

العقوبات الدولية على العراق

مجلس الأمن ومطالب العراق بالمراجعة الشاملة

ورفع العقوبات خلال عام 1997 / 1998م

مقدمة :

العقوبات الاقتصادية واحدة من أقدم أساليب الضغط في العلاقات الدولية عبر التاريخ ، وهي أداة محدودة الأثر بحكم السياق الجغرافي والسياسي ، محدودة المدى بحكم الهدف منها ، ولقد تطور بروز وزنها كأداة من أدوات السياسة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في ظل تنامي وزن الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي .

وفي التاريخ المعاصر برزت هيئة الأمم المتحدة منبراً تنظيمياً لإدارة والفصل في النزاعات الدولية ، وذلك توخياً للعدالة في التعامل ، وتحسباً لتفجر الصراعات المسلحة في زمن بلغت خلاله الأدوات العسكرية حداً رهيباً من الطاقة التدميرية ، وما إن سرت الطمأنينة في النفوس ، لما بدا في الموثيق الدولية من لغة نظامية عادلة ، حتى تسربت المخاوف والهواجس التي ولدتها حقائق الفعل على أرض التوازنات السياسية في النظام الدولي منذ ولادة التنظيم الدولي المعاصر في العام 1945م وحتى انهيار القطب الموازن في العام 1991م .

وخلال الفترة ما بين 1992 م وحتى 1997 م ظل التنظيم الدولي كما هو من الناحية النظامية والقانونية ، بينما اختلفت التوازنات السياسية قلباً وقالباً ، ودون الخوض في مناهة التوصيفات التي استهدفت قراءة حركة النظام الدولي الجديد ، فإن المؤكد على أرض الواقع هو تمدد النفوذ الأمريكي في مناطق هائلة من الفراغ السياسي والعسكري ، بشكل بدا معه أن هذا النفوذ يُمارس من خلال سياساتٍ ستهولت الوضع الجديد ، وعجزت عن استيعابه دون أن تفقد اتزانها ، كما أنها افتقدت العمق الحضاري الذي يحدد - أخلاقياً - مساراتها .

في ظل النظام الدولي القائم ، وفي سياق اختلال التوازن السياسي في هذا النظام ، فقد أصبحت الحدود فيما بين التنظيم الدولي (كما يرسمه القانون الدولي) وبين الإرادة الأمريكية (كما تملئها المصالح الأمريكية) غير واضحة أحياناً ، وغير موجودة في أغلب الأحيان ، تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية قنوات التنظيم الدولي كشرعية ارتضاها المجتمع الدولي ، فاذا ضاقت هذه القنوات ، أبرزت أليتها الخاصة ، ضمن نظام للتأديب انبنى على قاعدة مؤداها : تلكم مرادات قدراتنا ، وحتى إشعاراً آخر! . . . وكانت العقوبات المفروضة بقرار دولي من أبرز أدوات السياسة الأمريكية ، وكان العرب هم الأكثر استهدافاً بتلك العقوبات المتجاوزة .

في هذا السياق تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى عزل العراق وإضعافه في إطار استراتيجية طويلة المدى ، تعتمد على استمرار الحصار المفروض عليها تحت مبررات عديدة على رأسها أسلحة الدمار الشامل وهو ما أصبح مسألماً في سياق السياسات الأمريكية تجاه العراق ، والجديد دائماً هو في أسلوب التعامل مع المستجدات و ليس ما يطرأ على الإستراتيجية الأمريكية للتعامل معها منذ حرب الخليج الثانية . إن الاقتراب من موضوع العقوبات ضد العراق ، يطرح كل قضية السياسة الأمريكية تجاه المنطقة ، وهي قضية يتم تناولها من زوايا مختلفة ، ويمكن تصنيف الأدبيات التي تناولت علاقة الولايات المتحدة بالمنطقة العربية في خمس فئات :

الأولى: كتابات تعكس ما يتم من مراجعة تقييمية في الأوساط الغربية ذاتها ، حيث تطرح للبحث فعاليات السياسات الأمريكية و جدواها ، وذلك فيما يتعلق بتعاملاتها مع القضايا ذات

الطابع التصادمي مثل الموقف الأمريكي تجاه دول كإيران وليبيا والسودان والعراق ، وهي بالتالي تنظر إلى السياسات الأمريكية بمعيار الإتساق وعدم الاتساق مع المصالح الأمريكية ، وذلك بحساب التكلفة و العائد وفي ضوء ما أسفرت عنه من نتائج .

الثانية: كتابات تعكسُ آمالاً كبيرةً في بروز قوى جديدة تحول دون انفراد قوة وحيدة بحرية الحركة في المنطقة ، وهذه الفئة تعول كثيراً على المواقف المخالفة للسياسات الأمريكية مثل مواقف روسيا والصين وفرنسا ، رغم أنها مواقف تكتيكية لا تخدم إلا مصالح أصحابها (في أغلب الأحيان) .

الثالثة: كتابات استقر في أذهان أصحابها أن الأمل الحقيقي لا يمكن إلا أن يكون في الكيان العربي ذاته ، فيتم إستشراف المواقف العربية بحثاً عن هذا الأمل .

الرابعة: كتابات تركز على أبعاد إنسانية ، وتصف من موقع الأحداث معاناة الشعب العراقي ، وهي تأمل في أن يؤدي كشف الفجيرة إلى تسرب الخجل إلى نفوس القيادات ، ومن ثم تتحرك بصورة أكثر إحساساً بالمسؤولية الإنسانية والتاريخية ، وهذه الفئة هي الأكثر استفادة من جهود المنظمات الدولية غير الحكومية .

الخامسة: هذه الفئة من الكتابات التي تقترب نحو المثالية السياسية ، حيث تسعى إلى إبراز البون الشاسع بين القيم الإنسانية وواقع التعامل الدولي ، وترى أن الأمل في تفعيل الإطار القانوني الدولي القائم ، هو أمرٌ ممكن ، إذا ما التزمت سياسات الدول بإطار من القيم الأخلاقية .

و كلٌ من هذه المنظورات له دلالاته في تحليل وتفسير مسألة العقوبات المفروضة على العراق ، وما تثيره من أزمت متتالية خلال السبع سنوات الماضية ، سواءً فيما يتعلق بمعانات الشعب العراقي ، أو فيما يتعلق بعلاقات النظام العراقي في المجتمع الدولي . وموضوع هذا التقرير هو متابعة تطورات هذه القضية . منذ أوائل أكتوبر 1997م ، وحتى نهاية عام 1998م ، حيث اتسمت العلاقة بين

العراق ومجلس الأمن بالتوتر ، وظلت قضية العراق مطروحةً على أجندة العمل في الأمم المتحدة والدوائر الرسمية والإعلامية والشعبية في العالم كله ، وفي حين كان المطلب السياسي ينحو إلى حتمية رضوخ العراق لما يمليه مجلس الأمن ، حفاظاً على هوية المؤسسة الدولية ، و تنفيذاً للإرادة الأمريكية ، كان المطلب الإنساني ينحو إلى حتمية الاستجابة لمطلب العراق بوضع جدول زمني لرفع العقوبات ، وذلك التزاماً بالمسؤولية التاريخية إزاء شعبٍ يتعرضُ لعوامل إذلال قاسية .

فكيف تتصرف هيئة الأمم المتحدة ، بوصفها قيماً على أسس العدل في المجتمع المتحضر ؟ . وما هو حقيقة الدور الذي تلعبه القوة العظمى الأمريكية في النظام العالمي الجديد ، و التي نصبت نفسها وصياً على الإنسان وحقوقه ، إزاء شعبٍ يحاصره الجوع و المرض حتى الموت ، للموازنة بين مصالحها التي تتحقق في استمرار حصار العراق ، و بين التزامها الإنساني والتاريخي إزاءه ؟ .

ما الذي يمكن أن تقوم به القوى الكبرى في النظام الدولي إزاء هذه القضية ، خاصة وأن تلك القوى أعلنت اقتناعها بضرورة رفع العقوبات الدولية المفروضة على العراق ؟

أخفق النظام الإقليمي العربي في إيجاد إطار مؤسسي فاعل لحل قضاياها السياسية والاقتصادية والأمنية ، وبلغ ذروة هذا الإخفاق ، عندما تم تحييده خلال عمليات الحرب الثانية في الخليج ، وما تبعها من ترتيبات أمنية و سياسية ، وكانت النتيجة خصماً من طاقات دول المنطقة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، بما أثر على مسارات قضاياها المصيرية في أكثر من صعيد ، ووجد العرب أنفسهم أمام مسؤولية جسيمة عما يحدث لشعب العراق ، فما الذي ترتب على هذا الإدراك ، من واقع اتجاهات السلوك السياسي العربي إزاء تلك الأزمت ؟ .

ما هو موقف القوى غير الرسمية في المجتمع الدولي ، كما تعبر عنه المؤسسات الاجتماعية والمنظمات التي نشأت لاعتبارات إنسانية ؟ و ما حدود تأثير تلك المواقف على الوضع في العراق ؟ .

ثم كيف يسير العراق ، كدولة ، فى ظل سيادة منقوصة بالخصم من سيطرة الحكومة على شماله وجنوبه فى مناطق الحظر ، وفى ظل سيادة منتهكة بممارسات غير شرعية من جانب الولايات المتحدة وتركيا ؟ .

بتحليل خبرة التعامل بين العراق وكل من مجلس الأمن والولايات المتحدة وبريطانيا ، خلال الفترة ما بين عام 1991م إلى عام 1997م ، نجد أن العراق قد اعتاد على إثارة الأزمات مع مجلس الأمن ، وبالتالي وضع نفسه فى مرمى القصف العسكرى للقوات الأمريكية والبريطانية ، وكانت أهدافه آنذاك هى اختبار صلابة الموقف الأمريكى والدولى بالنسبة للعقوبات الدولية المفروضة عليه ، مستغلاً ظروف داخلية فى الولايات المتحدة ، مثل الفترة الانتقالية بين نهاية حكم جورج بوش وتولى الرئيس كلنتون عام 1992م ، الأمر الذى تأكد معه إصرار الإدارة الأمريكية على الانصياع العراقى الكامل ، وُترجم ذلك بتوجيه إنذارات حادة ، ثم قصف عسكرى ، حتى قبل العراق أن يلتزم بكافة القرارات الدولية و دون شروط (1) ، ثم عاود العراق إثارة الأزمات عام 1995م ، مستغلاً صورة المأساة التى تنقلها وسائل الإعلام عن الشعب العراقى ، وطالب برفع الحظر الاقتصادى المفروض على الشعب العراقى ، ورغم أن الأمم المتحدة لم تستجب لهذا المطلب ، إلا أنها وافقت على رفع جزئى للحظر الاقتصادى ، ممثلاً فى برنامج النفط مقابل الغذاء .

و لكن الأزمات التى أثارها العراق خلال عام 1997/1998م ، اتسمت بالتعدد والتقارب ، وفى ظل مناخ سياسى ، دولى و إقليمى ، مختلف إلى حد بعيد عما هو عليه الآن ، فيما يتعلق بالعقوبات المفروضة على العراق ، حيث طُرحت تساؤلات عديدة حول الهدف الحقيقى وراء استمرار تلك العقوبات ، و طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأعضاء اللجنة الدولية المكلفة بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية ، وهذه التساؤلات يُمكن استشراف الإجابة عليها من خلال قراءة فى الأزمات المتتالية بين العراق و مجلس الأمن ، والتى

أثارت العديد من الإشكاليات المتعلقة بمواقف الأطراف المختلفة من مستوى التعاون العراقى ، وحياد التقييم الفنى للجنة الدولية ، والنظر فى مسألة العقوبات الدولية ترتيباً على النقطتين السابقتين ، وذلك من خلال أجزاء هذه الدراسة على النحو التالى :

الجزء الأول : يتضمن تمهيداً للوضع الذى كانت عليه العلاقات بين العراق و مجلس الأمن ، بما فى ذلك مواقف مختلف القوى الدولية ذات الاهتمام بالقضية ، ومن خلال أزمة السماح للمفتشين الأمريكين بدخول العراق ، وهى الأزمة التى نشبت بين العراق و مجلس الأمن خلال شهر أكتوبر 1997م .

الجزء الثانى: و يتناول الأزمة التى أثارها أعضاء اللجنة الدولية عندما أصروا على تفتيش القصور الرئاسية ، ومناطق أخرى وصفها العراق بأنها حساسة وتتعلق بالأمن القومى للعراق ، وهى الأزمة التى بدأت يوم 26 نوفمبر 1997م ، و انتهت بتوقيع اتفاق بين الأمين العام للأمم المتحدة والحكومة العراقية فى 23 فبراير 1998م (أربعة شهور) ، و شهدت هذه الأزمة أعلى مستوى من التصعيد العسكرى من جانب الولايات المتحدة ، كما مثلت مختبراً نموذجياً للتعرف على المواقف الفعلية لكل الأطراف من حيث الأهداف والسياسات والقيود .

الجزء الثالث : يتناول العلاقة بين العراق و مجلس الأمن عقب توقيع الاتفاق ، وكذلك الوضع فى العراق كما آلت إليه الأحوال فى ظل العقوبات المفروضة ، و ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

أولاً : قسم يتناول سير عمليات التفتيش ونتائجها ، وقرارات مجلس الأمن فى ضوء تلك النتائج ، وأثر تلك القرارات على موقف العراق بعد ذلك .

ثانياً : قسم يتناول أزمة قرار العراق بوقف التعاون مع اللجنة الدولية ، وما ترتب على هذا القرار من تعقيد وتوتر وعودة الولايات المتحدة إلى إشهار ورقة الخيار العسكرى حتى انفراج الأزمة بتراجع العراق عن موقفه .

ثالثاً : قسم يتناول الوضع في العراق على خلفية العقوبات الدولية المفروضة على العراق من زاويتين :

أ - الوضع الإنساني وتأثير برنامج النفط مقابل الغذاء ، وموقف المنظمات غير الحكومية في العالم إزاء ما تحدّثه العقوبات من أثر على الشعب العراقي .

ب - التجاوزات التي يتعرض لها العراق - كدولة - من جراء القيود التي تفرضها العقوبات الدولية على قدرة النظام العراقي على التحرك لحماية ذاته ، و من جراء السلوك الأمريكي والتركي الذي يستغل وضع العراق لتنفيذ مخططات تستهدف مستقبله كدولة.

(الجزء الأول)

العراق و مجلس الأمن

وقفة مع العقوبات الدولية بعد ثمان سنوات من توقيعها .

بعد مرور سبع سنوات من التطبيق الصارم لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمعاقبة العراق على إقدامه على احتلال الكويت ، واستباحة أجواء العراق ومؤسساته ووثائقه من قبل 120 خبير دولي يقومون بالتفتيش و التقصي وتتبع برامج العراق المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ، تعينها في مهمتها أعمار التجسس الأمريكية والإسرائيلية ، بعد ذلك كله ، لم يعد من المنطق في شيء أن يتقبل المرء مقولة أن هناك مزيد من الأسرار ينبغي الاستمرار في البحث ورائها ، كما أن ارتباط القرارات الدولية التي تعاقب العراق بانتهاك كرامة وحق الحياة لشعبه بأكمله ، أصبح أمراً يتجاوز إمكانية الصبر ، في ظل مماثلة إسرائيل للعراق في تعديها العسكري ، وتجاوز إسرائيل العراق بمراحل في ملكيتها لأسلحة الدمار الشامل ، ودون أن تطولها يد العدالة الدولية .

و نتعرض في هذه الجزئية من الدراسة ، للمستوى الذي حققه العراق من التعاون مع خبراء اللجنة الدولية المكلفة بنزع أسلحته ، ثم التعامل السياسي مع التقارير الفنية التي يرفعها الخبراء إلى مجلس الأمن ، وكيفية سير الأمور

إلى الأزمة التي أراد بها العراق أن يستبعد الدور الأمريكي من قيادة عمليات التفتيش .

أولاً : الرؤية الأمريكية - البريطانية و قراءة للعقوبات الدولية المفروضة على العراق .

إذا نظرنا في عجلة إلى الاتجاهات الأمريكية والبريطانية العامة في تعاملها مع الأزمات العراقية المتكررة منذ عام 1992م ، لن يكون هناك أي غموض في أن نواياهما تتجه بالتأكيد نحو الإبقاء على العقوبات الدولية المفروضة على العراق ، و أن يبقى العراق في أذهان القيادات العربية في الخليج ، مصدراً محتملاً لتهديد أمنها ، وأن تبقى الولايات المتحدة الحليف المنقذ على الدوام . فعلى سبيل المثال :

1- في عام 1994م أكد " رالف إيكبوس " رئيس اللجنة الخاصة على أن العراق فعل كل ما هو مطلوب منه ، الأمر الذي يسمح بتسهيل أو إنهاء الحظر الدولي المفروض عليه ، بما في ذلك الحظر على صادراته البترولية .

2- في 12 يوليو 1994 أكدت اللجنة على أن مهمة تدمير الأسلحة العراقية قد اكتملت تقريباً ، وجاء في تقرير إيكبوس " أن التعاون العراقي كان جيداً مع المفتشين الدوليين ، وليست هناك دلالات تشير إلى أن الرئيس العراقي يحاول عرقلة عمل المفتشين ، وبالتالي يكون العراق قد أوفى بالتزاماته المتعلقة بتدمير أسلحة الدمار الشامل ، ولم يبق سوى تشغيل جهاز المراقبة والاختبار ، وأن 6 أشهر تعتبر فترة كافية لهذا الغرض ، لأن العراق لم يعد قادراً على تشكيل أي تهديد للكويت أو غيرها سواء بالأسلحة الكيماوية أو البيولوجية أو النووية أو الصواريخ الباليستية".

3- رغم ذلك ، ورغم إصرار دول مثل روسيا وفرنسا والصين على طلب رفع الحصار المفروض على العراق ، فقد كان للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إرادة مغايرة ، هذه الإرادة وحدها انعكست على سلوك المنظمة الدولية " فجاءت النتائج مخالفةً للمقدمات ، حيث أعلن رالف إيكبوس اكتشاف جرائم تسبب أمراض الكوليرا والسل ، مما يعنى احتمال

وجود برنامج عراقي لإنتاج أسلحة بيولوجية ، وقام مجلس الأمن بتجديد العقوبات على العراق .
4- فى تقرير قدمه الرئيس كلنتون إلى الكونجرس فى فبراير 1995 م جاء فيه " أن صدام حسين يسعى إلى إعادة بناء أسلحة الدمار الشامل " ، و على الرغم من موافقة العراق على قرار مجلس الأمن ، والذي يقضى بفرض رقابة طويلة المدى على منشآت العراق العسكرية ، إلا أنه يتعين التأكد من انصياع العراق الكامل لقرارات مجلس الأمن من خلال مراقبة طويلة الأمد . و ذكر التقرير أن " نظام صدام حسين ما زال يهدد الأمن القومى الأمريكى .. " ، و على نفس الخط ، لم يكتف مساعد الأمن القومى الأمريكى لشؤون الشرق الأدنى بمطالبة العراق بالاستجابة لقرارات مجلس الأمن ، لكنه أضاف إليها التشكيك فى نوايا العراق فيما بعد رفع العقوبات مؤكداً .. " أن النظام العراقى قادرٌ على استعادة قوته وتهديد شعبه والدول المجاورة ، كما أنه يمكن أن يتراجع عن التزاماته تجاه الرقابة الدولية على المدى الطويل.. " .

5- و عندما أعلن مجلس قيادة الثورة العراقى اعترافه رسمياً بالكويت دولة مستقلة ، فى 10 نوفمبر عام 1995 م ، سارعت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى التقليل من شأن هذا الاعتراف ، على أساس أن هذه الخطوة "غير كافية ولن يسمح للعراق برفع العقوبات." وكان ذلك الموقف تعبيراً واضحاً عن حالة تلاشى المسافة بين اختصاصات الرئيس كلنتون ، كرئيس لدولة الولايات المتحدة الأمريكية ، و بين اختصاصات كوفى عنان ، كأمين عام لمنظمة الأمم المتحدة . هذا الوضع دفع روسيا إلى المسارعة بإعلان أن " الاعتراف العراقى بالكويت هو اعتراف قانونى ولا يمكن التشكيك فيه أو أن يخضع للتفسيرات والتأويلات وأن رفع العقوبات عن العراق أمرٌ قد بات وشيكاً.. " ، وطالبت الصين برفع تدريجى للحصار المفروض على العراق ، إنطلاقاً من أن الاعتراف إنما هو خطوة مهمة على طريق حل كل المشكلات العالقة .

ثانياً: العراق ومجلس الأمن الدولى. بوادر الأزمة فى أكتوبر 1997 م .

1- موقف العراق :
فى رسالة بعث بها " طارق عزيز " نائب الرئيس العراقى ، وسلمها السفير " نزار حمدون " ممثل العراق الدائم لدى الأمم المتحدة ، إلى السفير " خوان سومافيا " رئيس مجلس الأمن وذلك فى يوم 1997/10/14 م جاء فيها :
(2) .. إن الوضع الحالى غير مقبول على الإطلاق ، والعراق أبدى طيلة السنوات الماضية شكواه من الأساليب غير العلمية التى تنتهجها اللجنة الخاصة على نطاق واسع جداً فى عملها ، وابتعادها عن الأساليب الفنية ، التى تُستخدم دولياً فى قضايا نزع السلاح ، وكذلك افتقارها إلى الحياد والموضوعية . إن اللجنة تطلب منا تفسيرات وإيضاحات ، وتجرى التفتيشات والمقابلات عندما يكون لديها شكوك فى أن عدداً من القاذفات يمكن أن يكون مخبأ ، وعندما تتأكد من تدمير هذه القاذفات ، تطلب تفسيراً كاملاً لأسباب عدم ذكرنا لها فى حينه ، وأن بعض هذه القاذفات دُمّر فى أكتوبر 1991 م و ليس فى يوليو 1997 م مثلاً .

إن العراق مستعد لمواصلة العمل مع اللجنة الخاصة بأسلوب جاد وعلمى وفنى وموضوعى لإنهاء كل هذه الملفات ، وخلال فترة قصيرة ، كى يباشر المجلس تأدية التزاماته تجاه العراق بموجب القرار 687 . إن الشعب العراقى دفع ثمناً غالياً خلال السنوات الست والنصف الماضية ، ولا يمكن أن يستمر فى تحمل هذا الظلم الواقع عليه ."

من خلال النص السابق نستطيع أن نتلمس حدود الموقف العراقى ، وأهداف النظام العراقى من إثارة الأزمات المتتالية مع اللجنة الخاصة ، فمضمون هذا الخطاب هو المضمون القائم وراء كل تحرك أو تصريح من جانب المسؤولين العراقيين ، سواء على الساحة الإقليمية أو العالمية ، وهو إذ يخاطب جهة الاختصاص الرئيسية فيما هو خاضعٌ له ، فإنه يقرر :

1- أن العراق قد أوفى بالتزاماته من خلال تعاونه التام مع اللجنة المختصة ، وذلك على

مدار ست سنوات هي فترة كانت كافية لإنهاء مهامها.

2- أن اللجنة الدولية فيما تقوم به تنقذ إلى عناصر الحياد والموضوعية ، والعراق لا يرفض التعاون مع مجلس الأمن ، لكنه يعترض على تكوين وأسلوب تعامل اللجنة الحالية ، والتي تستفز العراق ممثلاً في حكومته .

3- أن العراق يطلب تحديد جدول زمني لإنهاء عمل اللجنة ورفع العقوبات ، حيث أن الشعب العراقي واقع تحت طائلة ظلم لن يطول صبره عليه.

2- الموقف في مجلس الأمن:

قام السفير ريتشارد باتلر ، رئيس اللجنة الخاصة بالتفتيش على أسلحة الدمار الشامل في العراق ، بإخطار مجلس الأمن الدولي ، في 14/10/1997م ، بأن السفير نزار حمدون - مندوب العراق الدائم لدى الأمم المتحدة - قد أخطره ، بناءً على تعليمات من حكومته ، بأن بغداد ستوقف عن التعاون مع اللجنة الدولية ومع مجلس الأمن ، إذا أقدم مجلس الأمن على تجديد العقوبات المفروضة على العراق ، أو إذا فرض عليه عقوبات جديدة .

وكان السفير بتلر قد ناقش في مجلس الأمن تقريره بشأن مستوى تعاون العراق مع اللجنة الخاصة ، وأوضح بتلر خلال المناقشة أن العراق لا يلتزم بالكامل بالسماح للجنة بالقيام بمهمتها في التفتيش على المنشآت العراقية ، وطالب بتلر مجلس الأمن بإعادة تأكيد الالتزام بعملية نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية ، ومطالبة العراق بتقديم الحقائق كاملة والتعاون مع عمل اللجنة الخاصة ، كما طالب بتلر بالتأكد على حق اللجنة - التي تعمل كجهاز تابع لمجلس الأمن - في التفتيش على أي موقع ، واستجواب أي شخص ، للتحقق من برنامج التسليح العراقي ، والقيام بعملية المراقبة المستقبلية . وأكد بتلر على أهمية وجود إجماع داخل مجلس الأمن على اتخاذ قرار بهذا الشأن ، وعدم القبول برفض القرارات التي يصدرها المجلس في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، أو التغاضي عنها .

كما أوضح هانز بليكز ، مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أن الملف النووي العراقي لم يغلق بعد ، وأن كافة النتائج التي تم التوصل إليها ما زالت تحتوى على عناصر غير مؤكدة ، كما أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما زالت بصدد التحقيق في بعض التقارير الخاصة بمساعدة بعض الجهات الخارجية للعراق في الحصول على معدات أو مواد قد تنشط برنامجه النووي ، كما أن اتخاذ القرار بشأن عدم التزام العراق بمطالب مجلس الأمن في مجال التسليح النووي ، أو عدم التزامه ، لن يكون قراراً فنياً تتخذه الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وإنما يجب أن يكون قراراً سياسياً يتخذه مجلس الأمن.

و في يوم 16/10/1997م ، واصل مجلس الأمن مشاوراته حول مشروع قرار أمريكي يندد بعدم تعاون العراق بالكامل مع اللجنة الدولية الخاصة ، ويقضى بمنع سفر كافة أفراد الجيش والبوليس والمخابرات العراقية وعائلاتهم، ومطالبة كافة الدول بعدم السماح لهم بدخول أراضيها ، أو عبورها ، دون الحصول على إذن من اللجنة الخاصة ، المنشأة لمراقبة العقوبات المفروضة على العراق ، و الملحقة بمجلس الأمن⁽³⁾.

وقد طرحت روسيا من جانبها مشروع قرار آخر يشير إلى التقدم الذي تم إحرازه نتيجة للتعاون الذي أبداه العراق مع اللجنة الدولية ، كما يطالب في نفس الوقت حكومة العراق بضرورة التعاون الكامل مع اللجنة الدولية في إطار الالتزام بقرارات مجلس الأمن الداعية إلى نزع أسلحة الدمار الشامل ، ويلوح مشروع القرار الروسي بأن المجلس سيتخذ المزيد من الاجراءات إذا ثبت عدم امتثال العراق لمطالب مجلس الأمن .

وأثناء جلسة المشاورات التي عقدها مجلس الأمن ، أكد السفير نبيل العربي ، مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة ، على أن العراق اتخذ الكثير من المواقف الإيجابية خلال تعامله مع اللجنة الدولية ، كما أكد رفض مصر والدول العربية لأية عقوبات جديدة تفرض على العراق وشعبه⁽⁴⁾.

بتحليل المواقف المختلفة داخل مجلس الأمن ،
يمكن استخلاص النتائج التالية :

أولاً: بالرغم من أن العقوبات الدولية هي قرار يبنى على نتائج التقارير الفنية التي تقدمها اللجنة الدولية المختصة ، إلا أن هانز بليكر يقول : إن قرار رفع العقوبات هو قرار سياسي موكول إلى مجلس الأمن . وعندما يستند مجلس الأمن إلى تقارير اللجنة ، إذا بها متضاربة لا تستقر على حال ، هذا الأمر يدفع باتجاه الشك في النوايا الحقيقية وراء ما يحدث في العراق .

ثانياً: العراق إذ يشكك في نوايا اللجنة الدولية ، يصطدم مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، باعتبارها القائد الفعلي لعملية العقوبات المفروضة عليها ، هذا الموقف يعكس ليس فقط درجة ومستوى العلاقات العراقية - الأمريكية ولكن يعكس أيضاً شكلاً من أشكال التضارب في المصالح بين الدول الكبرى ، فبينما تتحاز بريطانيا إلى الولايات المتحدة ضد رفع الحظر عن العراق ، فإن روسيا والصين وفرنسا يبحزون إلى خيار رفع الحظر .

ثالثاً: أما خريطة مواقف الدول الكبرى في مجلس الأمن فهي على هذا النحو : إذ بدأت دول عربية ، خاصة في منطقة الخليج ، تتخذ موقفاً ضد استمرار العقوبات ، ومن ثم يمكن فهم دوافع العراق لاختيار هذا التوقيت بالذات كي يثير الأزمات في ضوء هذه التباينات التي بدا أنها قد تسمح نسبياً بالمناورة ، وهو الأمر الذي قاد إلى تصاعد المواجهة بين العراق والولايات المتحدة مرة أخرى ، وإلى اتخاذ المواجهة مناح جديدة مغايرة لأشكال التناقضات السابقة ، من حيث شكل وتوقيت التصعيد ، ومن حيث البعد العسكري في التعامل مع المشكلات ، وأيضاً من حيث مستوى تباين مواقف الدول الكبرى ، وكذلك المواقف العربية .

ثالثاً : أزمة عدم السماح للمفتشين الأمريكيين بدخول العراق (أكتوبر 1997م) .

بدأت الأزمة بإعلان العراق عدم السماح للمفتشين الدوليين بدخول المواقع الخاضعة للتفتيش ، واشترطه تحديد جدول زمني لإنهاء مهام اللجنة ، ثم حدث تطور آخر عندما أعلن العراق أنه لن يسمح للمفتشين الأمريكيين

بدخول العراق مع السماح لبقية المفتشين بمباشرة مهامهم.

و ترتب على هذا القرار تصاعد حدة التصريحات الأمريكية ضد العراق ، وإعلان الولايات المتحدة عدم قبول أية شروط من جانب العراق تستهدف عدد أو أنشطة أو جنسية أعضاء اللجنة الدولية المكلفة بمباشرة التفتيش والرقابة على أسلحة الدمار الشامل العراقية .

1- رد الفعل الأمريكي تجاه القرار العراقي .
خلال مباحثاته مع الملك حسين قال الرئيس الأمريكي بل كلنتون " العقوبات المفروضة على العراق ستستمر ما دام صدام حسين قائماً على الحكم في العراق .." واتهم كلنتون العراق بافتعال الأزمة دونما مبرر مقبول ، و حذر كلنتون من التهاون مع نظام صدام ، و قال " إن الولايات المتحدة ستحتفظ بقوة عسكرية في الخليج ، وذلك لتأكيد قدرتها على القيام بأى عمل عسكري عراقي محتمل(5) ...".

وللمرة الثانية ، أصدر كلنتون أوامره إلى حامله الطائرات العملاقة " جورج واشنطنون " بالانضمام إلى القوة العسكرية العاملة في الخليج ، مُنظمةً بذلك إلى نظيرتها " نيمتز " استعداداً لشن هجوم محتمل على العراق ، كما صرح كلنتون بأن الولايات المتحدة ستسعى خلال الأيام القادمة بشكل مكثف مع حلفائها لإقناع العراق بالإمتثال لإرادة المجتمع الدولي (6) وخلال المؤتمر الصحفي الذي عُقد في الأردن أكد كلنتون على أن أهم أولوياته هي تركيع صدام حسين(7) . وأكد أيضاً على ضرورة اتحاد زعماء العالم معه من أجل محاربة ودرأ الخطر الذي يشكله صدام حسين(8) ، مع الإشارة إلى أن كافة الطرق السلمية سوف يتم إستكشافها .

2 الموقف العراقي.

استمر النظام العراقي في الإدلاء بالتصريحات التي تنم عن إصراره على مواصلة التصعيد ، وفي تصريح له قال محمد سعيد الصحاف وزير الخارجية العراقي (9) "...إن عدداً من المواطنين العراقيين يتمركزون الآن في عددٍ من المصانع كدروع

بشرية ، و ذلك تحسباً لإقدام الولايات المتحدة على تنفيذ الضربة العسكرية التي تهدد بها ...".
 فى نفس الوقت حذرت الصحف العراقية من مغبة أى عدوان أمريكى على العراق ، و قالت إن مثل هذه الخطوة لن تكون فى صالح الولايات المتحدة نظراً لاختلاف ظروف المنطقة عما كانت عليه أوائل التسعينيات ، فالدول العربية تصطف الآن إلى جانب العراق وشعبه ، وأى اعتداء على العراق ، سوف يعرض مصالح أمريكا وحلفائها - فى الوطن العربى - لأضرار بالغة " صحيفة الجمهورية العراقية فى عددها الصادر فى 1997/11/15 م " وفيما يتعلق بتصريحات المسؤولين الأمريكيين ، والتي تربط بين وجود نظام صدام حسين فى السلطة وبين الضربة العسكرية المزمعة ، شككت صحيفة الجمهورية فى جدوى أى عمل عسكري " ..حيث ان التضحيات التى سيتحملها الشعب العراقى من جراء الضربة العسكرية لن تفوق الأضرار الناجمة عن العقوبات - خاصة الحصار الاقتصادى - لمدة شهر أو شهرين (10) .. " صحيفة " بابل " العراقية دعت العرب إلى شن هجمات فدائية ضد الأهداف الأمريكية والبريطانية فى المنطقة العربية ، كما دعت أيضاً إلى أن يقوم العرب بمقاطعة هذين البلدين تجارياً .

3 الموقف العربى .

خلال زيارة للكويت قام بها د . عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية أشار عبدالمجيد إلى أن توقيت الزيارة حاسمٌ ومهم ، نظراً لأهمية توحيد الجهود العربية فى هذا الوقت بالذات ، وأن مشاوراتٍ مستمرة تجرى بين القيادات العربية سعياً لإيجاد حلاً سلمياً للموقف المتأزم فى العراق ، لكنه أشار إلى أنه " .. خلال لقاءاته بالمسؤولين الكويتيين ، لم يتم التطرق لأفكار كويتية جديدة لتنقية الأجواء مع العراق (11) .. " .

و فى تصريح للشيخ صباح الأحمد الصباح قال فيه : " إننا لم نؤيد أى إجراء عسكري ضد العراق ، لكننا نتساءل : من المسئول عن الوضع فى العراق ... " ، و حول التسهيلات التى يمكن أن يقدمها الكويت للقوات الأمريكية لتنفيذ

العمليات العسكرية ضد العراق ، قال الصباح : " ..إن الولايات المتحدة الأمريكية ليست فى حاجة إلى أى تسهيلات من الكويت أو غيرها كى توجه ضربتها إلى العراق ، فلديها تشكيلات عسكرية كاملة فى مياه الخليج وهى لن تنتظر الإذن من أحد .. " ، و حول الإصرار العربى المطلوب كى يُترك قرار الضربة العسكرية - كخيار أخير - لمجلس الأمن ، قال الصباح : " ..إن الولايات المتحدة أطلقت صواريخ توما هوك على العراق منذ ثلاث سنوات دون قرار من مجلس الأمن ، ولم يحدث شئ ، ويمكنها الآن توجيه ضربة عسكرية إلى العراق دون استصدار قرار من المجلس (12) .. " .

4 إنتهاء الأزمة .

بينما كان التصعيد يجرى بين العراق والولايات المتحدة على هذا النحو ، كانت روسيا تقوم بجهودٍ دؤوبة من أجل إقناع العراق بتهدئة التوتر والسماح لمفتشين الأمريكيين بدخول العراق ، تقادياً للتعرض لأعمال عسكرية محتملة ، وقد استطاعت روسيا إقناع العراق ، وأعلن العراق موافقته على السماح للجنة الدولية - بما فيها الأعضاء الأمريكيين - بالدخول إلى العراق واستئناف عملها (13) ، ورغم أن التصريحات التصعيدية بين الطرفين قد توقفت ، إلا أن حسابات المنتصر والمهزوم ظلت تنذر باحتمال تجدد الأزمة بين العراق والولايات المتحدة .

ففى الولايات المتحدة الأمريكية انقسمت الآراء حول تقييم الموقف ، إذ بينما يرى المسئولون أن العراق قد تراجع عن كافة شروطه خاضعاً للإصرار الأمريكى ، فإن الكثيرين فى الأوساط الأكاديمية الأمريكية كانوا يرون أن الولايات المتحدة قدمت تنازلات لصدام حسين لإنهاء الأزمة . وفى العراق ، كان النظام العراقى يحتفل بانتصاره السياسى على الولايات المتحدة ، و إجبارها على القبول بالشروط العراقية .

ما جرى بين العراق وروسيا أثناء الوساطة الروسية ليس واضحاً بالضبط ، لكن المؤكد أن العراق قد تنازل عن شروطه المتعلقة بتكوين

اللجنة الدولية ، دون أن يحصل على أية تعهدات ، لا من الأمم المتحدة ، ولا من الولايات المتحدة الأمريكية .

نحن إذاً أمام دورةٍ مكتملةٍ لأزمةٍ دوليةٍ ، هي على المستوى الرسمي بين العراق والأمم المتحدة ، لكنها على المستوى الفعلي كانت بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية ، وبتحليل الأحداث التي جرت خلال الأزمة يُمكن استخلاص النتائج الآتية :

1- طوال المرحلة التي استغرقتها أحداث الأزمة ، كان الرئيس الأمريكي بيل كلنتون يُعطى لنفسه حق الحديث والتصرف باسم الأمم المتحدة ، وكانت هناك أهداف غير معلنة تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها من وراء سلوكها العسكري "العصبي" في المنطقة .

2- ، أصبحت التعبئة العسكرية الأمريكية في الخليج عمليةً تتلزم مع أية بادرةٍ للخلاف مع العراق ، وبصورةٍ لانتاسب على الإطلاق والطبيعة السياسية للخلافات "المتوقعة" بين العراق الذي يعاني بشدة من عقوبات متعددة الأبعاد ، ومن حصار يكاد أن يقضى عليه كدولة ، وبين هيئةٍ دوليةٍ مشكوكٍ في استقلاليتها ونزاهة آلياتها

2- الوجود العسكري الأمريكي في الخليج ، والذي بدأ بسلسلة من اتفاقات ثنائية للدفاع المشترك بين الولايات المتحدة - كطرف - وبين كل دولة عربية خليجية منفردة من جهة أخرى - هذا الوجود قد أصبح واقعاً مستقلاً ، يملك القدرة الكاملة على الحركة خارج أى إطار قانوني يحكمه ، وفوق إرادة الأطراف العربية التي خلقتة .

3 - إن الأزمة التي نشأت بين العراق والولايات المتحدة جاءت في وقتٍ له دلالةٍ خاصة - بالنسبة للوطن العربي - بحيث يمكن القول أن السلوك الرسمي العربي المتوقع كان في غير صالح الإرادة الأمريكية ، فمن ناحية أولى ، كانت عملية السلام تمر بأزمة حادة أُلقت بظلال من الشك على مصداقية الولايات المتحدة ، ومن ناحية ثانية ، فإن موقف الولايات المتحدة من قضية لو كربي وسلوكها تجاه السودان أثار

علامات استفهام حول ما تريده الولايات المتحدة للأطراف العربية .

4 - الاستجابة العربية لأوضاع مختلفة ، خاصة الموقف العربي من مؤتمر الدوحة (حول التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) ، لا شك وأنه مثل معنى كان حاضراً في أذهان المسؤولين العراقيين ، حينما أقدموا على خيار تصعيد المواجهة مع الولايات المتحدة ، ويؤكد هذا المعنى قراءة الموقف غير الرسمي ممثلاً في الإعلام العراقي (وهو إعلامٌ وثيق الصلة بالمسؤولين) .

5 - بالإضافة إلى الموقف العربي ، وبالنظر إلى مواقف دول كبرى مثل روسيا والصين وفرنسا ، وكلها مواقف ترفض أى عمل عسكري ضد العراق ، بل وتتعاطف مع اتجاه رفع العقوبات عنه ، كان العراق يسعى إلى إثارة قضيته وطرحها أمام المجتمع الدولي ، من خلال استغلال الأزمة في حشد الموقف العربي وتعبئة الرأي العام العالمي ضد استمرار العقوبات المفروضة عليه .

(الجزء الثاني)

أزمة تفتيش المواقع الرئاسية والحساسة التحدى المتبادل وتصاعد التهديد باستخدام القوة العسكرية خلال الفترة من : 1997/11/26م و حتى : 1998/2/24م .

يتناول هذا الجزء أحداث الأزمة التي نشبت بين العراق و مجلس الأمن ، و التي ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في إثارتها بدرجة كبيرة ، بتفصيل يغطي أحداثها التي استمرت أربعة شهور ، و ذلك التفصيل تستدعيه العوامل الآتية :

1- أن العراق خلال هذه الأزمة امتلك مبررات قوية ساعدته في حشد الكثيرين في العالم إلى جانب مطالبه، و هو الأمر الذي يُعتبر نقطة تحول في مسيرة العراق مع العقوبات الدولية تستحق الرصد .

2- أن التصعيد السياسي و العسكري من جانب الولايات المتحدة خلال الأزمة كانت له دلالات تتجاوز الحرص على إجبار العراق على القبول دون شروط بقرارات مجلس الأمن ، إلى اعتبارات استراتيجية تمس دوائر أخرى ،

دولية وإقليمية ، وهو ما استدعى الإحاطة بها

3- أن مواقف الدول الأخرى ، خاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، تعارضت مع الأهداف الأمريكية ، الأمر الذي جعل من الأزمة مختبراً جاداً لحدود الحركة المحتملة للولايات المتحدة سياسياً وعسكرياً .

4- أن الأزمة قد ألفت إلى الساحة السياسية العربية اختباراً جديداً ، فمع نُذر الحرب ضد العراق ، كان على العرب أن يستعيدوا وعيهم بحقيقة الأوضاع ، و أن يتعاملوا بحذر مع الحلول التي تُطرح لمعالجة مشكلات المنطقة ، ومن هنا استدعى الأمر تتبع المواقف العربية خلال الأزمة . و سوف نتناول هذه الأزمة عبر أربعة زوايا على التوالي :

1- تقديم سيناريو للأزمة نرصد خلالها توالي الأحداث في تصاعدها خلال الفترة المحددة.

2- تحليل الأزمة للوقوف على ملامح سياسات الأطراف الرئيسيين للأزمة ، ونعنى بذلك السياسات العراقية و السياسات الأمريكية ، باعتبار أن الولايات المتحدة قائد عمليات مراقبة و تنفيذ قرارات مجلس الأمن في العراق .

3- التعرف بالتحليل و الدراسة لمواقف القوى الدولية المهمة بما يدور في العراق.

4- كيفية انتهاء الأزمة و ردود الفعل الدولية تجاه الاتفاق .

أولاً : سيناريو الأزمة

(1) - التصعيد السياسي للأزمة :

انتهت الأزمة السابقة في العراق ، و بدأت ستة فرق دولية عمليات التفتيش برئاسة بتلر ، أما في الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد تصاعدت حدة الاتهامات ضد النظام العراقي ، ووجهت الانتقاد الحادة ضد إدارة كلنتون ، من جانب الصحف الأمريكية ، حيث اتهم بتقديم تنازلات لصدام حسين .

وفي هذا الوقت أعرب المفتشون الدوليون عن اعتقادهم بأن آلات التصوير المثبتة في مناطق التفتيش في العراق ، قد جرى التلاعب فيها ، و أنهم يشكون في أنهم كانوا على وشك اكتشاف جديد وهام ، يتعلق بالأسلحة البيولوجية

- الجرثومية - قبيل افتعال صدام حسين للأزمة الأخيرة . وأكد " هيلموت هينج " عضو اللجنة الدولية أنه يشتبه في أن العراق يُخفي أسلحة جرثومية يمتلكها بالفعل⁽¹⁵⁾ .

وبناءً على هذا الاتهام أعلن الرئيس الأمريكي بل كلنتون مطالبته العراق بفتح القصور الرئاسية العراقية أمام لجنة التفتيش الدولية ، كما رفض كلنتون وصف العراق لهذه المواقع بأنها "حساسة" ، واتهم النظام العراقي بالتضليل قائلاً : " إنها قصور يمتلكها صدام حسين ، تبلغ مساحة الواحد منها مساحة واشنطن العاصمة "⁽¹⁶⁾.

أما وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت فقد استشعرت ما في تصريحات كلنتون من تجاوز ، لذا سارعت بالقول : " إن قرار دخول المفتشين الدوليين إلى المواقع الرئاسية العراقية هو قرارٌ يعود بالأساس إلى اللجنة ذاتها ، وأن ذلك يتحدد في ضوء الوضع القائم أمام اللجنة في العراق .. " . و حول التعزيزات العسكرية الأمريكية المزمع إرسالها إلى الخليج قال وليم كوهين وزير الدفاع الأمريكي : " نحن في إنتظار القرار النهائي للجنة برئاسة بتلر حول ما إذا كان هناك تلاعب في آلات التصوير أم لا " ⁽¹⁷⁾.

و في مجلس الأمن لم يتمكن المجلس من أن يتوصل إلى إتفاق بشأن تقرير اللجنة الدولية وذلك بسبب المعارضة الشديدة من جانب روسيا ، التي ترفض إتخاذ المزيد من قرارات الإدانة ضد العراق ، وتطالب بضرورة تخفيف العقوبات وليس زيادتها ، حيث عبّر عن هذا الموقف وزير الخارجية الروسي في مجلس الأمن بقوله : " ..إنه من الخطورة عدم إعطاء العراق أملاً في رفع العقوبات المفروضة عليه ، إذ سيؤدي إستمرار هذا الوضع إلى نتائج عكسية .. "⁽¹⁸⁾ .

وفي فرنسا صرح جازو سكريه ، المتحدث الرسمي باسم الخارجية الفرنسية ، بأنه من الضروري التفاهم بين بتلر والرئيس صدام حسين ، و قال : " لقد شجعنا بتلر على التوجه إلى بغداد للقاء السلطات العراقية ، حتى يمكن

التوصل إلى إتفاق معهم حول دخول المواقع الحساسة والرئاسية .. (19) .

وعقب عودة بتلر إلى العراق ، أكد على ضرورة أن يستجيب العراق للقرارات الدولية بشكل كامل ، و أن يفتح كافة المواقع أمام لجنة التفتيش .

وفي العراق و خلال انعقاد اجتماع لمجلس الوزراء العراقي ، أعلن الرئيس صدام حسين رفض العراق السماح بانتهاك سيادة العراق ، و المتمثلة في رموزه الوطنية ومنها القصور الرئاسية والأماكن الحساسة وقال : " إننا قادرون على الانتصار في هذه الأزمة ، إن الولايات المتحدة ليست الآن في مثل الوضع الذي كانت عليه منذ سنتين .. (20) "

وأكد الفريق عامر محمد رشيد وزير النفط العراقي أن بلاده لن تسمح لمفتشي الأمم المتحدة بدخول المواقع الحساسة في العراق ، لاسيما القصور الرئاسية ، وأكد محمد سعيد الصحاف ، وزير الخارجية العراقية ، أن بلاده ترفض تصدير النفط قبل موافقة الأمم المتحدة على خطة العراق لتوزيع المواد الإنسانية (21) .

في لندن ، و خلال مؤتمر صحفى عقده روبن كوك ، وزير الخارجية البريطانية ، وريتشارد بتلر رئيس اللجنة الدولية في 11/12/1997م ، رفض بتلر تحديد جدول زمني لانتهاك أعمال اللجنة في العراق ، وقال إن هذا الموعد يعتمد على العراق نفسه ، وأكد على أنه يحظى بدعم من الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولى ، وأن القرارات الدولية تدعو العراق إلى السماح لأعضاء اللجنة الدولية بدخول جميع المواقع التى تحددها اللجنة ، ووصف النظام العراقي بأنه يماطل فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية (22) . كما جاءت لهجة روبن كوك متشددة تجاه موقف العراق حيث قال : " يجب على العراق أن ينصاع لكافة القرارات الدولية ، و أن يفى بالتزاماته ويسمح لأعضاء اللجنة بدخول كافة المواقع .. " .

والجدير بالذكر ، أنه فى هذه الأثناء صدر من اللجنة الخاصة بحقوق الإنسان ، والتابعة لهيئة الأمم المتحدة ، بيان يدين العراق و يتهمه

بممارسة انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان فى العراق (23) .

فى نفس الوقت ، شن العراق هجوماً شديداً على بتلر ، واتهمته الصحف العراقية بالتجسس لصالح الولايات المتحدة ، ووصفته بـ " الكلب المسعور " ، مؤكدة رفض العراق لانتهاك سيادته (24) .

وفي مجلس الأمن ، أصدر المجلس بياناً يطالب العراق بالسماح فوراً لمفتشى الأمم المتحدة بدخول كافة المواقع دون قيدٍ أو شرط ، وقد لقي هذا البيان انتقاداً حاداً من جانب العراق ، كما نددت به الصحف العراقية وطالبت حكومتها بالتمسك بموقفها الراض لدخول المفتشين إلى هذه المواقع ، و قالت الصحف العراقية : " يجب أن يكون هناك خطأ أحمر لا يتخطاه مفتشو الأمم المتحدة (25) " .

(2) : التصعيد العسكرى للأزمة:

هذا التصعيد تولت قيادته وإدارته الولايات المتحدة الأمريكية ، ففى حديث أدلى به بل ريتشارد سون ، مندوب الولايات المتحدة الدائم لدى الأمم المتحدة ، لشبكة التلفزيون البريطانية B B C فى 10/1/1998م ، قال فيه : " إن العراق الآن أكثر عزلة من أى وقت مضى ، وبالإضافة لضرورة السماح بتفتيش جميع المواقع هناك عدة قرارات تتعلق بحرب الخليج الثانية وقضية أسرى الحرب الكويتيين وقضية حقوق الإنسان ، وأمام العراق طريقٌ طويلٌ قبل التفكير فى رفع العقوبات عنه (26) " ، وأكد مجدداً اتهام العراق بعدم التعاون مع اللجنة الدولية و عرقلة العمل الدولى فى العراق ، وقال : " إن الوجود العسكرى فى الخليج يخدم المصالح الدبلوماسية لحل الأزمة .. " . وأن رفض السماح بتفتيش المواقع العراقية يمثل تحدياً للمجتمع الدولى ، وأن واشنطن لا تستبعد أى خيار .

وفى حديث لشبكة C N N الإخبارية فى 15/1/1998م ، رحب كلنتون ببيان الإدانة الذى أصدره مجلس الأمن ضد العراق ، وقال : " إنه من الواضح أن صدام حسين يرتكب نفس الخطأ ، إلا أن واشنطن مصممة على مواصلة عمليات التفتيش على أسلحة الدمار الشامل

العراقية ، وأن صدام لن يكون الشخص الذي يحدد متى أو من يقوم بهذا العمل (27) . ونقلت صحيفة الواشنطن بوست عن كلنتون قوله : " إنه من المرجح توجيه ضربة عسكرية إلى العراق في غضون أسابيع قليلة إذا لم يتوقف صدام حسين عن التدخل في عمل مفتشى اللجنة الدولية (28) .. " .

وخلال المؤتمر الصحفى الذى عُقد فى واشنطن بين مادلين أولبرايت وروبن كوك فى 1998/1/30م ، أعلنت أولبرايت أن الضربة العسكرية ضد العراق إذا لم يسمح للمفتشين بدخول جميع المواقع ستكون "موجعة" وأن الولايات المتحدة وبريطانيا يسعيان لاستصدار قرار من مجلس الأمن يدين العراق ويدعوه للانصياع للقرارات الدولية . كما أعلن روبن كوك عن أمل بلاده فى صدور هذا القرار وقال : " يجب أن يكون قراراً قوياً .. " . وقالت أولبرايت أن موقفها من التسوية الدبلوماسية لم يتغير " لكن وقت الدبلوماسية ينفد وأنا متشككة ، ولذلك فالخيارات كلها مفتوحة وعلى صدام أن يتوقف عن تعريض أمن المنطقة واستقرارها للخطر بامتلاكه أسلحة الدمار الشامل " (29) .

و منذ بداية الأزمة قامت الولايات المتحدة بعمليات حشد عسكرية واسعة النطاق فى منطقة الخليج استعداداً للضربة المزمعة ضد العراق ، فضلاً عن حاملات الطائرات العملاقة " نيمتز - وجورج واشنطن " واللتان أرسلتهما خلال الأزمة الأولى ، فقد قامت أيضاً بإرسال تعزيزاتٍ من القوات المعاونة ، وفى هذا السياق وصلت إلى القاعدة العسكرية الأمريكية فى البحرين يوم 1997/11/25م ، 30 مقاتلة أمريكية من طرازى " إف 15 " و " إف 16 " ، وقاذفات من طراز " بى - 1 " ، و طائرات تموين فى الجو ، ليصل إجمالى القوات الأمريكية العاملة فى الخليج إلى : 43 الف جندي ، و 430 طائرة مقاتلة وقاذفة ، و 50 سفينة حربية ، وسبع سفن قادرة على إطلاق الصواريخ ، وبالإضافة إلى ذلك ، فقد انضمت القوات البريطانية العاملة فى الخليج إلى القوات الأمريكية للمعاونة عند توجيه الضربة العسكرية للعراق (30) .

فى بريطانيا: أكد تونى بليز مجدداً التزام بلاده بدعم أى عمل عسكري " لازم " ضد العراق ، وقال : " إننا لن نتردد فى إنتهاج الخيار العسكري لفرض إرادة الأمم المتحدة" ، كما وصف الرئيس العراقى بأنه " ديكتاتور شرير " (31) .

فى العراق . أقام العراق احتفاله السنوى الثامن لحرب الخليج الثانية يوم 1998/1/17م ، وخلال الاحتفال ، أكد الرئيس صدام حسين أن العراق ، شعباً وقيادةً ، مصمّم على " الجهاد الأكبر " لرفع الحصار المفروض عليه ... وإذا لم يتخذ مجلس الأمن قراراً يفى بالتزاماته المنصوص عليها فى أصل قراراته الجائرة المعروفة والتي اتخذها بنفسه من غير مشاركة العراق ، فإن العراق مصمّم على أن يقف الموقف المنسجم مع " توصيات ممثلى الشعب " فى المجلس الوطنى ، ويتحمل مسؤولية موقفه " ... ولا سبيل ولا بديل بعد ذلك عن هذا الموقف .. " (32) . ومما قاله أيضاً خلال الاحتفال أن لجنة التفيتش أمامها 6 أشهر تنهى خلالها كافة المسائل المتعلقة بمهمتها . ورداً على ذلك صرح مسئول بالبيت الأبيض بأن العراق لم يفى بالتزاماته وواجباته التى نصت عليها قرارات الأمم المتحدة كى يطالب مجلس الأمن بأى التزام ، هذا ولم يرد المتحدث مباشرةً على التهديد العراقى بإعطاء مهلة 6 أشهر لإنهاء أعمال اللجنة الدولية .

وفى سياق التصعيد العراقى ، قرر الرئيس العراقى بدأ حملة لحشد المواطنين العراقيين ، وفُتحت مكاتب لاستقبال المتطوعين فى إطار تحضير البلاد لمواجهة عسكرية محتملة مع القوات الأمريكية . و اقترح صدام حسين فى وثيقة وطنية أقرتها القيادة القطرية لحزب البعث العراقى ، حشد قوى أساسية للتدريب فى عملية تشمل كل أنحاء العراق ويشترك فيها المواطنون العراقيون طواعية تحت قيادة الحزب (33) .

و فى الوقت الذى سعدت فيه كلاً من الولايات المتحدة والعراق من حدة التصريحات العدائية المتبادلة كانت التصريحات الفنية الصادرة عن أعضاء اللجنة الدولية الخاصة - وبالذات ريتشارد بتلر - تغدّى هذا التصعيد

لوساطةٍ عربيةٍ من خلال جامعة الدول العربية
(38)

وذكرت وكالة الأنباء الفرنسية أن البيت الأبيض قد رفض الإقتراح العراقي السابق باعتباره لا يُمثل أية خطوة على طريق التسوية السلمية ، كما صرح بييل ريتشاردسون ، المندوب الأمريكي الدائم في مجلس الأمن ، بأن الولايات المتحدة لن تقبل بالحلول الوسط مع العراق ، وأن "السماح للمفتشين الدوليين بدخول جميع المواقع العراقية ، بدون قيدٍ أو شرط ، هو الحد الأدنى المقبول لإعفاء العراق من توجيه الضربة العسكرية .." (39)

و أمام هذا الموقف ، اتهم طه يس رمضان ، نائب الرئيس العراقي ، الولايات المتحدة الأمريكية بالسعي لتدمير حكومة الرئيس صدام حسين ، من خلال الهجوم العسكري الذي تخطط له ، وقال في حديثٍ أجرته معه شبكة التلفزيون الأمريكية CNN أن الشعب العراقي " متمسك " بحكومته وبرئيسه ، وأن النظام العراقي " لن ينهار بسبب تدمير الجسور والمصانع .." (40)

و خلال مناقشة هذه البدائل ، كانت غالبية وكالات الأنباء العالمية تؤكد حتمية الضربة العسكرية المزمع توجيهها للعراق ، وتركز الحديث حول شدتها وأهدافها . ويُقل عن محمد سعيد الصحاف وزير الخارجية العراقي قوله : " إن الولايات المتحدة لا تريد حلاً سلمياً للأزمة ، رغم موافقة العراق على تفتيش القصور الرئاسية ، وهدف الرفض الأمريكي هو توجيه الضربة العسكرية المزمعة ضد العراق.." (41)

ورداً على الاستعراض العسكري الأمريكي - البريطاني في الخليج ، أعلن الفريق أول سلطان هاشم احمد ، وزير الدفاع العراقي ، أن القوات العراقية أصبحت جاهزة لمواجهة هجوم امريكي - بريطاني وشيك ، وأن العراق واثقٌ من إحراز النصر (42) . و أعرب وزير الثقافة والإرشاد العراقي عن أسفه لموقف رئيس الوزراء البريطاني توني بليير وتصريحاته الأخيرة حول إعداد الرأي العام البريطاني للعمل العسكري المتوقع ضد العراق ، واتهم بريطانيا بالحدق على العراق منذ العشرينيات (43)

وترفع من درجة حدته ، و في هذا السياق فقد أدلى ريتشارد بتلر ، رئيس اللجنة الدولية ، بحديثٍ خاص لمجلة التايم الأمريكية حول أسلحة الدمار الشامل العراقية يوم 1998/1/27م قال فيه : " إن العراق لديه صواريخ تحمل رؤوساً جرثومية ، وهذه الصواريخ كفيلة بتدمير تل أبيب . (34) " . وبالنظر إلى ما يمثله اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية من ثقل ، فإن مثل هذا التصريح قد لقي استنكاراً واسع النطاق ، خاصة من الدول العربية ، و قد أكد العراق على أن مثل هذا التصريح لا يقصد به بتلر إلا تبرير إشراك إسرائيل في المخطط الأمريكي للعدوان على شعب العراق . وحينما طالب مجلس الأمن ريتشارد بتلر بتقديم إيضاح مقنع حول ما كان يقصده من وراء هذا التصريح ، نفى بتلر أن يكون قد قصد ذلك المعنى ، و قال إنه قصد أن صواريخ العراق يصل مداها إلى أى مكان في المنطقة ، و أن المجلة قد نشرت تصريحه بصورةٍ أدت إلى هذا الفهم الخاطيء (35)

(3) : البدائل المتاحة و موقف الولايات المتحدة منها:

ذكرت وكالة الأنباء العراقية في 1998/1/20م أن رئيس اللجنة الخاصة ريتشارد بتلر ونائب الرئيس العراقي طارق عزيز ، قد توصلا إلى اتفاق على عقد اجتماع لخبراء من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ، بهدف تقويم عملية نزع الأسلحة في العراق ، وذلك في أول فبراير 1998م (36)

وذكرت شبكة التلفزيون الأمريكية CNN أن مصادر عراقية قد أكدت موافقة العراق على فتح ثمانية مواقع رئاسية أمام 117 خبير دولي من غير العاملين في اللجنة الدولية الحالية ، وأن ذلك سيكون لمدة شهر (37)

و كانت أولبرايت قد أعلنت رفض الولايات المتحدة المطلق لأية شروط عراقية ، وقالت إن واشنطن لن تسمح للجهود السلمية بأكثر من أسابيع أخرى تُعطى الفرصة خلالها

ثانياً : ملامح سياسات الأطراف الرئيسية خلال الأزمة .

[1] - الولايات المتحدة الأمريكية .

منذ بداية المراحل الأولى للخلافات بين العراق واللجنة الدولية ، بدا واضحاً أن الولايات المتحدة تميل بشدة إلى استخدام القوة العسكرية ، وبأسرع ما يُمكن ، حتى إنَّ السلوك الأمريكي على المسرح الدولي بدا فاقداً للاتزان ، وقد اجتهد الأكاديميون و الكتاب في محاولةٍ لاستنتاج عوامل هذا الموقف ، فجاءت كالتالي :

1 - الموقف الأمريكي استند إلى تقرير خطير عُرض عن طريق مجلس رئاسة الاتحاد الأوروبي على مجلس العموم البريطاني ، في ذات الوقت الذي قام فيه البيت الأبيض بتوزيعه على الصحفيين ، خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس الأمريكي بل كلنتون ورئيس الوزراء البريطاني توني بليز في واشنطن ، ويستعرض التقرير كميات وأنواع الأسلحة والمواد ذات القدرة على إحداث الدمار الشامل العراقية ، وما تم تدميره منها حتى ذلك الوقت ، هذا التقرير يوضح أن العراق يمتلك كميات هائلة من هذه الأسلحة ، خاصة البيولوجية .

إن هذا التقرير يستند إلى معلومات قدمها حسين كامل وقت هروبه من العراق ، ولذلك فإن تقارير اللجنة الدولية حول أسلحة العراق ، قبل هروب كامل ، كانت تشير إلى أن غالبية الأسلحة العراقية تم تدميرها ، وبعد هروبه أصبحت تشير دائماً إلى امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل بكميات كبيرة .

فإذا كانت لدى العراق هذه القدرة على إخفاء أسلحته ، رغم اللجنة الدولية الموجودة في العراق منذ سبع سنوات ، ورغم تكنولوجيا التجسس فائقة القدرة المثبتة في أقمار التجسس الأمريكية ، فإن رد الفعل الأمريكي تجاه نظام صدام " المراوغ " يُصبح حينئذ مُبررة .

2- أن الولايات المتحدة الأمريكية ، وخلال الفترة التالية لحرب الخليج الثانية ، قامت بتطوير تقنياتها العسكرية بشكل كبير ، خاصة : القنابل الذكية ، التي تصل إلى أهدافها من خلال ذاكرة الكترونية داخلها ، و الصواريخ ذات القدرة على اختراق طبقات الأرض ، والتي لا

تتفجر إلا في الطبقة الأرضية الموجود بها مخزون الأسلحة المراد تدميرها ، وكذلك المواد المطوّقة ، التي تعمل على امتصاص وحصر المواد الكيماوية والبيولوجية الناجمة عن الانفجار الكيماوي أو البيولوجي ، وهي قدرات تكنولوجية كانت مُفقّدة خلال حرب الخليج الثانية ، وتمثل العملية العسكرية في العراق فرصة ذهبية لإجراء الإختبارات الحية عليها .

3- المصالح الأمريكية في منطقة الخليج والتي تحتاج إلى وجود عسكري كثيف ، خاصة في ظل وجود مصادر تهديد - كالنظام الإيراني - لديها قوة عسكرية متطورة ، وهذا يفسر سرعة وكثافة القوات الأمريكية التي عُبّأت في الخليج منذ بداية الأزمة ، فضلاً عن القوات الغربية العاملة في منطقة الخليج في إطار الاتفاقات الأمنية الموقعة مع دول الخليج ، أو القوات التي تم حشدها في أزمات سابقة بصرف النظر عن الضربة العسكرية ضد العراق أو إلغائها .

4- أن الأزمة التي يمر بها نظام كلنتون ، إثر الفضائح الجنسية المتتالية للرئيس كلنتون والتي شهدتها الولايات المتحدة على المستوى الداخلي ، قد أثرت على " مزاج " عملية اتخاذ القرار في الولايات المتحدة الأمريكية .

و أياً ما كانت الدوافع الأمريكية من ذلك كله ، فإنها أرادت أن تقوم بعملية عسكرية ضد العراق ، وهي بالتأكيد كانت تعلم أن هناك مواقف دولية مبدئية سترفض قبول هذه الإرادة ، لكنها اعتبرت هذه العملية هدفاً ، وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف ، كانت تسير في ثلاثة اتجاهات في وقت واحد ، وذلك على النحو التالي :

أ- حشد قواتها العسكرية في الخليج بشكل مكثف ، وبمستوى أثار الشكوك حول الأهداف الحقيقية لوجود القوات الأمريكية في الخليج على ذلك النحو المتطرف . مع العمل في ذات الوقت على تعبئة الرأي العام الأمريكي ضد العراق بدرجة تسمح للنظام في الولايات المتحدة بتنفيذ مخططاته العسكرية .

ب- السعي المستمر إلى كسب التأييد الدولي - خاصة حكومات الدول الكبرى - إلى جانب الخيار العسكري ، وفي سبيل ذلك كان هناك ،

بشكل دائم ، رحلات خارجية يقوم بها اثنين من الوزراء الأمريكيين :

مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية : ومهمتها تأكيد عدم صلاحية الدبلوماسية كأداة للتسوية مع عقلية على شاكله صدام حسين ، والسعي إلى إقناع القيادات السياسية الدولية - من خلال الاجتماعات - بهذا المعنى ، وتعبئة الرأي العام العالمي ، من خلال المؤتمرات الصحفية التي تعقدها في الدول التي تزورها ، ضد العراق ، لتهيئته المجتمع الدولي لتقبل فكرة استخدام الأداة العسكرية نظراً لفشل الأداة الدبلوماسية .

وليم كوهين وزير الدفاع : ومهمته تأكيد قدرة القوات العسكرية الأمريكية الموجودة في الخليج على تنفيذ الضربة العسكرية ضد العراق بشكل منفرد ، والمطلوب هو اقتناع الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بضرورة استخدام القوة ، وعدم عرقلة اتخاذ المجلس قراراً يسمح للولايات المتحدة باستخدام القوة العسكرية ضد العراق ، وإقناع الدول الأخرى بعدم الضغط أو إبداء المعارضة ، مع تقديم الإغراءات اللازمة لتحقيق هذا الإقناع ، أو التلويح بالعقوبات - إذا لزم الأمر - لتحقيق نفس الهدف ، وقد قام كوهين بجولات عديدة شملت دول الخليج الست ودولاً عربية أخرى ، والصين وروسيا واليابان وعددًا من الدول الأوروبية من بينها ألمانيا وفرنسا .

3- كانت كافة التصريحات الفنية الصادرة عن أعضاء اللجنة الدولية للتفتيش عن الأسلحة في العراق ، خاصة تصريحات بتلر (حول تهديد الأسلحة العراقية لأمن إسرائيل) و تصريحات هينج (حول امتلاك العراق لأسلحة بيولوجية متطورة) تخدم المساعي الأمريكية الرامية إلى تصوير العراق على أنه خطر يُهدد استقرار المنطقة ، بما يمتلك من أسلحة للدمار الشامل ، وحين تشكك الكثير من الدوائر الأكاديمية - العارفة بمستوى القدرات العسكرية العراقية - في صدقية المعلومات المتضمنة في تلك التصريحات ، فإن بوادر الشك في طبيعة العلاقة التي تربط الولايات المتحدة بأعضاء اللجنة الخاصة ، تكون مبررة ، ويجوز أن نقرر أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تدفع

أعضاء اللجنة إلى القول بمثل تلك التصريحات ، وذلك في إطار تنفيذ سياستها السابقة . [2] - العراق :

أقدم العراق على انتهاج مسلك التصعيد في هذه المرحلة بالذات لأسباب عديدة ومتنوعة ، فمن ناحية أولى : وصلت الأوضاع الداخلية في العراق إلى أقصى درجات السوء ، وأصبح الوضع المعيشي والصحي للشعب العراقي يُنذر بوقوع كارثة ، لدرجة أن ضرب العراق عسكرياً يتساوى مع استمرار الحصار ، وفق ما قالته الصحف العراقية . ومن هنا رأت القيادة العراقية أنه يجب تحريك القضية العراقية في أذهان العالم.

و من ناحية ثانية : فقد بدا أن هناك موقف عربي يرفض المسلك الأمريكي العام تجاه المنطقة العربية وقضاياها ، هذا الموقف الذي أوجدته ظروف عملية السلام المتأزمة ، صدر عن قيادات عربية عُرف عنها التوافق مع التوجهات الأمريكية فيما مضى ، وهي على هذا النحو - في تقدير القيادة العراقية - سيكون موقفها محسباً لصالح الموقف العراقي ، فضلاً عن الإدراك الواضح لمدى التعاطف الشعبي العربي مع الشعب العراقي في محنته ، وهي أمور مثلت قيوداً على خيار استخدام القوة العسكرية .

و أخيراً : فإن العلاقات السياسية والاتصالات الدبلوماسية القائمة بين العراق ودول كبرى مثل روسيا وفرنسا ، لا شك أنها قد أسهمت في صياغة شكل من أشكال المصالح المشتركة المبنية على أساس رفع العقوبات عن العراق .

وعلى ذلك ، فقد جاءت السياسات العراقية خلال الأزمة في نفس هذه الإتجاهات :-

(أ) على الصعيد الداخلي: قام العراق بإعلان التعبئة الجماهيرية لتحقيق عدة أغراض :

1- لكي تبدو المعركة في عيون العالم بين الولايات المتحدة ذات القوات العسكرية الجبارة ، وبين جماهير الشعب العراقي المغلوب على أمره ، من خلال إبراز حجم المعاناة الإنسانية التي يعيشها الشعب العراقي ، بهدف كسب تعاطف المجتمع الدولي ، شعوباً وحكومات ،

وتصوير الولايات المتحدة على أنها تسعى لتحقيق أغراض أخرى باسم الأمم المتحدة .

2- من خلال الشحن المعنوي للجماهير ، وإبراز الضغوط الواقعة عليها ، تُغطى عملية التعبئة العامة المعلنه في العراق ، على الطبيعة الفعلية لعلاقة النظام العراقي بجماهيره ، أى إستغلال الأزمة في صالح استقرار النظام .

3- تعويض الافتقار إلى قدرة الردع الاستراتيجي ، أو وسائل الدفاع القادرة على مواجهة الضربة العسكرية المتوقعة ، وإفشال نتائجها ، باستخدام الأسلوب النفسى الإنسانى : محاولة إظهار التفاف جماهيري مصطنع ، أطلق عليه " الدروع البشرية " . كرسالة للغرب بعدم جدوى الضربة العسكرية .

(ب) على الصعيد السياسى الخارجى :

1- تكثيف الاتصالات مع القيادات العربية من خلال الزيارات المتتالية التى قام بها عدد من المسؤولين العراقيين ، وعلى رأسهم محمد سعيد الصحاف وزير الخارجية العراقى ، بهدف ضمان المساندة السياسية العربية للعراق فى موقفه .

2 - استثمار المواقف الدولية الراضية لاستخدام الأسلوب العسكرى ، خاصة روسيا وفرنسا ، وقد بدا ذلك واضحاً من خلال الأسلوب العراقى الذى يعتمد أسلوب التصعيد ضد الولايات المتحدة ، عبر التصريحات العدائية وإعلانات الحشد العسكرى الداخلى فى العراق ، بينما يستجيب للوساطة الروسية والفرنسية بتقديم أشكال من البدائل التى يعلم النظام العراقى أن الولايات المتحدة سترفضها ، وبذلك يبدو العراق على أنه الطرف الأكثر مرونة ، بينما تبدو الولايات المتحدة هى الطرف المتعنت ، و الوضع العام فى - حدوده هذه - يخدم مصلحة العراق أكثر ، على الأقل تظل القضية مطروحة ، ويتأكد كل يوم أن أطرافاً دولية عديدة ترغب فى إنهاء الحصار ، وأطرافاً أخرى لا ترغب فى استخدام الحل العسكرى . بينما تظل قضية تفتيش القصور مُجمّدة ، لإتاحة الفرصة لدراسة الملفات الخاصة بالإنجازات التى تمت فى مجال الأسلحة العراقية ،

والوصول إلى تحديد أفق زمنى لإنهاء أعمال التفتيش ، وهذا هو الهدف الأكبر للعراق .

(ج) على الصعيد العسكرى : لجأ العراق إلى تسريب وحدات فرعية من صواريخ أرض/جو إلى منطقة الحظر الجنوبية ، بهدف نصب كمائن مؤقتة لمفاجأة الطائرات المغيرة أثناء توجيه الضربة العسكرى . و لذلك أعطيت لعناصر الدفاع الجوى العراقية حرية كاملة فى التعامل مع الأهداف ، دون الرجوع إلى القيادات الأعلى ، تحسباً للشلل الإلكتروني الذى ستحدثه الضربة الموجهة إلى الرادارات ووسائل الاتصال اللاسلكية العراقية .

[3] موقف هيئة الأمم المتحدة:

فى الحدود القانونية للقرارات الدولية التى صدرت عن مجلس الأمن الدولى عقب نهاية حرب الخليج الثانية ، ليس للولايات المتحدة الأمريكية دور الطرف الرئيسى فى النزاع القائم بين العراق واللجنة الدولية للتفتيش على أسلحة الدمار الشامل العراقية.

أما فى الحدود السياسية لتوازنات القوى فى النظام العالمى ، وفى حدود العلاقة المالية بين الولايات المتحدة وهيئة الأمم المتحدة - صاحبة النصيب الأكبر فى مواردها المالية - فقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية وكياً عن المنظمة الدولية .

وكشخصية دولية قائمة ، عبرت هيئة الأمم المتحدة عن موقفها من خلال كوفى عنان الأمين العام للمنظمة ، وذلك بالتأكيد على أمرين : أولهما هو ضرورة أن يستجيب العراق لكافة القرارات الدولية ، ومنها أن يفتح جميع المواقع أمام لجنة التفتيش الدولية ، والثانى : ألا تقدم الولايات المتحدة على الخيار العسكرى قبل استنفاد كافة الوسائل الدبلوماسية . ولعل أبلغ تعبير عن الحرج الذى تقع فيه الأمم المتحدة من جراء الاتجاهات العامة لأزمة العراق هو قول أمينها العام كوفى عنان ، خلال تصريح أدلى به لهيئة الإذاعة البريطانية BBC فى 1998/1/31م : " إن زعماء العراق قد وضعوا أنفسهم فى ورطة ، نحن جميعاً فى حاجة للعمل معهم لإخراجهم منها ، ولكنى أعتقد أنه لا ينبغى الإصرار على إذلالهم. (44) .."

معدلات لقاءاته بالقيادة العراقية كلما ارتفعت حدة التصعيد خلال الأزمة .

(ج) على الصعيد الدولي ، نشطت الخارجية الروسية في العمل على طرح وجهة نظر روسيا الخاصة بعدم استخدام القوة ضد العراق ، وفي هذا الصدد قام بريماكوف وزير الخارجية الروسية بالعديد من الجولات الخارجية ، زار خلالها عدداً من الدول الأوروبية والآسيوية ، بهدف كسب المجتمع الدولي لصالح خيار التسوية السلمية للأزمة ، وتوضيح أن العراق أبدى تعاوناً مع لجنة التفيتش وأوفى بالعديد من الالتزامات الدولية المفروضة عليه ، مما يستدعي تخفيف العقوبات وليس زيادتها .

(د) التعامل المباشر مع الموقف الأمريكي المتعنت ، حيث أوضحت روسيا منذ البداية أن السلوك الأمريكي تجاه العراق على هذا النحو يخرج عن إطار الشرعية الدولية ، ويفتقد عناصر الكياسة السياسية والسلوك الدولي المتحضر ، بدت هذه المعاني واضحة من خلال تصريحات الرئيس الروسي بوريس يلتسين ، والتي وصلت إلى أقصى درجات التعنيف والنقد للسلوك الأمريكي ولشخص الرئيس كلنتون .

ففي حديث لصحيفة " توريدى ديلا سيرا " الإيطالية ، قال يلتسين : " ..إن العالم شهد تطورات كبيرة خلال السنوات الأخيرة ، ومن الخطأ العودة إلى الأفكار القديمة من خلال السياسة الأمريكية التي تحاول بكل الطرق السيطرة والتحكم في دول العالم عن طريق القوة من جديد (45) .. " .

وفي موسكو شن يلتسن هجوماً شديداً للتهجئة ضد الولايات المتحدة لسلوكها المتعطر تجاه العراق ، واتهم الرئيس كلنتون " بالصياح " لتصعيد الأزمة (46) . وحذره من أن التحركات الأمريكية تجاه العراق : " يمكن أن تؤدي إلى حرب عالمية " .

وفي طهران ، انتقد السفير الروسي في إيران موقف الولايات المتحدة وميولها العسكرية المتطرفة ووصف الضربة العسكرية الأمريكية المزمعة بأنها " حماقة " (47) . ومع تأكيد بريماكوف على عدم قبول العمل العسكري الأمريكي لأن " القيام بعملية عسكرية ضد

ثالثاً : الموقف الدولي من الأزمة:

لم تكن الدوائر الدولية المختلفة ، العربية والإقليمية والعالمية ، بمعزل عما جرى من تصعيد للأحداث بين الولايات المتحدة والعراق ، فقد كانت هذه الدوائر في قلب الأحداث بوصفها المخاطب من جانب سياسات الطرفين الرئيسيين . وستناول مواقف الأطراف الدولية في هذه الدوائر ، وفق ترتيب يراعى مستوى التأثير في اتجاهات الأزمة .

[1] - القوى الكبرى في النظام الدولي

I- روسيا

منذ بداية الأزمة ، كانت الدبلوماسية الروسية تنشط في كافة الاتجاهات المضادة لتوجهات الولايات المتحدة ، وذلك في إطار الجهود الروسية الرامية إلى تأكيد الطابع الدولي للقضية ، ومنع الولايات المتحدة من ممارسة دور القوة الوحيدة المهيمنة في النظام الدولي . ومن ناحية أخرى ، فإن روسيا ترتبط مع العراق بتاريخ طويل من العلاقات الاقتصادية والعسكرية ، وهي الآن في حاجة ماسة لاستثمار هذه العلاقة ، والأمر يتوقف على انتهاء العقوبات الدولية المفروضة على العراق . وقد ظل الدور الروسي يعبر عن نفسه خلال مراحل الأزمة بكثافة وعلى أكثر من مستوى :

(أ) في مجلس الأمن ، وقفت روسيا دائماً ضد إمكانية استصدار الولايات المتحدة لأية قرارات يمكن أن تخول لها حق التحرك العسكري ضد العراق كما عملت روسيا على تعطيل إصدار بيانات إدانة للعراق ، والمطالبة الدائمة برفع العقوبات عن العراق - أو تخفيفها - على الأقل من خلال تحديد جدول زمني لانتهاه أعمال لجنة التفيتش . وقد أعلن موقف روسيا هذا منذ البداية ، وذلك في اجتماعات مجلس الأمن في 1997/11/25م ، حيث أصّر بريماكوف وزير خارجية روسيا على رفض استخدام القوة ضد العراق ، مطالباً بتخفيف العقوبات عنها .

(ب) قامت روسيا بدور الوسيط ، وقد عينت فيكتور يوسافاليوك ليقوم بمهمة المبعوث الخاص إلى العراق ، وكان يوسافاليوك يكثف

مستعدّ للقبول بكافة شروط الأمم المتحدة ، والرضوخ لمطالب الأسرة الدولية ، لتفادي الضربة العسكرية المزمعة (51) . فى نفس الوقت أعلن الرئيس الروسى بوريس يلتسن إصرار روسيا على سفر عنان إلى بغداد ، وقال : "إن سفر عنان إلى العراق أمرٌ بالغ الأهمية (52) " وتأكيداً لهذا الإعلان ، صرح بريماكوف خلال زيارته للنمسا بأن الظروف أصبحت مواتية للتوصل لتسوية سلمية للأزمة .

ثانياً : إبداء الاستعداد للمشاركة فى عمليات نزع الأسلحة فوق التقليدية العراقية : فبالنظر إلى استمرار شكوى العراق الدائمة من عدم نزاهة لجنة التفتيش الدولية ، وأنه

يشكك فى علاقة الولايات المتحدة بأعضاء اللجنة ، وفى مصير المعلومات التى تُنقل من العراق عبر أجهزة الاستطلاع والرقابة الأمريكية ، لذلك فقد قدمت روسيا عرضين للمشاركة فى عمليات التفتيش : العرض الأول : تزويد اللجنة الخاصة بطائرة للاستطلاع بدلاً من الطائرة الأمريكية " U2 " التى تنهبها بغداد بالتجسس (53) ، والعرض الثانى : الصيغة الروسية التى قدمها المبعوث الروسى الخاص يوسيفالوك إلى العراق لإقناعه بقبول التسوية السلمية ، ومؤداها : أن يفتح العراق ثمانية مواقع رئاسية للتفتيش الدولى مقابل إجراء تعديلات فى تشكيل فرق التفتيش ، خاصة اقتراح تعيين نائب روسى لرئيس اللجنة الدولية الأمريكى ريتشارد بتلر .

وفى حين وافق العراق على كلا العرضين الروسين ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد رفضتهما ، مُبررةً هذا الموقف بأنها ترفض أية شروطٍ عراقية ، ولا تقبل إلا إذعان العراق الكامل ، وغير المشروط ، لإرادة المجتمع الدولى .

ثالثاً : التهديد بمخالفة القرارات الدولية المتعلقة بالعراق : حذر الرئيس يلتسن من خطورة الوضع فى المنطقة إذا ما أقدمت الولايات المتحدة على الأسلوب العسكرى ضد العراق ، ووجه العديد من النداءات و الانتقادات إلى الحكومة الأمريكية ، وأمام الإصرار الأمريكى وعدم المرونة فى التعامل

العراق أمرٌ غاية فى الخطورة ، فالوضع الآن ليس كما كان عليه فى 1991م " ، إلا انه ، وفى محاولة لتفادي الصدام المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية ، قال : " إن معارضتنا لتوجيه ضربةٍ عسكريةٍ ضد العراق ، لا تعنى بالضرورة أننا نعارض الولايات المتحدة . (48) " (هـ) وانطلاقاً من المواقف السابقة ، فإن الدبلوماسية الروسية اهتمت بالتسوية السلمية وسبلها ، فخلال مؤتمر صحفى عُقد فى واشنطن عقب اجتماع بين أولبرايت وبريماكوف ، وبينما قالت أولبرايت أن الجهود الدبلوماسية قد انتهت دورها ، قال بريماكوف " ...إن الوضع خطير إلى حدٍ ما ، و بلادى ستواصل جهودها الدبلوماسية بحثاً عن تسوية سلمية للأزمة من خلال التفاوض ، كما أن الجهود التى تضطلع بها روسيا ما زالت فى بدايتها وتحتاج إلى أن تستمر (49) " .

و فى إطار الجهود الدبلوماسية التى تضطلع بها روسيا لحل الأزمة ، وفى جوٍ من الإنذارات المتعاقبة من جانب الولايات المتحدة و بريطانيا ، كثف المبعوث الروسى الخاص إلى العراق فيكتور يوسوفاليوك اجتماعاته مع القيادات العراقية ، بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة ، فما هى المقترحات التى تراها القيادة الروسية مناسبة لمثل تلك التسوية . ؟؟

أولاً : أن تتم التسوية من خلال هيئة الأمم المتحدة : خلال مشاورات مجلس الأمن ، والتى عقدت فى بداية الأزمة ، أعلن بريماكوف وزير خارجية روسيا ، أن موقف بلاده الثابت هو رفض اللجوء إلى القوة العسكرية ضد العراق ، قبل أن يقوم الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بزيارة بغداد ، و معاينة الوضع على الطبيعة ، ثم العودة إلى الأمم المتحدة لإطلاع المسؤولين على النتيجة التى وصل إليها ... (50) " .

و عقب اجتماعه ووليم كوهين فى موسكو 1998/2/13م ، صرح بريماكوف بأن الوضع وصل إلى درجة غاية فى الخطورة ، تتطلب سفر عنان إلى بغداد .. وحرصاً على تمكين كوفى عنان من السفر إلى العراق ، و فى حديثٍ له مع محطة التلفزيون RTR ، قال بريماكوف : " ..لدينا معلومات مؤكدة على أن العراق

مع المقترحات السلمية ، طالب الرئيس يلتسين -
علانية - مجلس النواب الروسى بعدم التزام
روسيا بالعقوبات الدولية المفروضة على العراق
، إذا ما تعرض العراق لهجوم عسكري أمريكي
(54)

2 - الموقف الفرنسى.

بدا الموقف الفرنسى منذ بداية الأزمة
رافضاً للخيار العسكرى ، وبذلت الخارجية
الفرنسية جهوداً كبيرة فى محاولة لتفادى
الضربة العسكرىة . ففى البداية أوضحت فرنسا
رغبتها فى تهدئة التصعيد الذى بدأ بين العراق
والولايات المتحدة ، من ذلك إعلان جازو
سكرىه - المتحدث الرسمى باسم الخارجية
الفرنسية - عن أمله فى تطويق الأزمة فى حدود
التنظيم الدولى القائم " . لقد شجعنا بتلر على
التوجه إلى بغداد ، للقاء السلطات العراقية ،
حتى يمكن التوصل إلى إتفاق حول دخول
المواقع الرئاسية " (55) .

وقد تعرضت السياسة العسكرىة الأمريكية
لانتقادات حادة من جانب العديد من الأوساط
الفرنسية ، الرسمية وغير الرسمية ، من ذلك
تصريحات جان بيار شوفمان - وزير الداخلية
الفرنسية - التى انتقد فيها بشدة السياسة
الأمريكية تجاه العراق ، وأكد أن واشنطن
" . أسيرة سياسة حمقاء " . " وأنها تعمل على
تصوير العراق " . كـ" شيطان " ، و أكد أن العراق
بالفعل لم يعد يُشكل أى تهديد لأية دولة فى
المنطقة ، و طالب شوفمان برفع الحظر
المفروض على العراق ، و وصف العمل
العسكرى المزمع بالوحشية ، كما وصف
تصريحات بتلر حول أسلحة العراق بأنها
" . مضحكة " (56) ، جديرٌ بالذكر هنا ، أن
بيير شوفمان خلال حرب الخليج الثانية ، كان
يشغل منصب وزير الدفاع فى فرنسا ، وقد
إستقال احتجاجاً على اللجوء إلى الخيار
العسكرى لتحرير الكويت ، و على الكيفية التى
تم توظيف الضربات العسكرىة ضد الأهداف
العراقية .

و يمكن القول أن المواقف الفرنسية من
اتجاهات الأزمة العراقية جاءت على النحو
السابق للأسباب التالية :

(أ) - المصالح الاقتصادية لفرنسا فى
العراق : لا شك أن الحسابات الأوربية ،
خاصة الفرنسية ، تجاه الحليف الأمريكى قد
اختلفت عما كانت عليه فى الماضى ،
والاعتبارات الاقتصادية هى الأساس الذى
يعكس الخلاف بين الطرفين فيما يتعلق بالدور
السياسى لكلٍ من الطرفين . والعراق يمثل -
مستقبلاً - علامة على هذا الطريق فى
السياسات الاقتصادية الأوروبية .

(ب) - الضغط الذى يمارسه الرأى العام
الفرنسى على قيادته : وإذا كان رفض الهيمنة
الأمريكية ، والتطلع إلى القيام بدور مستقل ،
يبدو لدى الشعب الفرنسى بدرجة أكبر مما يبدو
عليه فى السياسة الفرنسية ، فإن الموقف
الإنسانى الذى اتخذه المواطنون الفرنسيون -
بسبب النشاط الواضح لجمعيات حقوق الإنسان
الفرنسية ، والمتعاطف مع الشعب العراقى ،
يمثل دافعاً آخر للتوجهات الفرنسية خلال الأزمة
فقد شهدت فرنسا جهوداً كبيرة من جانب
منظمات حقوق الإنسان ، التى استطاعت أن
تحقق نجاحاً هائلاً فى تعبئة الرأى العام الفرنسى
لصالح التعاطف مع الشعب العراقى فى معاناته
من الحظر المفروض عليه ، و من ثم لقيت
فكرة ضرب العراق عسكرياً رفضاً وإستكاراً
كاملين فى فرنسا .

و فى مؤتمر صحفى عقد فى بغداد يوم
1997/12/19م ، كان ميشال آلان - رئيس
منظمة " إيكيلبير " الفرنسية لحقوق الإنسان -
يُعبّر عن الإدراك الفرنسى للوضع فى العراق
حين قال : " . إن عملية الحظر المفروضة على
العراق منذ سبع سنوات هى عملية إبادة جماعية
، والحظر هو السلاح الأكثر جيناً فى العالم . إن
نتائج هذا الحظر معروفة من قبل كل مراكز
القرار فى العالم ، وهى إبادة منظمة (57) " .

و مع اشتداد لهجة التهديد الأمريكى -
البريطانى بضرب العراق ، وتراجع احتمالات
التسوية السلمية ، بدأت المنظمات الخيرية
الفرنسية فى الإعداد لحمالات - على المستوى
القومى - لجمع الأموال والمساعدات الإنسانية
العينية للشعب العراقى (58) ، فى صورة مكثفة
، انفرد بها الشعب الفرنسى .

يكون لأى طرف أخر حق العمل بالنيابة عنها ، من ذلك تصريحات الخارجية الصينية - كما عبر عنها مندوب الصين الدائم فى مجلس الأمن - بقوله " ..إن الصين تعارض بشدة استخدام القوة العسكرية ، وترى أن القوة لن تؤدي إلى تعاون العراق مع اللجنة الدولية (62) " .

ورداً على ما كان قد ألمح به المسؤولون الأمريكيون ، من أن الصين التزمت بعدم استخدام الفيتو ضد قرار مجلس الأمن بضرب العراق ، نفت الخارجية الصينية أن تكون الصين قد التزمت بذلك لأى طرف ، وأكدت رفض الصين المطلق لاستخدام القوة ضد العراق (63) .

الثانى : أن الصين تخشى أن عواقب استخدام القوة ضد العراق فى هذا الوقت غير مضمونة ، وفى نيو يورك ، حذر المندوب الدائم للصين فى مجلس الأمن من عواقب استخدام القوة ضد العراق وأكد على رفض الصين لاستخدام هذا الأسلوب و قال " .. إن هذه الخطوة سوف تقجر صراعات و نزاعات أشد خطورة فى المنطقة (64) " .

أخيراً : أيدت الصين الاقتراح الروسى - العراقى ، والذى يتضمن إحداث تغيير فى تشكيل لجان التفيتش ، كما أعلنت الصين فى أكثر من مناسبة تأييدها للمطلب العراقى الخاص بتحديد جدول زمنى لانهاء أعمال التفيتش ورفع الحظر المفروض على العراق .

تباينت مواقف الدول الكبرى فيما يتعلق بدرجة رفضها للعمل العسكرى ضد العراق ، وفيما عدا بريطانيا التى اتخذت موقفاً متطابقاً مع التوجهات الأمريكية بشكل مطلق ، فإن كافة الدول ذات الوزن الثقيل فى النظام الدولى قد اتخذت موقفاً عاماً بالرفض ، وقد عرضنا فيما سبق لمواقف الدول الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن ، و التى حالت مواقفهم دون حصول الولايات المتحدة و بريطانيا على قرار من المجلس من شأنه أن يصبغ الشرعية على العملية العسكرية التى استهدفت العراق ، وفيما يلى نستعرض مواقف الدول الكبرى الأخرى من الأزمة (ألمانيا - اليابان) .

الضغط الذى شكله الرأى العام على الموقف السياسى الفرنسى من الأزمة ، يبدو واضحاً فى التصريح الذى أدلى به الرئيس الفرنسى جاك شيراك ، خلال زيارته للنمسا فى 13/2/1998م ، و الذى قال فيه " ..من الضرورى أن يحترم العراق القرارات الدولية ، لكن إذا أمكن تحقيق ذلك بدون قتل الأطفال ، فهو أفضل .. (59) " . و قد تلخصت البدائل الفرنسية للتعامل مع الأزمة العراقية كالتالى :

1 - التمسك بدور الأمم المتحدة ومجلس الأمن فى تسوية الأزمة : فى إشارة إلى تمسك فرنسا بالإطار القانونى فى التعامل مع الأزمة ، قال آلان ديجاميه ، مندوب فرنسا الدائم فى مجلس الأمن ، ورئيس المجلس فى ذلك الوقت: " إن الدول الخمسة عشرة الأعضاء فى مجلس الأمن سيواصلون مشاوراتهم لتبنى رد فعل بالإجماع ، يهدف إلى تطبيق القرارات الدولية (60) " و ذكرت وكالة الأنباء الفرنسية " أن فرنسا تراهن على الأمين العام للأمم المتحدة لإيجاد حل سلمى للأزمة العراقية ، و ترغب فى أن يُعطى مجلس الأمن تفويضاً مرناً بما فيه الكفاية للأمين العام للقيام بهذه المهمة (61) " .

3- موقف الصين :

اتخذت الصين منذ البداية موقفاً رافضاً للعمل العسكرى ضد العراق ، وزاد الرفض الصينى كلما تزايدت التصعيدات العسكرية الأمريكية ضد العراق ، و قد بذلت الولايات المتحدة جهوداً دبلوماسية كبيرة لإقناع الصين بالعدول عن موقفها ، وذلك من خلال الزيارات المكثفة التى قام بها المسؤولون الأمريكيون إلى الصين .

إلا أن المسؤولين الصينيين قد أكدوا رفضهم للعمل العسكرى ، وزاد معدل الزيارات المتبادلة بين الصين وروسيا بهدف التنسيق بين البلدين فى هذا الصدد . ويمكن استنتاج دوافع الموقف الصينى الراض للحل العسكرى ، والبديل الذى تراه مناسباً لإنهاء الأزمة بشكل سلمى ، من خلال المسلك الصينى فى اتجاهات ثلاث :

الأول : هو أن الصين ترغب فى أن تُسوى مشكلة العراق من خلال الأمم المتحدة ، دون أن

4- موقف ألمانيا :

أعربت ألمانيا دوماً عن أملها في أن يتم تسوية الأزمة العراقية بشكل سلمي ، وأن يُجنَّب شعب العراق مخاطر الضربة العسكرية التي تُعد لها الولايات المتحدة وبريطانيا ، وأكدت على عدم الإقدام على أي عمل عسكري ، ما لم يتأكد استنفاد السبل الدبلوماسية . فعقب اجتماع مع ريتشارد بتلر ، رئيس اللجنة الدولية للتفتيش على أسلحة العراق ، صرح كلاوس كينكل وزير الخارجية الألمانية بالقول : "إن بلاده لا تمنع في توجيه ضربة عسكرية إلى العراق ، بشرط استنفاد كافة السبل السلمية (65) . وفي تصريح له - وبعد اتصالاتٍ أمريكيةٍ مكثفةٍ - أعلن هلموت كول أن ألمانيا لا تمنع في توجيه ضربة عسكرية للعراق " .. إذا أصر النظام العراقي على موقفه من مسألة القصور الرئاسية " ، إلا أن فولفجانج شوسل - نائب المستشار النمساوي ، ووزير خارجية النمسا - علق على تصريح كول قائلاً " إن إعلان كول هو مجرد تصريح بلاغى " وذلك نظراً " لأن الولايات المتحدة و بريطانيا لديهما من القوات في الخليج ما يكفي لشن الهجمة دون مساعدةٍ من أحد " (66)

5 - موقف اليابان :

استبعدت اليابان تماماً إمكانية أن تشارك في أي عمل عسكري ضد العراق ، جاء ذلك في تصريح أدلى به المتحدث الرسمي باسم الخارجية اليابانية ، وفي بيان مشترك ، أعلن عقب اجتماع بين كيزو أوكوتشي وزير خارجية اليابان ، وبييل ريتشاردسون مندوب الولايات المتحدة الأمريكية الدائم في مجلس الأمن ، أن " ..كل الخيارات مفتوحة للتعامل مع الأزمة " ، إلا أن البيان شدد على "ضرورة مواصلة الجهود الدبلوماسية حتى النهاية" (67) .

[2] - الموقف العربي

بالطبع الحديث ليس عن موقفٍ لـ "نظامٍ عربي" ، وإنما نحن بصدد الحديث عن

مواقفٍ " لدولٍ " عربيةٍ " تتعامل مع أزمةٍ تتعلقُ بمجال مصالحها وفق إدراكٍ منفردٍ لدرجة الأزيمة و حدودها وقد تتطابق مواقف دولتين أو أكثر ، لكن ذلك التوافق ليس في إطار جامعٍ لنظامٍ عربيٍّ حى .

وجديرٌ أن يُذكر الظرف التاريخي الذي توازت فيه حاجة الولايات المتحدة إلى دعم حليفاتها العربيات ، مع سقوط مصداقيتها على بساط عملية السلام المختنقة ، دون أن تُشيد أحلامٌ على ردود أفعالٍ ، هي بالمنطق واجبةٌ ، ولكنها في الواقع غائبةٌ ...

نعم ، هناك بالفعل موقف عربي شعبي يتعاطف مع الشعب العراقي في مأساته التاريخية ، و " يتمنى " رفع الحصار المفروض عليه ، و يرفض أى عدوان جديد يأتى على بقيته ، لكن أنماط المشاركة السياسية في البلدان العربية ، تبقى هذا الموقف حبيس المشاعر الطيبة ..

1- مجلس التعاون الخليجي:

تعرضت معظم دول الخليج للتهديد المباشر عندما أقدم العراق على احتلال دولة الكويت ، واختارت المظلة الغربية بديلاً للأمن العربي ، الذي ثبت - بالتجربة - فشله كآلية في النظام العربي ، في مواجهة قوة دولة عربية " خطيرة " . هذه المظلة أصبح وجودها القانوني واقعٌ ذاتى الإرادة . فى ضوء هذا الوضع ، جاءت مواقف دول مجلس التعاون الخليجي متوافقة في أمور ، ومتباينة في أخرى:

أولاً : فيما يتعلق بالضربة العسكرية ضد العراق : اتفقت كل المواقف على أن دول الخليج لا ترغب في توجيه أية عمليات عسكرية ضد العراق ، وقد أعلن هذا الموقف جميع القيادات السياسية في الدول الخليجية الست .

ثانياً : فيما يتعلق باحتمال أن تقوم هذه الدول بمعارضة الولايات المتحدة وبريطانيا فيما ينويانه عسكرياً ضد العراق ، أجمعت القيادات الخليجية أيضاً على أنه لا طاقة لدول الخليج بمثل تلك المعارضة ، وأن القوات الغربية في الخليج ليست في حاجة إلى المعاونة ، وبالتالي فهي لن تحتاج إلى تصريح من أية طرف في الخليج أو غيره .

ثالثاً : فيما يتعلق بالموقف السياسي للقيادات الخليجية من أزمة الشعب العراقي ، و في بيان مشترك أعلنه مجلس التعاون الخليجي ، أكد البيان أن العراق يتحمل المسؤولية كاملة في هذه الأزمة " وما يترتب عليها من عواقب وخيمة " ، وأن حكومة بغداد لا بد وأن " تتخلى عن شروطها " وتتوقف عن عرقلة أعمال فرق التفتيش .

رابعاً : و حول مسألة رفع العقوبات عن العراق : تباينت مواقف الحكومات العربية في الخليج فيما يتعلق بهذه النقطة ، و بدا أن هناك انفصال واضح بين ما تريده الجماهير العربية في الخليج وبين ما تقوله قياداتها : ففي السعودية ، أعرب المسؤولون عن أملهم في رفع المعاناة عن الشعب العراقي " الشقيق " ، وأن يتم التوصل إلى معادلة مقبولة يتم بمقتضاها تحقق كافة الالتزامات المفروضة على النظام العراقي ، بمقتضى القرارات الدولية ، وبالتالي يتخلص العراق من الحصار المفروض عليه .

و في عمان ، صرح يوسف بن علوي وزير الخارجية العمانية ، بأن بلاده تأمل في تسوية الأزمة بالوسائل السلمية ، ومن خلال الأمم المتحدة ، وأن يكون هناك دليل واضح على أن لهذا الحصار نهاية ، وقال : " إن مسألة العراق قضية ذات أبعاد دولية ، وليست مشكلة بين بلدين ، والوصول إلى حل يجب أن يكون باتفاق كل الأطراف الدولية . (68) "

وفي الكويت : استبعد وزير الإعلام الكويتي الشيخ سعود الصباح المصالحة مع العراق ، وقال أن رفع العقوبات عن العراق ليس من مسؤولية الكويت ، وإنما يتعلق بقرارات مجلس الأمن ، وأعرب عن مخاوفه من أن يؤدي رفع العقوبات عن العراق ، قبل تنفيذ الالتزامات المفروضة عليه ، إلى عودته لتهديد جيرانه مرة أخرى (69) .

و كانت قيادات الإمارات أكثر وضوحاً في المطالبة برفع العقوبات ، خاصة ولى عهد دبي .

على الصعيد الخليجي - غير الرسمي - كان الموقف شديد الاختلاف ، فالموقف العام يرفض العدوان الأمريكي على العراق ، ويطالب بإنهاء

الحصار المفروض عليه ، وأن يكون هناك عمل عربي منظم في مواجهة الموقف المتأزم في العراق :

صحيفة " الخليج " الإماراتية في عددها الصادر في 1998/2/1م ، دعت الدول العربية إلى عقد اجتماع على مستوى وزراء خارجية الدول العربية ، أو دول إعلان دمشق ، أو الدول العربية التي شاركت في حرب تحرير الكويت ، على أن يكون البند الوحيد على جدول الأعمال هو : صياغة خطاب عربي ، في المسألة العراقية ، موجهاً إلى هيئة الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والعراق ، يتضمن : وضع جدول زمني لإنهاء أعمال لجان التفتيش ، من خلال إغلاق الملفات التي انتهت (ملف الأسلحة النووية وملف الأسلحة الكيماوية و ملف الصواريخ) ووضع إطار عمل - واضح ومفصل ومؤقت - لملف الأسلحة البيولوجية ، على أن يتولى وضع هذا الإطار خبراء يحددهم مجلس الأمن وليس ريتشارد بتلر (70) .

صحيفة " الراية " القطرية في عددها الصادر في 1998/1/27م ، ذكرت أن جميع الشعوب العربية أعلنت رفضها لاستخدام القوة العسكرية من جانب الولايات المتحدة و بريطانيا ضد العراق ، و قالت : " إن هذا العمل عدوان لا مبرر له على الإطلاق " (71) .

2- موقف الدول العربية غير الخليجية :

الأردن : أعلنت الأردن أنها ترفض أي عمليات عسكرية تُنفذ ضد العراق ، وفي تصريح للخارجية الأردنية جاء فيه : " أن الأردن لن تسمح باستخدام مجالها الجوي أمام أي طائرات تهاجم العراق (72) .. " سوريا : أكدت سوريا رفضها التام لضرب العراق عسكرياً ، وأن الوقت قد حان لمراجعة الموقف الدولي من العراق ورفع العقوبات المفروضة عليه ، أكد ذلك عبد السلام قدومي رئيس الوزراء السوري خلال زيارته وفاروق الشرع وزير الخارجية لمصر في 1998/2/17م ، وحول تقييم سوريا للموقف الأمريكي المتعنت ، صرح الشرع بأن الولايات المتحدة تفتقد إلى أي غطاء شرعي للقيام بالعمل العسكري المزمع ، وقال : " إن أي إجراء عسكري ضد العراق

يحتاج إلى قرار جديد من مجلس الأمن ، وهو غير موجود حالياً (73) .

مصر : أعلنت مصر رفضها لتوجيه ضربة عسكرية ضد العراق ، وصرح الرئيس مبارك بأنه لا يرى أن القوة العسكرية هي الحل للمشكلة القائمة ، وخلال مؤتمر صحفى عُقد فى القاهرة قال الرئيس مبارك : " ..مصر ليس لديها أى استعداد للمشاركة فى عمل عسكري ضد العراق " ، ورداً على سؤال حول ما إذا كانت مصر ستوافق على الضربة إذا أصر العراق على موقفه ، قال مبارك : " ..إننا نطالب العراقيين بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ، لأن هذا مهم للغاية ، و إلا فإن الوضع سيكون خطيراً " (74)

وبينما كانت هناك تكهناتٍ حول قيام مصر بالدعوة إلى انعقاد مؤتمر قمة عربية - بوصفها رئيساً للدورة الحالية لجامعة الدول العربية فى ذلك الوقت - لمواجهة الموقف ، و خلال مؤتمر صحفى عُقد فى القاهرة ، أثناء زيارة الوفد السوري برئاسة عبد السلام قدومى ، نفى الرئيس مبارك أن يكون هناك نيّةٌ للدعوة لمثل هذه القمة ، و حول مضمون اللقاء الذى تم بينه وبين سعيد الصحاف وزير الخارجية العراقى ، قال مبارك : " لقد أبلغتهم بخطورة الموقف ، والقرارُ قرارهم " (75) .

فى فلسطين : حركة حماس الفلسطينية قامت بتنظيم العديد من المظاهرات احتجاجاً على الموقف الأمريكى ، أعلن الفلسطينيون من خلالها رفضهم لضرب العراق ، وتعاطفهم مع الشعب العراقى فى محتته ، وتأييدهم للنظام العراقى فى موقفه " العادل " والرافض لاستمرار الحصار .

كتائب " عز الدين قسام " ، الجناح العسكرى لحركة حماس ، هددت بتوجيه هجمات فدائية ضد إسرائيل ، إذا نفذت الولايات المتحدة تهديدها للعراق ، وفى بيان أصدره الجناح قال فيه : " ..نعلم للعالم بوضوح : أننا لن نقف مكتوفى الأيدى إذا تعرض الشعب العراقى وأطفاله ، أو أى شعب عربى ومسلم آخر ، للعدوان ، و سنرد على العدوان بطريقتنا الخاصة فى ضرب العمق الصهيونى (76)

3 - جامعة الدول العربية :

بوصفه رئيساً للقمة العربية فى ذلك الوقت ، كلف الرئيس المصرى محمد حسنى مبارك السيد/ عصمت عبد المجيد ، الأمين العام لجامعة الدول العربية ، بالسفر إلى بغداد . و تتلخص أهداف هذه الرحلة فى فتح باب الحوار العربى مع العراق من خلال الجامعة العربية ، و لدى عودته ، صرح عبد المجيد بأن اللقاءات التى أجراها مع القيادات العربية قد " مكنتنا من استعراض الموقف بكل أبعاده وخطورته " ، وأن هناك مشاورات تجرى فى مجلس الأمن ، تسعى خلالها روسيا وفرنسا للتوصل إلى مشروع قرار لحل الأزمة (77) . وكانت الأنباء قد ترددت حول وساطة الجامعة العربية من خلال اتصال عصمت عبد المجيد بالسفير الأمريكى بالقاهرة ، إلا أن الرئيس مبارك نفى هذه الأنباء مؤكداً أنه " .. ليس لدينا أى إقتراحات فى هذا الصدد ، وهذه الأخبار إشاعة " (78) .

الموقف العربى فى المنظور الأمريكى :قامت السيدة / مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية بجولة فى المنطقة العربية أوائل شهر فبراير 1998م . التقت خلالها بالقيادات العربية لست دول ، وهى الكويت والسعودية والإمارات العربية المتحدة وعمان ومصر وسوريا ، كان الهدف من هذه الجولة هو إقناع قيادات هذه الدول بالموقف الأمريكى من " المراوغة العراقية " .

وفق التصريحات السياسية العربية ، فإن مهمة السيدة الأمريكية كانت فاشلة ولكن فى رحلة العودة - و خلال هبوط طائرتها للتزود بالوقود فى القاعدة الأمريكية بأيرلندا - قالت أولبرايت فى ردها على أسئلة الصحفيين : إنها ستبلغ الرئيس كلنتون أن أحداً من القيادات العربية الست " لم يحملنى رسالة إليه يطلب فيها عدم استخدام القوة ضد العراق " ، كما أنهم " يشاركوننا التشاؤم إزاء نجاح الجهود الدبلوماسية " ، وأن العديد من الزعماء العرب قد " أبدوا استعدادهم لتقديم الدعم العسكرى فى حالة ضرب العراق " . وفى نفس المقام ، صرحت أولبرايت بأن الزعماء العرب أبلغوها

بأهمية " مراعاة موقف الرأي العام الداخلي عند ضرب العراق .." وأضافت قائلة: " ولكلٍ منهم أسلوبه في التعبير عن هذا الموقف .." وأعربت عن اعتقادها بأن الولايات المتحدة لديها الآن " كل التعاون الذي تحتاج إليه بوجهٍ عام ... " (79) .

يبدو أن إدراك الولايات المتحدة الأمريكية لموقف القيادات العربية قد انبنى على مصادرٍ تختلف عن مجرد تصريحات تلك القيادات كمصدر نعتمد عليه في بناء إدراكنا لمواقفهم . وإلا فمن أين جاءت أولبرايت بهذه التصريحات ، التي ينبغي ألا تكون إدعاءات .

[3] - موقف الدول الإسلامية غير العربية في منظمة المؤتمر الإسلامي: خلال زيارته للقاهرة في 1998/2/9م ، أكد عز الدين العراقي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، أن المنظمة " إذ تؤكد على ضرورة أن يمثل العراق للقرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن ، فإنها تسعى جاهدة للحيلولة دون تعرض العراق لضربة عسكرية (80) .

إيران : أعلنت الحكومة الإيرانية منذ بداية الأزمة رفض إيران لضرب العراق . وقال كمال خرّازي ، وزير الخارجية الإيراني ، أن بلاده " تطالب العراق بالالتزام بالقرارات الدولية ، ولكننا نعارض بشدة أي عمل عسكري ضد العراق (81) " . في نفس الوقت ، صرح مصطفى سرمد ، نائب وزير الخارجية ، بأن إيران تناشد العراق أن يلتزم بالقرارات الدولية " حتى لا تتخذها الولايات المتحدة ذريعة لضرب العراق " ، وحذر سرمد من أن الولايات المتحدة " تتخذ من قرارات مجلس الأمن الدولي ذريعة لتحقيق أهداف غير معلنة " (82) .

وفي إطار الجهود الدبلوماسية التي بذلتها الخارجية الإيرانية في هذا الصدد ، ذكرت وكالة الأنباء الروسية (إيتار تاس) أن : " اتصالات هاتفية مستمرة تجرى بين بريماكوف وزير الخارجية الروسي ونظيره الإيراني كمال خرّازي ، في إطار الجهود المكثفة للتنسيق بين البلدين بهدف الحيلولة دون استخدام القوة العسكرية ضد العراق (83) " .

في باكستان : أعلنت الحكومة رفضها لتوجيه ضربة عسكرية للعراق ، وفي تصريح له قال نواز شريف رئيس الوزراء الباكستاني : " إنه من الضروري إيجاد حل دبلوماسي للأزمة " وأن بلاده " تؤيد الجهود الروسية التي تسعى إلى الوصول لتسوية سلمية (84) .

[3] - إسرائيل والأزمة العراقية . المعروف أن اللجنة الدولية المكلفة بنزع أسلحة الدمار الشامل في العراق ، تعتمد في مصادر معلوماتها ، على أقمار التجسس الإسرائيلية ، وقد كانت إسرائيل حاضرة في قلب الأحداث منذ الدقائق الأولى من عمر الأزمة ، فما إن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن أنها ستلجأ إلى الخيار العسكري ضد العراق ، حتى بدأت إسرائيل في التهويل من شأن القدرات العسكرية العراقية ، وفي خطاب ألقاه إسحاق مورديخاي وزير الدفاع الإسرائيلي أمام الطلاب والأكاديميين في جامعة " بار إيلان " ، قال فيها : " ولا يوجد أدنى شكٍ لدينا في أن العراق يمتلك كميات كبيرة من أسلحة الدمار الشامل لكن أحداً لا يعلم كم ، أو أين (85) " .

وكانت إسرائيل تعمل على الإيحاء بأن تحالفاً يضم العراق وإيران وسوريا سوف يظهر في هذا الوقت ، و في هذا السياق تُعلن إسرائيل عن " تطوعها " بتوفير معلومات أقمار التجسس الاسرائيلية للأترك ، وتتعهد " بحماية أنقرة من التهديدات المحتملة من إيران وسوريا والعراق (86) " .

في نفس الوقت ، كانت إسرائيل تتسوق مع الولايات المتحدة الأمريكية ، كافة المسائل العسكرية المرتبطة بالضربة العسكرية المزمعة ضد العراق وفي صورة مكشوفةٍ بشكلٍ فج . في هذا السياق ، وعقب اجتماع دار بين وليم كوهين وزير الدفاع الأمريكي و إسحق مورديخاي وزير الدفاع الإسرائيلي ، صرح مورديخاي بالقول : " إن إسرائيل تحتفظ بحق الرد إذا تعرضت لهجوم عراقي " ، و في رسالةٍ لطمأنة الإسرائيليين ، قال : " إن احتمال تعرض إسرائيل لمثل هذا الهجوم ضئيل ، موضحاً أن إسرائيل والولايات المتحدة " يُنسقان

فترة طويلة ، بهدف وقف التعاون الروسي / الإيراني في هذا المجال .

رابعاً : إنتهاء الأزمة : نجاح بوساطة كوفي عنان

(1) - حول الاتفاق : النص ومدلولاته .
 أمام إصرار القوى الدولية - خاصة روسيا وفرنسا و الصين - على رفض توجيه ضربة عسكرية ضد العراق ، ومع تزايد مطالب المجتمع الدولي بدور للأمم المتحدة في تسوية الأزمة ، قام الأمين العام للأمم المتحدة ، كوفي عنان ، بزيارة للعراق ، وبعد اجتماعات عديدة له مع القيادات العراقية ، تم التوصل إلى إتفاق بين الأمم المتحدة والعراق ، يُنهي الأزمة التي استمرت منذ 1997/11/26م وحتى 1998/2/24م. حمل الإتفاق اسم " مذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة و جمهورية العراق " ، و مما جاء في هذا الإتفاق (91) ، الذي ينقسم إلى سبعة بنود رئيسية :

أ - تؤكد حكومة العراق من جديد موافقتها على جميع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة ، وتؤكد حكومة العراق مجدداً إلتزامها بالتعاون الكامل مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة "يونسكوم" ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .
 ب - تؤكد الأمم المتحدة من جديد إلتزام كل الدول الأعضاء فيها باحترام سيادة العراق ووحدة أراضيه .

ج - تتعهد حكومة العراق بالسماح بدخول لجنة يونسكوم والوكالة الدولية للطاقة الذرية - فوراً وبحرية ومن دون شروط أو قيود - طبقاً للقرارين الواردين في الفقرة الأولى .. و تتعهد " يونسكوم " ، في إطار تنفيذ الولاية الموكلة إليها بموجب قرارات مجلس الأمن ، باحترام حرص العراق الشرعي على أمنه القومي وسيادته وكرامته .

د - تتفق الأمم المتحدة والعراق على أن تطبق إجراءات خاصة ، معينة في الاتفاق ، على مهمة الدخول الأولى ، و ما يليها من مهمات ، في المواقع الرئاسية الثمانية في العراق والمحددة في ملف هذه المذكرة

هـ - تتفق الأمم المتحدة و حكومة العراق على خضوع كل المناطق والمنشآت

خطواتهما بشكل كامل" وأن الجيش الإسرائيلي يتخذ الإجراءات المناسبة ، و يتابع الموقف وما يستجد من تطورات " . (87)

إن أبلغ دليل على عمق الرابطة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، أن يصل الأمر إلى حد التنسيق الثنائي بينهما فيما يتعلق بمصير دولة هو مطروح أمام ضمير " المجتمع الدولي " وفي الوقت الذي يستنكر العالم فيه موقف الولايات المتحدة ، يُصرح كوهين في إسرائيل بقوله " أن الولايات المتحدة ستحيط إسرائيل علماً بموعد الضربة العسكرية (88) " . ويبلغ موردخاي كوهين بـ " رغبة إسرائيل في أن تُوَجل الولايات المتحدة موعد الضربة العسكرية ضد العراق ، حتى تُتم إسرائيل إستعداداتها " .!!؟

في العاصمة الأردنية عمّان ، ذكر دبلوماسيون غربيون أن العراق قد بعث برسالة إلى إسرائيل عبر موسكو بتاريخ 1998/2/9م ، التزم فيها بعدم التعرض لدولة إسرائيل بعمل عسكري ، مؤكداً أن " العراق ليس لديه الرغبة أو الإمكانات للقيام ، بمهاجمة إسرائيل (89) " . ويبدو أن هذا النبأ صحيح ، ذلك لأن المعلومات الإسرائيلية "المؤكدة" حول امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل ، والتي تهدد إسرائيل ، قد أصابها تغيير جذري عقب هذا الخبر . ففي تصريح له خلال جولته الأوروبية ، وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو التقارير التي تتحدث عن أسلحة العراق وتحالفاته التي تهدد إسرائيل بأنها : " تقارير مبالغ فيها كثيراً (90)

بالطبع يمكن تفهم الموقفين الإسرائيلي والعراقي من خلال علاقتهما بروسيا ، فالعراق يحتاج أن يستمر الدعم السياسي الروسي له ، ولا مانع من الاستجابة لمطلب روسي بطمأننة إسرائيل لإخراجها - نسبياً - من حيز الذرائع الأمريكية .

على الجانب الآخر ، إسرائيل مُصابة بالذعر الشديد من تنامي القوة العسكرية الإيرانية ، خاصة ما يتعلق بالأسلحة النووية والصواريخ الباليستية ، وهي تُجرى اتصالات وتمارس ضغوطاً على الحكومة الروسية منذ

والتجهيزات والملفات ووسائل النقل الأخرى للإجراءات المتبعة حتى الآن من جانب "يونسكوم"

و - نظراً إلى التقدم الذي أحرزته يونسكوم في جوانب مختلفة من نزع السلاح في العراق ، والحاجة إلى تكثيف الجهود لإنجاز مهمتها ، تتفق الأمم المتحدة و حكومة العراق على تحسين التعاون وفعالية العمل وشفافيته ، للسماح برفع تقرير سريع إلى مجلس الأمن الدولي بموجب الفقرة 22 من القرار (687) لسنة 1991م ، ولتحقيق هذا الهدف ، تطبق حكومة العراق و "يونسكوم" التوصيات الواردة في تقرير الجلسة الطارئة لـ "يونسكوم" في 1997/11/21م .

ح - من الواضح أن رفع العقوبات يُشكل أهمية قصوى لشعب العراق وحكومته ، ويتعهد الأمين العام للأمم المتحدة بأن يلفت الانتباه الكامل لأعضاء مجلس الأمن الدولي إلى هذه المسألة .

(2) ردود الفعل الدولية حول الإتفاق :

رأى الكثيرون من المراقبين والمحللين السياسيين أن هذا الاتفاق قد أدى إلى كسر العزلة الدولية المفروضة على الرئيس العراقي صدام حسين ، لكنه في ذات الوقت ، أفقد النظام العراقي قدرته على المناورة السياسية فيما يتعلق بقضية التفتيش على أسلحة الدمار الشامل العراقية ، لأن عدم التزام العراق بتنفيذ الاتفاق سيؤدي مباشرة إلى تعرضه لضربة عسكرية توافر لها الآن الغطاء الشرعي الذي كانت تفتقده الولايات المتحدة قبل إبرام هذا الإتفاق .

أ - الولايات المتحدة الأمريكية :

قبيل إنتهاء الأزمة ، كانت الإدارة الأمريكية واقعة في حرج شديد ، ذلك لأنها تشعر أن سياساتها الخارجية قد فشلت فشلاً ذريعاً في حشد التأييد اللازم لتوجيه ضربة عسكرية للعراق ، في الوقت الذي بدا وكأن الولايات المتحدة تقوم بدور الشرير إزاء الشعب العراقي ، فضلاً عن القيود التي تحكم سلوكها العسكري تجاه العراق ، فمشاركة الجنود الأمريكيين في حرب ، فضلاً عن التكلفة الاقتصادية لمثل تلك الحرب ، كلها أمور تقع في صلب اهتمامات

الرأى العام الأمريكي ، لذلك يمكن القول أن الولايات المتحدة حققت العديد من المكاسب عبر هذا الإتفاق (92)

تستطيع الولايات المتحدة أن تقول إن القصور فتحت للتفتيش ، وكانت تطالب بذلك ، وتستطيع أن تقول إن هذه أول مرة يتحقق فيها تفتيش شامل في العراق . كما أن الولايات المتحدة تفادت مخاطر التورط في عمل عسكري مكلف لها على المستويين الداخلي والخارجي ، إذ لم يكن لديها تأييد داخلي عام ، وكانت تلقى معارضة شديدة على المستوى الخارجي . و حققت الولايات المتحدة ما أرادت من إعادة تأكيد التزام العراق بقرارات مجلس الأمن الدولية .

لذلك ، في الولايات المتحدة ، وعلى المستوى الرسمي ، فُوبل الاتفاق بقبول المرغم الحذر : فقد رحب الرئيس الأمريكي بل كلنتون بالاتفاقية ، لكنه حذر العراق من مغبة عدم الالتزام بما جاء فيها . و أشار كلينتون إلى أهمية استمرار الحشود العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج ، من أجل التحقق من أن العراق سيلتزم بتعهداته ، وقال : " ..إن عدم التزام العراق سيمنح الولايات المتحدة الحق في القيام منفردة بالرد عليه في الزمان والمكان والطريقة التي تختارها (93) .." . وعملت الإدارة الأمريكية على تأكيد هذا المعنى من خلال القرار الذي أصدره مجلس الأمن بعد ذلك .

وقد أبدى عدد من أعضاء الكونجرس الأمريكي قلقهم إزاء ما وصفوه بـ " ..غموض بعض جوانب الصفقة التي أبرمها عنان مع بغداد .." ، وقال السيناتور جيمس هيلمز ، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ ، : " إن الإتفاقية قد وضعت الولايات المتحدة في موقف حرج ، فإما أن تقبل الاتفاقية ، أو توصف بأنها الجانب الشرير الذي يرفض السلام ويفضل الحرب ." (94) .

ب - العراق :

في بغداد ، أكد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي ، أن الإتفاق مكسب كبير للعراق ، ويمكن أن يؤدي إلى رفع العقوبات المفروضة عليه ، و أشار إلى أن " بغداد لم تقع

تحت ضغط الحشود العسكرية الأمريكية .⁽⁹⁵⁾ والواقع أن العراق حقق بالفعل العديد من المكاسب من خلال هذا الإتفاق ، و ذلك لأن :

1- العراق تفادى مواجهة عسكرية مع الحشود الأمريكية الضخمة في الخليج ، وهو ما لم يكن قادراً على مواجهته أو تحمل نتائجه .
2- النظام العراقي نجح في أن ينقل خلافاته من مستوى اللجنة الخاصة إلى مستوى أعلى ، بأن يكون تفاهمه مباشرة مع الأمين العام للأمم المتحدة . كما أن تشكيل اللجنة ، بمقتضى الاتفاقية ، أصبح يشمل دبلوماسيين ، وهو ما لم يكن متاحاً من قبل .

3- صحيح أن النظام العراقي قد سلّم بالتفتيش على كافة المناطق ، محل النزاع ، دون قيود أو شروط ، و لكن ذلك قد تم وفق إجراءات معينة تراعى كرامة العراق وسيادته الوطنية ، فضلاً عن تعهد الأمين العام بأن يولى مسألة رفع العقوبات عن العراق أهمية خاصة .
ج - رد الفعل العربي :

جاءت ردود الفعل العربية مُرحبة بالاتفاقية ، وأعلنت كافة الحكومات ارتياحها لتسوية الأزمة على هذا النحو ، ووجهت نداءات وتحذيرات إلى النظام العراقي ، طالبت به من خلالها بالالتزام بما جاء في الإتفاق .

د - القوى الدولية المهتمة بالأزمة :
رحبت الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ، فرنسا وروسيا وبريطانيا والصين ، بالاتفاق الموقع بين العراق والأمم المتحدة ، كما أيدوا مشروع القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن ، والذي يُطالب العراق بتنفيذ الإتفاق و يُحذره من مغبة عدم الالتزام بتعهداته .

و قد أقر مجلس الأمن ذلك الإتفاق ولكن تبقى علامات استفهام تتعلق بتفصيلات دقيقة لكنها هامة وردت أو غابت عن نصوص الاتفاقية مثل : ما هي القواعد الخاصة التي ستُتبع عند تفتيش القصور ؟ ومن الذي سيضع تلك القواعد ؟ ولماذا تختلف عن قواعد التفتيش في المواقع العادية ؟ وهل ستشمل أى تحديد زمني ، أو تحديد لعدد مرات زيارتها ؟ وكلها أسئلة لا يُجيب عليها الإتفاق .

حول الموقف الروسي :

خلال الأزمة التي نشبت بين العراق والولايات المتحدة ، والتي استمرت من أكتوبر 1997م وحتى نهاية فبراير 1998م ، كانت روسيا هي الرصيد الأكثر فعالية بالنسبة لنشاطات الدبلوماسية العراقية ، وظل الموقف الروسي هو الأكثر قوة وثباتاً على مساندة العراق ، وعبرت تصريحات المسؤولين الروس عن عمق الإحساس الروسي بخطورة الأسلوب الأمريكي في التعامل مع العراق ، وفيما يتعلق بالعراق ، تطابقت جميع المواقف في روسيا : الحكومة والمعارضة والرأي العام.

إن الذي حرك موسكو هو المصالح المادية بالأساس ، دون إغفال الاعتبارات الاستراتيجية ، كما أن هذا الموقف لا يزال يمثل أمل العراق مستقبلاً في موازنة الموقف الأمريكي ، لكن السؤال هو : إلى أى مدى يمكن أن يقدم العراق عناصر جذب للمساندة الروسية باعتباره مصلحة تهم روسيا ؟ و إلى أى مدى يمكن لروسيا أن تقدم هذه المساندة؟.

إن العراق مدين لروسيا بما قيمته (6,8 مليار دولار) ، و لأن روسيا لا تعتقد أنها ستسترد هذا الدين في الوقت الراهن ، فإن الأهم لديها هو سعيها إلى تنفيذ عقود (وقّعت بالفعل) مع بغداد قيمتها الإجمالية (10,2 مليار دولار) ، وهي عقود ينتظر تنفيذها قرار من مجلس الأمن بإلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق⁽⁹⁶⁾ . و لإدراك مدى ما تمثله هذه التعاقدات النفطية من إغراء للاقتصاد الروسي ، يكفي ذكر اتفاق استثمار حقل بترول " غرب القرنة - 2 " وهي الاتفاقية الأولى ، والوحيدة من نوعها التي يعقدها أى بلد بترولي على أساس " اقتسام الإنتاج " . وهناك بالفعل ثلاث شركات روسية بدأت في شراء النفط العراقي بموجب القرار 986 ، فإذا أضفنا تلك العقود التي أبرمتها الحكومة العراقية مع روسيا (قبيل الأزمة الماضية) ، سنجد أن عدد شركات النفط الروسية الكبرى المتعاملة مع العراق قد ارتفع إلى عشر شركات من مختلف المناطق الروسية⁽⁹⁷⁾ .

وإلى جانب علاقاتها مع بغداد ، تسعى روسيا إلى توثيق علاقاتها مع البلدان الخليجية ، التي أخذ موقف أغلبها في التحول إلى الدعوة لرفع الحصار عن العراق ، ورفض ضربها عسكرياً .

بذلك يمكن تفهم حالة الوفاق التي سادت المواقف الداخلية في روسيا ، بالنسبة لموقف روسيا من أزمة العراق والتي تمثل بدورها نجاحاً ليلتسين في توظيف ورقة العراق النفطية في سياساته الداخلية ، حيث تمكن من الحصول على إجماع داخلي حول المخاطر التي تهدد المصالح الروسية إذا ما أقدمت الولايات المتحدة على ضرب العراق عسكرياً . وإذا كان الموقف الروسي مركزه مصالح اقتصادية ، إلا أن اعتبارات استراتيجية أخرى كانت حاضرة ، و يمكن قراءتها من المواقف التالية :

1- القومي المتطرف " فلاديمير جيرنيوفسكى " طالب بمجابهة مع الولايات المتحدة ، وإرسال سفن عسكرية روسية إلى مياه الخليج ، وتحدث عن مخططات أمريكية هدفها " وصول أمريكا إلى القوقاز الإسلامى ودفع تركيا إلى احتلال آسيا الوسطى ، وتشكيل دولة طورانية تضم 120 مليون ناطق بالتركية " (98)

2-اعتمد الشبوعيون الروس خطاباً مماثلاً ، لكن أقل حدة ، وعاودوا الحديث عن الامبريالية والاستعمار ، وهاجموا الموقف الأمريكى من الشعب العراقى ، لكنهم امتنعوا عن الدعم المطلق للنظام العراقى ، بعد أن انتقدهم شبوعيو العراق المعادون للنظام العراقى .

3-العسكريون الروس لهم دور مهم فى صياغة المواقف الروسية ، وهم يرون أن الوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج ، خطر يهدد روسيا ، ويتزايد تهديده بفعل التحالف العسكرى التركى / الإسرائيلى ، باعتباره رأس حربة موجهة نحو " الخاصرة الجنوبية الضعيفة لروسيا فى منطقة القوقاز " وينادى العسكريون الروس بإيجاد مرتكزات جديدة فى المنطقة تُعيد إلى روسيا جزءاً من مواقعها المضاعة ، ومن هذا المنطلق فإنهم يرون فى العراق شريكاً مستقبلياً لهم .

4-قرأ الكرملين جيداً الموقف الغربى من روسيا ، وسادت لديه قناعة بما لروسيا من مصالح فى العراق ، فبارك جهود الحكومة ، خاصة وزير الخارجية بريماكوف ، فى التعامل مع الأزمة العراقية.

وإذا كانت الاعتبارات السابقة تفسر الموقف الروسى المساند لشعب العراق إلا أنه يوجد للعملة وجهها الآخر ، فقد عملت روسيا على تسويق الحل الدبلوماسى الذى توصل إليه عنان مع العراق ، على أنه اقتراح روسى وُضع له غطاء دولى بهدف عدم إحراج واشنطن ، التى ترفض أن تكون موسكو طرفاً وسيطاً فى الأزمة ، ولكن الموقف الروسى من العراق كان له بعداً آخر ، حيث تحرص روسيا على استمرار النظام العراقى القائم ، وقد صرح مسئول روسى كبير قائلاً : "لا أحد يضمن لنا تنفيذ العقود المبرمة، أو عقد صفقات جديدة، فى حال تغير الحكم فى بغداد"⁽⁹⁹⁾

على الجانب الآخر ، ورغم قوة المصالح والاعتبارات التى تدفع روسيا لمساندة العراق ، إلا أن روسيا أيضاً لا تريد أن تخسر واشنطن ، فرغم المشكلات التى تواجه روسيا فيما يتعلق بالمساعدات الغربية ، إلا أن الدعم الغربى ، خاصة الأمريكى ، يبقى عاملاً حاسماً فى الحسابات التنموية الروسية ، خاصة فى ظل تداعيات الأزمة السياسية التى تشهدها روسيا منذ أوائل صيف عام 1998م . من هنا تقف روسيا موقفاً متوازناً إزاء الأزمة فى العراق والعلاقات العراقية الأمريكية ، ترفض باتزان ، و تتدخل وإحدى عينيها تراقب الوجه الأمريكى .

و لكن : فى ظل الأزمات السياسية والاقتصادية التى تشهدها روسيا ، مع قيام العراق بتصعيد التوتر فى علاقاته بمجلس الأمن ، ما هى حدود قوة المساندة الروسية للعراق ؟ ، خاصة وأن الأزمة نتجت عن التمديد المستمر للعقوبات ، وعدم الاستجابة لمطالب العراق بالنظر فى شكوكه فى نزاهة أعضاء لجنة التفتيش .

لقد وافق صندوق النقد الدولى ، بضغط من الولايات المتحدة ، على منح روسيا قرصاً قيمته

14 مليار دولار ، وتسلمت روسيا بالفعل جزءاً منه قيمته 3,8 مليار دولار (100) ، فهل كان ذلك ثمناً قدمته الولايات المتحدة مقابل عدم معارضة روسيا لقرارات تمديد العقوبات التي اتخذها مجلس الأمن ضد العراق لاحقاً ؟ ، هذا ما سيوضح من خلال مستوى المساندة الروسية للعراق خلال الأزمة التالية ، بالمقارنة بموقفها السابق .

(الجزء الثالث)

العراق و العقوبات الدولية :

ما بعد توقيع الاتفاق

أزمة القرار العراقي بوقف التعاون مع اللجنة الدولية أغسطس 1998م

مسلسل الأزمات التي نشبت بين العراق من جهة، ومجلس الأمن والولايات المتحدة من جهة أخرى، والتي استمرت أربعة أشهر، إنتهى بتوقيع إتفاق بين العراق والأمم المتحدة في 25 فبراير 1998م، ثم حوله مجلس الأمن إلى قرار دولي جديد (رقم 1154)، وذلك بإجماع الآراء، ودون تدخل الفيتو الأمريكي، والذي حال دونه ذات العوامل التي منعت عن العراق ضربة عسكرية أمريكية وهي :

1-الضغط المكثف من قبل القطاعات غير الرسمية في المجتمع الدولي .

2-ضغوط القوى الكبرى وإصرارها على عدم استخدام القوة العسكرية ضد العراق .

3-المناورات السياسية الناجحة، والمرونة الدبلوماسية، التي أبدتها العراق تجاوباً مع القوى الكبرى المساندة لموقفها والرافضة للخيار العسكري .

4-عدم قدرة الولايات المتحدة على تنفيذ عملية " رعد الصحراء " بالمستوى الذي كانت ترجوه، وذلك في ضوء الاعتبارات السابقة، وكذلك في ضوء تبلور معارضة عربية قوية وواضحة ضد توجيه عمل عسكري إلى العراق، وقد تفاوتت الآراء حول تقييم وزن هذه المعارضة العربية، بالمقارنة بالعوامل الأخرى التي حالت دون توجيه الضربة العسكرية .

وبالرغم من مناخ الارتياح الذي صاحب الإعلان عن توقيع مذكرة التفاهم، إلا أن قابليات التوتر ظلت كامنة في سياق العلاقة بين العراق

والأمم المتحدة، فمن ناحية أولى : استمر التهديد باستخدام القوة، ورغم صدور القرار 1154، وتوقف تيار التصعيد ونزع فتيل الأزمة، إلا أن الولايات المتحدة احتفظت لنفسها بحق التحرك العسكري ضد العراق، فخلال انعقاد مجلس الأمن، دار خلاف بين أعضائه حول تعبيرات ثلاث : أنه في حالة عدم التزام العراق بالاتفاق، فسوف يلقي " عواقب وخيمة " أم " عواقب وخيمة جداً " أم " أوحم العواقب "، وانتهى المجلس إلى اعتماد التعبير الأخير، والذي اعتبرته الولايات المتحدة تخويلاً لها باستخدام القوة العسكرية، وأيدتها بريطانيا في هذا التفسير (101) . أما روسيا والصين وفرنسا، فقد اعترضوا على هذا التفسير، وأكدوا على حق مجلس الأمن في مناقشة ما يستجد من أمور، خصوصاً تلك التي تستدعي استخدام القوة . وقد أعلن المتحدث باسم البيت الأبيض موافقة الولايات المتحدة على التشاور مع أعضاء مجلس الأمن قبل توجيه ضربة عسكرية إلى العراق، وعبرت تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة عن انحيازه للتفسير الأمريكي بقوله " إذا حدث هذا الموقف فلن يكون هناك فرصة أخرى لجولة دبلوماسية " .

ومن ناحية أخرى: فإن قرار مجلس الأمن جاء غامضاً، فلقد حدد القرار رقم 1154 مجموعة من " الخطوط الحمراء "، التي تتعلق بأعمال التفتيش ومصادر المعلومات وأدوار الهيئات المعنية بالقضية العراقية، غير أن القرار لم يحدد جهة الاختصاص في الفصل بين الأطراف عند تجاوز تلك الخطوط، ومن ثم يبقى القرار محملاً بالغموض العمدي، فالتجربة تؤكد أن الاتفاقات والقرارات ذات الصبغة القانونية تكون في الغالب مصاغة في شكل مفصل يغطي كافة الجزئيات، أما تلك القرارات التي تنطوي على غموض، فإنما يُراد بها تغطية تراجع محتمل، أو ترك مساحة تسمح للأطراف بالحوار، أو إخفاء النيات ، وهو ما أثار جملة من التساؤلات :

ما الذي ستكشف عنه الشهور التالية لصدور القرار ؟ . كيف سيتم اختبار مواقف القوى الكبرى والنظام العراقي، من حيث

اختبار الاتفاق واستمرار أعمال اللجنة الدولية
1998/2/24م - 1998/8/7م
حصل العراق على وعود من الأمين العام
للأمم المتحدة بحسم قضية التفتيش والنظر في
مسألة رفع العقوبات، وذلك في إطار الاتفاق
الذي جرى في فبراير الماضي، ومن جانبه، فتح
العراق جميع المواقع التي أصرت لجنة التفتيش
على دخولها، ومع اقتراب موعد المراجعة
نصف السنوية، سعى العراق إلى حشد القوى
المساندة لموقفه، من أجل الضغط واستصدار
قرار من مجلس الأمن، لرفع العقوبات
الاقتصادية المفروضة عليه، باعتبار أنه أوفى
بالتزاماته . فقبل موعد المراجعة، وفي اجتماع
لمجلس قيادة الثورة وحزب البعث، برئاسة
صدام حسين في 16 أبريل 1998م، أصدر
المجلس بياناً طالب فيه مجلس الأمن أن يبحث
في اجتماعه المقبل رفع الحصار عن العراق،
وأكد البيان وفاء العراق بكل التزاماته (102) .
إلا أن الأمر برمته كان يتوقف على تقارير
اللجنة الخاصة و الوكالة الدولية للطاقة الذرية،
وهذه التقارير تتوقف بدورها على حكم
أعضائها على مصداقية المعلومات التي يقدمها
العراق حول أسلحته و برامجه، وهذه
المعلومات كانت دائماً المدخل الذي يستغله بتلر
وأعضاء لجنته لإنكار تعاون العراق من خلال
التشكيك في صحتها، ومن ثم لا يقرر مجلس
الأمن رفع العقوبات عن العراق، وهلم جراً .
في الولايات المتحدة : صرح مارتن إنديك
مساعد وزير الخارجية بأن العراق لم يغير
سياساته منذ حرب الخليج الثانية، وأنها لاتزال
تمتلك أسلحة دمار شامل، كما أكد بل ريتشارد
سون، مندوب الولايات المتحدة الدائم في مجلس
الأمن، أنه لن يتم رفع العقوبات عن العراق لأن
تقرير اللجنة الدولية لا يسمح بذلك (103) . كما
صرح السير جون وستون، مندوب بريطانيا
الدائم في مجلس الأمن، بأن تقرير اللجنة الدولية
هو المحرك الفعلي لقرارات المجلس، وأن
التقرير لا يساعد على مناقشة قضية رفع
العقوبات، وأنه " لن يتم المساس بالعقوبات
الدولية المفروضة على العراق " (104) .

الأهداف و التعامل مع الاتفاق ؟ . ما هو مستقبل
الشعب العراقي في ظل المناورات القائمة بين
النظام العراقي من جهة، والولايات المتحدة
ومجلس الأمن من جهة أخرى ؟ نحاول التعرف
على إجابة لتلك التساؤلات من خلال واقع خبرة
التعامل بين العراق واللجنة الدولية الخاصة،
والتي تتم في إطار الاتفاق الذي وقعه كوفي
عنان مع العراق، وتنقسم إلى مرحلتين :

المرحلة الأولى : وهي الفترة ما بين تاريخ
توقيع الاتفاق واستئناف اللجنة أعمالها في أول
مارس 1998م، حتى قرار العراق بتجميد
تعاونه مع اللجنة الخاصة في 5 أغسطس من
نفس العام .

المرحلة الثانية : حالة التوتر بين العراق
والأمم المتحدة، وتوقف أعمال التفتيش ابتداءً
من 7 أغسطس 1998م حتى انتهاء الأزمة في
1998/11/12م .

و نتعرض لهاتين المرحلتين بتتبع مواقف
الأطراف المختلفة على مستويين :

أولاً : مستوى العلاقة بين العراق ومجلس
الأمن، حيث نتتبع تقارير اللجنة الخاصة، و
تأثيرها على قرارات مجلس الأمن بشأن ملفات
الأسلحة غير التقليدية ومن ثم الموقف من قضية
رفع العقوبات عن العراق .

ثانياً : العلاقات العراقية - الأمريكية والدور
الذي تقوم به الولايات المتحدة وبريطانيا من
خلال مجلس الأمن، أو من خلال الجهود
السياسية الرامية إلى الإبقاء على العقوبات
المفروضة على العراق .

و المناورات السياسية والدبلوماسية التي
يقوم بها النظام العراقي بهدف حشد المجتمع
الدولي لصالح رفع العقوبات، ومدى نجاح هذه
المناورات على المستويين الإقليمي والدولي .

و أخيراً نتعرض للشكل الذي آلت إليه
الأوضاع الداخلية في العراق، حالة الشعب
العراقي في ظل الحصار الاقتصادي الطويل،
ومدى تأثير اتفاق النفط مقابل الغذاء في تخفيف
حدة الكارثة، و مواقف القوى والمؤسسات غير
الرسمية في العالم من هذا الوضع .

أولاً : المرحلة الأولى :

وإذا كان إغلاق الملف النووي العراقي يمثل الحد الأدنى الذي يطالب به العراق، و كثير من قوى المجتمع الدولي، باعتباره خطوة أولى لإنهاء الأزمة العراقية، فإنه وقبيل اجتماع المراجعة نصف السنوية، تقدمت روسيا بمشروع قرار ليناقشه مجلس الأمن بشأن الملف النووي العراقي، ويدعو مشروع القرار، في ضوء عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى تنفيذ الفقرتين 12 و 13 من قرار مجلس الأمن رقم 687، والذي يُرتب على إتمام عملية نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، إنهاء أعمال التفريش المتعلقة بالأسلحة النووية، و الانتقال إلى مستوى الرقابة طويلة الأمد " مع إدراك أن النشاطات النووية للعراق سوف تستمر موضوعاً للرصد والتحقيق المستمرين وفقاً للقرار 715 " (105).

و رغم أن العراق لم يقتنع بالمشروع الروسي، واعتبره غير كافي، إلا أن الولايات المتحدة وبريطانيا، ومع تسليمهما بأن العراق حقق بعض التقدم فيما يتعلق بالملف النووي، إلا أنهما رأيا أن هناك المزيد من التقدم المطلوب في نواح تتعلق بالتصميمات و الصادرات النووية وتخصيب اليورانيوم، حيث لا تزال هناك أشياء يخفيها العراق (106). وقد أكدت مصادر دبلوماسية مطلعة أن خلافاً دار بين كل من الولايات المتحدة و بريطانيا من جهة، وبين روسيا والصين وفرنسا من جهة أخرى، حول تقرير اللجنة الدولية، خاصة فيما يتعلق بالتعاون العراقي في مجال نزع أسلحته النووية (107).

(1) - تقرير اللجنة الدولية .
و قرار مجلس الأمن تمديد العقوبات الدولية المفروضة على العراق .

أكد التقرير الذي رفعه ريتشارد بتلر، رئيس اللجنة الخاصة، إلى مجلس الأمن أنه نتيجة للأزمة التي نشبت بين العراق والأمم المتحدة، والتي استمرت أربعة أشهر، فإنه لم يتم عملياً التحقق من نزع أسلحة العراق، كما أن العراق يُخفي معلومات مطلوبة حول برامجه للأسلحة الكيماوية والبيولوجية . وبناءً على هذا التقرير، أصدر مجلس الأمن في اجتماعه يوم الإثنين 27 أبريل 1998م، قراراً بتمديد العقوبات

المفروضة على العراق، استناداً إلى ما أفاده تقرير اللجنة من أن العراق " لم يتعاون وأخفى المعلومات المطلوبة حول ما في حوزته من أسلحة ومعدات وبرامج نووية وكيماوية وبيولوجية " (108).

و قد جاءت ردود فعل الكثيرين في العالم لتعبر عن غضب شديد واستنكار حول التقرير وقرار مجلس الأمن، و تعرض ريتشارد بتلر وأعضاء لجنته لحملة انتقادات واسعة، ففي العراق انتقد طارق عزيز، نائب رئيس مجلس الوزراء، ريتشارد بتلر و العاملين معه، و قال إنهم لم يتوخوا الإنصاف في تقريرهم، و وصف التقرير بأنه سياسي الطابع، وأنه يتضمن أكاذيب أملتها واشنطن .

و في القاهرة، انتقدت جامعة الدول العربية ريتشارد بتلر و التقرير الذي رفعه إلى مجلس الأمن، وأكدت الجامعة أن العراق التزم باتفاقه مع الأمم المتحدة، و وصف نبيل نجم، مندوب العراق الدائم لدى الجامعة العربية أن ما تقوم به اللجنة الدولية إنما هو أعمال مخابراتية لصالح الولايات المتحدة (109).

(2) - تقارير اللجنة الدولية مايو-إلى أغسطس 1998م :بين الرأي الفنى و شبهة الإنحياز السياسي

(أ) تقرير اللجنة الدولية مايو 1998م :

بعد إنهاء زيارته إلى العراق، رفع ريتشارد بتلر تقريراً إلى مجلس الأمن أكد فيه من جديد أن العراق يُخفي أسرار برامجه العسكرية، وأنه لا يعطى المعلومات الصادقة التي تطلبها اللجنة الدولية الخاصة .

وقد وصف بل ريتشاردسون هذا التقرير بأنه يمثل " ضربة ساحقة لمصداقية العراق " وأن الوثائق التي قدمها بتلر تؤكد وجود ثغرات فيما أعلنه العراق بشأن أسلحته . في نفس الوقت، انتقدت روسيا بشدة التقرير الذي قدمه بتلر، واتهمت بتلر بأنه يعطى آراء سياسية أكثر منها فنية فيما يقدمه من تقارير حول أسلحة العراق (110).

(ب) تقرير اللجنة الدولية و الوكالة الدولية للطاقة الذرية يونية 1998م :

في فيينا، أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريراً يوم 1998/6/16م، أكدت فيه مصداقية البيانات التي تقدمت بها السلطات العراقية حول برنامجها النووي، و خلو هذا البرنامج من الأنشطة العسكرية، وأفاد التقرير أن الوكالة تمكنت من تكوين صورة متكاملة عن البرنامج النووي العراقي تتطابق تماماً مع البيانات التي قدمها العراق في سبتمبر 1995م (111)

و خلال زيارته للعراق أوائل يونية، صرح بتلر بقوله: "إننا أدر كنا شعاعاً من نور في نهاية النفق المظلم لأول مرة منذ عام 1991م" و قال إنه لاحظ وجود "روح جديدة من التعاون لدى المسؤولين في العراق" وأدت هذه التصريحات إلى إشاعة روح التفاؤل التي بدت على المسؤولين ووسائل الإعلام العراقية، كما اتفق بتلر وعزيز على برنامج عمل مدته شهرين، تقوم خلالهما العراق بكافة التسهيلات وتقدم كافة المعلومات التي تطلبها اللجنة، مقابل أن ترفع اللجنة تقريراً إلى مجلس الأمن في نهاية البرنامج يفيد بالتعاون الكامل من جانب العراق، حتى يتسنى لمجلس الأمن مناقشة مسألة العقوبات (112)

إلا أن الهجوم الأمريكي على لسان المتحدثين باسم البيت الأبيض والخارجية، الذين هاجما بتلر وشككا في كلامه جعل بتلر يغير أقواله، فخلال وجوده في استراليا، قال بتلر إن تصريحاته أسىء فهمها، و أن العراق غير متعاون، وليس صحيحاً أن مسألة رفع العقوبات سوف يُنظر فيها قريباً، وقال إن هناك خلافات بينه وبين طارق عزيز حول مطالب اللجنة لا يريد العراق الوفاء بها (113). وبنهاية شهر يونية، رفع بتلر تقريراً إلى مجلس الأمن، أكد خلاله أن العراق يمتلك رؤوساً حربية من صواريخ "سكود" محملة بغاز الأعصاب "في إكس"، وهو غاز قاتل ومدمر، ويشكل تهديداً لأمن المنطقة (114).

(3) الملف الكيماوي و البيولوجي : محور الأزمة الجديدة :

في فيينا، وفي حديث أدلى به إلى صحيفة "ستاندرد" النمساوية، صرح الفريق عامر السعدى، مستشار الرئيس العراقي ورئيس فريق الخبراء العراقيين، بأن العراق أخفى برنامجه البيولوجي والكيماوي حتى عام 1995م، لكنه أكد أن جميع المواد اللازمة لإنتاج الأسلحة الكيماوية و البيولوجية مثل "الإنشراكس" و "الإفلاتوكسيد" قد تم تدميرها وإفناؤها عقب نهاية الحرب، و لكن العراق لم يتمكن من تقديم الدلائل الكافية على ذلك (115). وكانت مصادر الأمم المتحدة في فيينا قد أعربت عن عدم قبولها للمعلومات التي أدلى بها فريق الخبراء العراقي عن البرنامج البيولوجي العراقي، ووصفوا تلك المعلومات بأنها مضللة، والجدير بالذكر أن فريق خبراء الأمم المتحدة الذي رفض المعلومات التي قدمها العراق في ذلك الوقت، هو فريق محايد بالنظر إلى تكوينه من خبراء من 15 دولة بينهم ثلاثة دول أعضاء في لجنة التفتيش .

و في التقرير الذي رفعه بتلر إلى مجلس الأمن في نهاية أبريل 1998م، ذكر فيه أن العراق ما يزال يخفي معلومات تتعلق ببرنامجه للأسلحة الجرثومية . وفي التقرير الذي رفعه بتلر إلى مجلس الأمن في 1998/6/27م، اتهم العراق بحيازة غاز الأعصاب "في إكس"، كما أن طارق عزيز رفض طلب اللجنة الدولية من العراق تسليمها وثيقة تعتقد اللجنة أنها تتضمن إحصاء دقيق للأسلحة الكيماوية و البيولوجية، باعتبار أن هذه الوثيقة "تمس الأمن القومي العراقي".

(المرحلة الثانية)

أزمة القرار العراقي ووقف التعاون مع اللجنة الدولية:

1998/8/7م - 1998/11/15م

(1) السياق و ردود الأفعال :

جاء تراجع بتلر عن تصريحاته في يونية الماضي استجابة للضغوط الأمريكية، ثم التقرير الذي قدمه إلى مجلس الأمن متهماً العراق بحيازة غاز الأعصاب، ثم تصريحات تشارلز دولفر، مساعد رئيس اللجنة، بأن برنامج العمل المتفق عليه بين بتلر وعزيز لم يُسفر عن النتائج

المرجوة، وأن العراق لم يُزود اللجنة بالوثائق المطلوبة، جاءت هذه العوامل لتكون بمثابة سحابة قلق وتوتر وتحفز، خيَّمت على روح العلاقات بين المسؤولين العراقيين وأعضاء اللجنة الدولية.

وخلال المباحثات التي أجراها بتلر مع طارق عزيز في يوليو، أثار بتلر مرة أخرى مسألة الوثيقة التي تعتقد اللجنة أنها تساعد في تكوين صورة دقيقة حول برنامج العراق البيولوجي والكيمائي، ومرة أخرى جدد عزيز رفض العراق لهذا الطلب، وعقب المباحثات، اتهم عزيز فريق الأمم المتحدة بأن تصرفات أعضائه " غير شريفة وبطيئة جداً"، وأن سياسة بتلر و فريقه " لا تخدم إلا المصالح الأمريكية"، كما تصاعدت حدة انتقادات الإعلام العراقي لبتلر (116).

ثم رفض بتلر أن يفى باتفاقه الخاص بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن يفيد بوفاء العراق بالتزاماته، وأصر على تمديد البرنامج خمسة أسابيع أخرى، وأمام إصرار الطرفين كل على موقفه، قام ريتشارد بتلر بقطع زيارته للعراق، وفي 5 أغسطس 1998م أعلن الرئيس العراقي صدام حسين قرار العراق تجريد تعاونه مع اللجنة الدولية الخاصة (117).

وقد توالى ردود الأفعال حول القرار العراقي على النحو التالي:

في العراق: استمر عمل اللجنة الدولية، رغم قرار التجريد أيام 5، 6، 7 أغسطس، إلا أنها توقفت بعد ذلك، واستمرت موجة الاتهامات العراقية لأعضاء فريق التفتيش، حيث اتهمتهم الصحف العراقية بالسقوط المهني والأخلاقي، وأكدت على أهمية وجود موقف عربي صلب وواضح لرفع ما يقع على العراق من ظلم، ودعا العراق مجلس الأمن إلى أن يتحمل مسؤولياته بأمانة، وقال أكرم الوتري، المستشار القانوني لوزير الخارجية العراقي، إن حرص مجلس الأمن على تقييد التسليح العراقي لا يستلزم بالضرورة قانوناً يُبقى على الحصار المفروض على العراق، ودعا المجلس إلى الفصل بين الأمرين، كما أكد الوتري حق العراق في طلب تغيير بعض المفتشين الدوليين،

إذا كان من بينهم عضو من دولة غير صديقة، وأشار إلى أن الولايات المتحدة أظهرت عداها للشعب والحكومة العراقيين (118).

وفي الأمم المتحدة، أعلن ريتشارد بتلر أنه يعتقد أن العراق يعمل على عرقلة عمل الخبراء لأنهم على وشك اكتشاف شيء جديد يتعلق بأسلحة العراق البيولوجية المحظورة (119).

كما اعتبر مجلس الأمن أن قرار العراق بتجميد تعاونه مع اللجنة يفقد الشرعية، وأن هذا السلوك يرفضه المجلس، ودعا العراق إلى التراجع عنه (120). ولاحظ المسؤولون في الولايات المتحدة أن الرسائل التي بعث بها دانيال تورك، رئيس مجلس الأمن، إلى جهاز يونسكوم والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ركزت على دعم عمل أجهزة التفتيش، وتبادلت الصياغة أي تهديد باستخدام تعبير " أوخم العواقب"، ولدى سؤال تورك لماذا: لم يمنح المجلس مهلة للعراق للتراجع عن قراره؟ قال: إن الوقت ليس مناسباً لمثل هذه الرسالة القوية، وأن المجلس لم يصل بعد إلى المرحلة الحرجة التي يتبنى فيها إجراءات مشددة ضد العراق (121).

وعقب رفض مجلس الأمن لهذا القرار، صرح كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، بأن العراق قد يكون له بعض الحق في شكواه من اللجنة الدولية، واقترح أن يوجه مجلس الأمن الدعوة إلى مسئولين كبار في العراق بهدف الاجتماع بهم، والقيام بمراجعة شاملة تمهيداً لرفع العقوبات التي دامت ثماني سنوات (122).

وأضاف عنان " إن العراقيين يشعرون بأنهم مهما فعلوا فإن اللجنة الخاصة لا تقدر تعاونهم، وهذا الأمر أدى إلى شعورهم بالإحباط واليأس من أن يتم رفع العقوبات على الإطلاق"، ولكن رفض عنان أن يكون للعراق الحق في اتخاذ قرار تجريد التعاون، كما نفى أن يكون للعراق الحق في طلب تغيير أعضاء اللجنة الدولية، وقال: " ليس من سلطة دولة عضو في الأمم المتحدة أن تقول للمنظمة كيف تقوم بعملها" (123).

وفى محاولة لتسوية الأزمة، بعث كوفي عنان براكاش شاه، مبعوثاً خاصاً إلى العراق، بهدف إقناع القيادة العراقية بالعدول عن قرار تجريد التعاون، إلا أنه أعلن فشله في تحقيق الهدف من مهمته، وذلك بعد قيامه بالعديد من الزيارات واللقاءات مع المسؤولين في النظام العراقي، كما أعلن نزار حمدون، مندوب العراق الدائم في الأمم المتحدة، أن العراق لن يسمح لأعضاء اللجنة بمواصلة مهامهم، ما لم يتغير شكل اللجنة التي تُشرف عليهم، وما لم يتم الاعتراف بالتقدم الذي حققه العراق في تعاونه مع الأمم المتحدة (124).

في الولايات المتحدة وبريطانيا : تصاعدت حدة الموقف من العراق بسبب قرار التجريد، فالكونجرس الأمريكي طالب بضرورة تأديب العراق، وتقديم صدام حسين للمحاكمة (ولو غيابياً) باعتباره مجرم حرب (125)، و صرح المتحدث باسم البيت الأبيض بأن " جميع الخيارات مفتوحة، بما فيها الخيار العسكري، لإخضاع العراق " (126). كما أعلنت مادلين ألبرايت أن بلادها لن توافق مطلقاً على رفع العقوبات عن العراق، ما لم تتعاون بغداد تماماً مع مفتشي الأسلحة، وأكدت على احتفاظ الولايات المتحدة بحقها في استخدام القوة العسكرية ضد العراق (127).

في روسيا : انتقد المسؤولون الروس بشدة ريتشارد بتلر، واعتبروه المسئول عن إثارة الأزمة القائمة بين العراق والأمم المتحدة، وأكد المندوب الروسي لدى مجلس الأمن، أن ريتشارد بتلر اتخذ قرار قطع مهمته في بغداد، دون إستشارة الأمين العام للأمم المتحدة أو مجلس الأمن، وفي نفس الوقت طالبت العراق بعدم تنفيذ قرار التجريد (128).

وفي فرنسا : اعتبرت فرنسا أن العراق نقذ كل ما هو مطلوب منه، وأعلنت تأييدها للمطالب العراقي بالنظر في العقوبات المفروضة عليه، إلا أنها أعلنت رفض القرار العراقي بتجريد التعاون، ودعت العراق إلى العدول عن موقفه هذا .

(2) - تداعيات القرار العراقي : سيناريو تصعيد الأزمة على المستويات المختلفة:

جاءت القراءة العراقية لتصرفات ريتشارد بتلر، خلال المرحلة التالية لتوقيع الاتفاق العراقي مع الأمين العام للأمم المتحدة، مماثلة لما كانت تراه العراق بشأن هذا الرجل في المرحلة السابقة على الاتفاق، وأصبح واضحاً للرؤية العراقية - ومن وجهة نظرها - أن بتلر يسوّف، ولا يلتزم بوعده، وأنه يتبع سياسة هدفها الإبقاء على العراق راضخة تحت العقوبات الدولية، وجاء موقف ريتشارد بتلر، الذي رفض أن يلتزم بالبرنامج المحدد بشهرين، والذي كان قد أبرمه مع طارق عزيز قبل شهرين من هذا القرار، وإصراره على تمديد البرنامج خمسة أسابيع أخرى، مع اتهام العراق بحيازة غاز الأعصاب " في إكس "، وقيامه بقطع مهمته في العراق، دون الرجوع إلى واستشارة الأمين العام للأمم المتحدة، لتمثل دليلاً قوياً على هذه القراءة العراقية .

و على ذلك فقد أصدر الرئيس العراقي قراراً بتجميد التعاون مع الخبراء العاملين في اللجنة الدولية الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، وطالب العراق بإقالة بتلر من رئاسة اللجنة الدولية، وأن يُغيّر تشكيل المشرفين على عمليات التفيتيش، بما يضمن للعراق قدراً من الثقة في اللجنة، كما طالب العراق بأن يقوم مجلس الأمن بمراجعة شاملة يتم خلالها تقييم إيجابي لمستوى التعاون العراقي، ثم رفع العقوبات المفروضة على العراق .

و جاءت ردود الفعل الدولية، سواءً من جانب القوى المساندة للعراق أو المعادية له، رافضة لقرار التجريد، ومع إعرابها عن الاعتقاد بأن للعراق بعض الحق في مطالبه، فقد دعت مختلف الأطراف العراق إلى التراجع عن هذا القرار، لكن الموقف العراقي ظل ثابتاً على قرار التجريد، مطالباً بإقالة بتلر والنظر في مسألة رفع العقوبات، ويمكن عرض التطورات التي ترتبت على هذا الوضع في المستويات الثلاثة الآتية :

أ - العراق و مجلس الأمن : التصعيد المتبادل للأزمة:

يزال يمثل عنصراً جوهرياً لكلٍ من إنهاء عملية نزع السلاح والرصد المستقبلي.

واستناداً إلى هذا التقرير، ومع استمرار تمسك العراق بموقفه ومطالبه، وفشل مساعي الوساطة التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة من خلال مباحثاته مع طارق عزيز، أصدر مجلس الأمن بياناً آخر في 31 أكتوبر 1998م يطالب العراق بضرورة إلغاء قرار وقف التعاون مع مفتشي الأسلحة، وأن يوافق على استئناف عمل المفتشين الدوليين، دون قيدٍ أو شرط، وإلا فسوف يتعرض لأوخم العواقب، وكان هذا القرار مقدمةً للتصعيد العسكري في الفترة التالية لصدوره .

وفي اجتماع لمجلس الأمن يوم 1998/11/6م، أصدر المجلس القرار (205)، وهو اقتراح بريطاني يُدين القرار العراقي، ويطالب العراق بالامتنال للقرارات الدولية، واستئناف العلاقة مع اللجنة الدولية . وكان الاقتراح البريطاني يتضمن فقرة تعتبر العراق خطراً يهدد السلم والأمن الدوليين، إلا أن المجلس وافق على حذف هذه الفقرة بناءً على طلب من الصين . وقد حرص سيرجي لافروف، مندوب روسيا الدائم في مجلس الأمن، على التأكيد على أن قرار مجلس الأمن لا يتضمن تفويضاً باستخدام القوة، إلا أن جيرني جرينستوك، مندوب بريطانيا الدائم لدى مجلس الأمن أكد أن الولايات المتحدة وبريطانيا بإمكانهما إحياء التفويض الذي صدر عن المجلس عام 1991م، والعمل بموجبه (133) .

قام ريتشارد بتلر بإصدار أمر إلى خبراء اللجنة الدولية بمغادرة العراق، وذلك دون الرجوع إلى مجلس الأمن (الذي تتولى الولايات المتحدة رئاسة دورته الحالية) أو الأمين العام للأمم المتحدة، وقد أثار ذلك دهشة كل من روسيا والصين وفرنسا، ثم قام بتلر بمراسلة تلك الدول لتوضيح أن هذا القرار جاء نتيجة تزايد احتمالات المواجهة العسكرية في العراق .

الأمين العام للأمم المتحدة، وبعد فشل محاولاته لإقناع القيادة العراقية بالعدول عن قرارها، رفض أن يُسافر إلى العراق، إلا أنه

خلال الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن يوم 20 أغسطس، قرر المجلس تمديد العقوبات المفروضة على العراق (129)، وطالب العراق بالتراجع عن قرار التجميد، رافضاً الاستجابة إلى أي من المطالب التي ينادى بها النظام العراقي، ثم ومع اعتراف براكاش شاه، المبعوث الخاص للأمين العام، بفشله في إقناع القيادة العراقية باستئناف أعمال المفتشين، أصدر مجلس الأمن يوم 10 سبتمبر القرار رقم 1194، والذي يقضى بوقف المراجعة الدورية التي يجريها المجلس على أعمال التفيتش، وذلك ما لم يتراجع العراق عن قرار التجميد بدون شرط (130)

ورداً على هذا القرار من جانب مجلس الأمن، قام العراق بإصدار قرار بالوقف الكامل والفوري للتعاون مع اللجنة الدولية (واستثنى العراق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من هذا القرار)، وذلك عقب التوصية التي أصدرها المجلس الوطني العراقي وحزب البعث الحاكم، والتي جاء فيها " أن قرارات مجلس الأمن بتمديد العقوبات ووقف المراجعة لا تقدم ولا تؤخر بالنسبة للوضع في العراق، وأنه مهما فعل العراق، فالنتيجة هي استمرار الحظر" (131)

وفي التقرير الذي رفعه ريتشارد بتلر إلى مجلس الأمن والذي يتضمن تقييم أعمال اللجنة الدولية في العراق خلال الستة أشهر الماضية، جاء فيه (132):

أولاً : أن اللجنة الدولية المكلفة بنزع أسلحة العراق أو شكت على الانتهاء من نزع أسلحة العراق فيما يتعلق بالصواريخ الباليستية والأسلحة النووية، وليس كذلك فيما يتعلق بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية .

ثانياً : أن العراق يسمح بممارسة عمل الرصد الذي تضطلع به اللجنة الدولية ولكن بمستوى غير مرضي، ومع ذلك، فإن تعاونه التام مع فريق الخبراء أمر حيوي بالنسبة للمستقبل .

ثالثاً: أن الإعلان الكامل من جانب العراق، عن جميع المواد والمعلومات الضرورية، لا

بناءً على الخطر الذي تشكله هذه الأعمال على جيران العراق والأمن الإقليمي ومصالح أمريكا الحيوية " 135 .

ثانياً : فى إطار إدراك الولايات المتحدة لحجم المعارضة الدولية لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق، وذلك من واقع خبرة الأزمة السابقة، ونظراً لرغبة الأمم المتحدة وبعض الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن، روسيا وفرنسا والصين، فى ترك فرصة لمساعي التسوية السلمية من خلال الحوار بين العراق والأمين العام للأمم المتحدة، أعلن المتحدث باسم البنتاجون الأمريكى، كينيث بيكون، بأن " الأزمة القائمة الآن ليست بين العراق والولايات المتحدة، وإنما هى بين العراق و مجلس الأمن" (136). كما صرح مارتن إنديك مساعد وزير الخارجية الأمريكية أمام لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس الأمريكى، بأن الإدارة الأمريكية " لم تستبعد استخدام القوة العسكرية من جانب واحد، ولكن لا يوجد تأييد دولى لاستخدام القوة لإجبار العراق على عودة المفتشين الدوليين" (137).

ثالثاً : العمل على حشد موقف موحد من أجل استصدار قرارات شديدة اللهجة من مجلس الأمن ضد العراق، وفى هذا السياق : صرح مارتن إنديك مساعد وزير الخارجية فى اجتماع مع لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس، بأن الإدارة الأمريكية تتحرك حالياً لتشديد الضغط على العراق لإلغاء قراره واستئناف التعاون مع مفتشى الأمم المتحدة (138). كما أعلن جيمس روبن، المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، أنه رداً على القرار العراقى بوقف التعاون مع مفتشى الأمم المتحدة، تقوم مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية بتكثيف الاتصالات مع وزراء خارجية الدول الكبرى دائمة العضوية فى مجلس الأمن ومع الأمين العام للأمم المتحدة من أجل التشاور حول اتخاذ المزيد من الإجراءات المتشددة فى مجلس الأمن ضد العراق، باعتبار أن قرار العراق يمثل تحدياً سافراً لسلطة مجلس الأمن وإرادة المجتمع الدولى (139).

استجاب للمطالب الفرنسية والروسية، والدولية عامة، فقام ب معاودة الاتصال بالرئيس العراقى، من خلال رسالة لم يتم الإفصاح عن مضمونها، وذلك يوم الجمعة 1998/11/13م (134).

(ب) الولايات المتحدة والقرار العراقى : من التحركات السياسية إلى التصعيد العسكرى :
1 - التحركات السياسية :

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تخفيض حجم قواتها العسكرية العاملة فى الخليج، وذلك فى أعقاب انتهاء الأزمة السابقة بتوقيع الاتفاق بين العراق والأمين العام للأمم المتحدة، وأعلن وليم كوهين وزير الدفاع الأمريكى أن هذا الإجراء لا يعنى تخلى الولايات المتحدة عن الخيار العسكرى ضد العراق إذا لم ينفذ الإتفاق، وإنما يأتى هذا الإجراء فى إطار سياسة عسكرية أمريكية هدفها تقليل حجم القوات وزيادة فعاليتها .

وعندما أعلن العراق قراره بتجميد التعاون مع مفتشى الأمم المتحدة فى 5 أغسطس 1998م، ثم قرار وقف التعاون بشكل كامل وذلك فى 15 سبتمبر من نفس العام، جاء رد الفعل الأمريكى فى الحدود السياسية والدبلوماسية، وتناقض موقفها من الأزمة الراهنة مع موقفها فى الأزمة السابقة، إذ لم تتخذ الولايات المتحدة أى إجراء لتعزيز وضعها العسكرى فى الخليج، واقتصر الأمر على بعض التصريحات من جانب المسئولين فى الحكومة الأمريكية والتي تشير إلى أن الولايات المتحدة تعتبر أن كل الخيارات مفتوحة، بما فى ذلك الخيار العسكرى، ومنذ بداية الأزمة فى 5 أغسطس وحتى أوائل سبتمبر 1998م، اقتصر رد الفعل الأمريكى على تحركات سياسية، نستعرض بعضاً منها على النحو الآتى :

أولاً : التأكيد على استمرار بقاء الخيار العسكرى: ففي حديث أدلت به مادلين أولبرايت إلى صحيفة نيويورك تايمز فى 1998/8/17م، قالت فيه : إن واشنطن لن تستبعد أى شىء، بما فى ذلك استخدام القوة، لإجبار العراق على الالتزام ببرامج الأمم المتحدة الخاصة بنزع السلاح العراقى، وأن الولايات المتحدة ستقرر " كيف ومتى سيكون الرد على الأعمال العراقية،

رابعاً : كثفت الولايات المتحدة من نشاطها الهادف إلى إسقاط النظام العراقي، وقد تزامن تحقيقها لبعض النجاحات في هذا الصدد مع تطور الأزمة الأخيرة بين العراق ومجلس الأمن، فقد استطاعت الولايات المتحدة أن تخلق نوعاً من الوفاق بين فصائل المعارضة في العراق، إذ تمكنت من إنجاح جهود الوساطة بين حزبى : الاتحاد الوطنى الكردستانى، والحزب الديمقراطى الكردستانى، من خلال اجتماعات عُقدت فى واشنطن، سبتمبر 1998م، بين جلال طالبانى ومسعود برزانى والمسئولين فى وزارتى الخارجية والدفاع الأمريكيتين، وبالتنسيق مع بريطانيا، أُنعت منظمة المؤتمر الوطنى العراقى الذى يتخذ من لندن مقراً له برئاسة أحمد شلبى، أُنعت بالانتقال إلى شمال العراق والتعاون مع المعارضة الكردية بعد منحه أسلحة ومعدات تبلغ قيمتها الإجمالية 97 مليون دولار (140).

وبطبيعة الحال، فإن العراق يدرك أبعاد التحركات الأمريكية، وهو يتهم الولايات المتحدة دائماً بالسعى إلى استمرار العقوبات المفروضة على العراق، سواءً من خلال علاقتها بأعضاء اللجنة الدولية، خاصة ريتشارد بتلر، أو من خلال موافقها فى مجلس الأمن وضغوطها على أعضائه، أو من خلال اتصالها بالدول العربية خاصة دول الخليج، ويأتى دور الولايات المتحدة الأمريكية فى تجنيد المعارضة واثارتها ضد النظام العراقى والسعى إلى إسقاطه، لتمثل أشد نقاط العداء فى العلاقات الأمريكية العراقية، وقد اتهم طارق عزيز الولايات المتحدة بالسعى إلى منع التوصل إلى اتفاق مع الأمم المتحدة حول تطبيق المراجعة الشاملة بشأن العراق، وقال ان مجلس الأمن ليس مستعداً بعد لبدء مراجعة شاملة لامثال العراق للفقرة 22 من قرار مجلس الأمن رقم 687، بسبب المواقف الأمريكية، و انتقد العراق العلاقة المشبوهة بين الولايات المتحدة و المعارضة العراقية، و حذرت الأكراد وجماعات المعارضة الأخرى من مغبة الانخراط فى هذه " المؤامرة المشبوهة " (141).

2 - التصعيد العسكرى :

طوال الأشهر الثلاثة التالية لقرار العراق تجميد تعاونه مع اللجنة الدولية، عملت الولايات المتحدة على التمهيد لخيار استخدام القوة ضد العراق، وذلك من خلال المناورات السياسية السابق ذكرها، والتي بدا منها أن العراق لا يستجيب لإرادة المجتمع الدولى بأساليب الحوار والضغط الدبلوماسية، فى الوقت الذى كانت تحارب ضد أى قبول بالمطالب العراقية باعتبار أن ذلك يُعد رضوخاً لشروط العراق يمكن أن يصيب أجهزة الأمم المتحدة بالشلل .

وعندما أصدر مجلس الأمن قراراً فى 31 أكتوبر يؤكد فيه رفض المجتمع الدولى للشروط العراقية، وبطالب العراق بإلغاء قراره بوقف التعاون مع مفتشى الأسلحة، و ذلك فى صياغة استخدمت فيها، لأول مرة منذ بداية الأزمة، تعبير " وإلا فإن العراق سيتعرض لأوخم العواقب "، قام وليم كوهين بقطع زيارته لدول شرق آسيا، وقام بجولة فى المنطقة العربية، زار خلالها ستة دول، السعودية و الكويت والإمارات العربية وعمان ومصر والأردن، وكان الهدف من الزيارة هو إقناع الدول العربية بالقبول بتوجيه ضربة عسكرية ضد العراق، ورغم أن الموقف المعلن للدول العربية كان رفض العمل العسكرى، أو على الأقل، رفض استخدام أراضيها لأى عمل عسكرى ضد العراق، إلا أن الرئيس بل كلنتون صرح بالقول إن الخيار العسكرى ضد العراق قائم، وأعرب عن أنه " لدى الولايات المتحدة كل التأييد اللازم لهذا الخيار "، كما أشار إلى أن الولايات المتحدة ليست فى حاجة إلى قرار جديد من مجلس الأمن للقيام بهذا العمل فالولايات المتحدة " تملك الحق فى التعامل مع العراق بموجب قرارات مجلس الأمن السابقة " (142).

و خلال الزيارة التى قام بها إلى المقبرة العسكرى بواشنطنون فى 10/11/1998م، صرح الرئيس كلنتون بالقول، إنه لا خيار أمام القيادة العسكرى سوى الموافقة على استئناف التعاون مع اللجنة الولية وأن " صدام حسين لا يمكنه الحصول على كل شىء : رفع العقوبات، والاحتفاظ بأسلحة الدمار الشامل، كما أعلن وليم كوهين موافقة الإدارة الأمريكية على إرسال

سفينة برمائية، وحاملة الطائرات "إنتربرايز" إلى الخليج (143).

(ج) الموقف الدولي من تصاعد الأزمة :

1 - موقف القوى الكبرى :

في بريطانيا : أعلن روبن كوك وزير الخارجية البريطانية، أن حكومة بلاده تعطى اولوية الآن لمنع تهريب النفط العراقي عبر الخليج وتركيا والأردن، وقال إن على الدول التي ترفض العمل العسكري أن تدرك أن البديل هو زيادة مستوى العقوبات المفروضة على العراق (144). ثم كثفت بريطانيا من ضغوطها على القيادات العربية الخليجية، من خلال الزيارات المتعاقبة إلى المنطقة، والتي قام بها وزير الدفاع البريطاني، وروبن كوك وزير الخارجية في نوفمبر 1998م. وأعلنت الحكومة البريطانية تأييدها الكامل لأي إجراء عسكري تتخذه الولايات المتحدة ضد العراق .

الموقف الروسي : خلال الأشهر التالية لتوقيع الاتفاق، استمر الموقف الروسي الداعم للعراق، وكانت أبرز معالم ذلك الموقف تتمثل في الانتقادات الروسية الحادة للتقارير التي يرفعها ريتشارد بتلر إلى مجلس الأمن، ثم ومع تصاعد الأزمة، أعلنت روسيا، معارضتها الشديدة لأي عمل عسكري ضد العراق، وعملت مع كل من فرنسا والصين، على منع صدور تفويض مباشر من مجلس الأمن بالعمل العسكري ضد العراق، مع الضغط باستمرار على القيادة العراقية من أجل إلغاء قرارها تفادياً لمثل ذلك العمل.

2 - موقف الدول العربية:

(أ) منطقة الخليج :

الموقف الخليجي، ومنذ فترة طويلة، يرفض الإجراءات العسكرية الأمريكية خاصة تلك التي ترتب أعباءً اقتصادية عليها، وقد رفضت دول الخليج مؤخراً مساعي الولايات المتحدة لإقامة حائط صواريخ في الخليج بحجة حماية تلك الدول من التهديدات العراقية والإيرانية، وهو المشروع الذي روج له وليم كوهين خلال

زيارته لدول الخليج في نوفمبر 1998م، والذي تبلغ تكلفته 50 مليار دولار ويستغرق بناؤه 10 سنوات، وقد عبرت صحيفة " الوطن " القطرية عن الموقف العام في الخليج من هذا المشروع بقولها : " إن كوهين يلوح بالتهديدات العراقية من أجل الحصول على أموال الخليج " وانتقدت الصحيفة جولة كوهين، وقالت " إن دول الخليج تعي تماماً أن أيماً من العراق أو إيران لم يعد لديها نوايا عدوانية " 145 . وإذا كانت دول الخليج لم تعبر صراحة عن هذا المعنى، على المستوى الرسمي، فإن رفضها يحمل العديد من الدلالات .

في لقاء مع هيئة الإذاعة البريطانية يوم 1998/11/5م، جاءت تصريحات يوسف بن علوي، وزير الخارجية العماني، لتؤكد اتساق مواقف جميع دول الخليج مع الموقف الأمريكي، حيث قال : " دول الخليج الست لديها موقف واحد هو : ضرورة امتثال العراق لقرارات الأمم المتحدة، وأن يقدم كل العون المطلوب منه لتنفيذ برامج الأمم المتحدة لنزع أسلحة العراق "، وأشار إلى رغبة دول الخليج في أن يتم رفع العقوبات عن الشعب العراقي لكنه أضاف " أن رفع العقوبات لا يمكن أن يتم من خلال قرار وقف التعاون، لأن ذلك إما أن يعنى المواجهة العسكرية، وإما أن يعنى أن تصاب أجهزة الأمم المتحدة بالشلل، وهذا ما لن يقبله المجتمع الدولي " (146)

وخلال جولة كوهين التي قام بها في المنطقة بهدف الترويج لضرب العراق أوائل نوفمبر 1998م، أعلن وزير الخارجية الكويتي بأن الكويت لا شأن لها بما يجري بين العراق والأمم المتحدة، كما رفضت السعودية أن تستخدم أراضيها للقيام بتوجيه ضربة عسكرية للعراق، إلا أن الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي، صرح عقب لقائه بالرئيس مبارك في القاهرة أوائل نوفمبر، بأن كلاً من مصر والسعودية لا تحبذ العمل العسكري، وقال إن هذه الأزمة، وما يترتب عليها من نتائج، المسئول عنها هو النظام العراقي " الذي يتخذ قرارات لا يستطيع تحمل مسؤولياتها " (147) . و قال إنه من المؤسف أن يتخذ العراق هذا القرار

في الوقت الذي اتفق فيه مجلس الأمن على إجراء مراجعة شاملة للعقوبات المفروضة على العراق .

في الدوحة : خلال اجتماع ممثلي دول إعلان دمشق يوم 1998/11/10م، صرح وزير خارجية قطر بالقول : إن دول إعلان دمشق تدعو العراق إلى التراجع عن قرار وقف التعاون، وليس هناك بديل إذا أراد النظام العراقي تجنب شعبه مخاطر الحرب .

و في أبو ظبي، و خلال اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في 1998/11/14م، صرح راشد بن عبد الله، وزير خارجية الإمارات بالقول إن الوضع يزداد تعقيداً " وليس أمام العراق شيء سوى التراجع عن قراره، فلا مبادرة ولا حل سلمي سوى القبول العراقي الكامل بقرارات مجلس الأمن "

في الكويت أعلنت الحكومة الكويتية حالة التأهب في الجيش الكويتي، وصرح العقيد أحمد الرحمانى، بأن الكويت لن تكون طرفاً في الأزمة، ولكن هذه إجراءات احترازية، وقال إن " هناك تنسيق كامل بين الكويت و قوات الحلفاء "، تحسباً لأية أخطار (148).

(ب) الدول العربية غير الخليجية:

مصر : منذ بداية الأزمة، كثفت مصر جهودها السياسية الرامية إلى منع توجيه ضربة عسكرية ضد العراق، وفي هذا السياق، سعى الرئيس مبارك إلى إقناع القيادة العراقية بالتراجع عن قرارها بوقف التعاون (149)، كما أجرى الرئيس مبارك مباحثات حول الأزمة في العراق، وذلك خلال اجتماعاته مع وزيرى الدفاع والخارجية السعوديين، في نفس الوقت، أعلن عمرو موسى وزير الخارجية، أن العراق له الحق في أن يرى دليلاً على قرب انتهاء العقوبات المفروضة عليه، ودعا الأمين العام للأمم المتحدة لكي يتدخل لإنهاء هذه الأزمة، من خلال إجراء مراجعة شاملة، من شأنها إغلاق الملفات التي انتهى العمل فيها . لكن و من ناحية أخرى، فإن الرئيس مبارك أوضح أن قرار الضرب ليس بأيدينا ولا يمكن وقفه إذا تقرر .

في الأردن: أعلن الأمير حسن، ولي العهد (السابق)، عقب زيارة وليم كوهين، أن الأردن يعارض توجيه أى عمل عسكري ضد العراق .

و في سوريا : أعلن فاروق الشرع، وزير الخارجية السوري، أن العراق أوفى بكل ما هو مطلوب منه، ومن حقه أن يرى نهاية للأساسة التي يتعرض لها شعبه منذ ثمان سنوات، وطالب الشرع أن يتم تسوية الخلافات بين العراق والأمم المتحدة بعيداً عن التهديدات العسكرية

في فلسطين : أصدرت القيادة الفلسطينية بياناً، بمناسبة وصول ديبينس روس منسق عملية السلام، قالت فيه إن أى عدوان على الشعب العراقي - مهما كانت دوافعه - سيكون صفقة أخرى تتعرض لها عملية السلام .

بالنسبة للموقف العربي خلال هذه الأزمة، يمكن القول أنه كان موقفاً يستعصى على الفهم، فمراجعة مجمل تصريحات المسؤولين العرب، نجد أنها تركزت على أمرين في ذات الوقت، الأول هو ضرورة امتثال العراق الكامل لقرارات مجلس الأمن، وبالتالي تطالب العراق بالعدول عن قرار وقف التعاون مع اللجنة الدولية، أما الأمر الثاني فهو إعلان التعاطف مع المطالب العراقية، والتأكيد على أن العراق له الحق سواءً في شكوكه المتعلقة بأعضاء اللجنة الدولية، وبالتالي له الحق في طلب تغيير بعض أعضاء اللجنة، أو طلبه الخاص بإغلاق الملف النووي ومراجعة العقوبات .

و مع ذلك فإن الدول العربية لم تتخذ أى إجراء من شأنه التأثير على مجلس الأمن كي ينصف هذه المطالب، كما عجزت عن استيعاب النظام العراقي، حتى في ظل ظروفه القائمة، وبدا أن العراق يتم التعامل معه خارج نطاقه الإقليمي وإطاره القومي .

وفيما يتعلق بالمعارضة العربية للعمل العسكري ضد العراق، فلم يكن هناك دليل على أنها ساهمت في تأخيرها، أو احتمال منعها، بل كانت هناك أدلة تثبت عكس ذلك :

أولاً : تصريح الرئيس كلنتون الذي يُعلن فيه ضمان التأييد الكامل للعمل الأمريكي ضد العراق، خاصة وأنه قال ذلك في معرض

الإجابة على سؤال حول التصريحات العربية الراضية للخيار العسكري . والذي أكده كوهين لدى عودته من المنطقة العربية .

ثانياً : كون أن السعودية قد رفضت استخدام أراضيها للعمليات العسكرية الموجهة ضد العراق، أو أن الدول العربية الأخرى رفضت المشاركة في أي عمل عسكري ضد العراق، هو أمر غير ذي معنى، إذ أن التخطيط الأمريكي يقوم على أساس عدم تعريض الأمريكيين للخطر من خلال الحرب البرية، وذلك لاعتبارات تتعلق بالرأي العام الأمريكي، وعلى ذلك، فإن أي سيناريو لضرب العراق، سيكون مبنياً على أساس استخدام صواريخ توما هوك الموجهة، من خلال السفن العسكرية الرابضة في مياه الخليج، ومما يؤكد ذلك، أن الزيادة الرئيسية التي طرأت على القوات الأمريكية العاملة في الخليج، كانت في السفن الحربية ذات القدرة على إطلاق الصواريخ، إذ تم رفع عددها من 7 إلى 9 سفن، فضلاً عن استخدام القاذفات المحمولة على حاملة الطائرات " آيزنهاور " التي تحمل على متنها 50 طائرة من أصل 174 طائرة مقاتلة والقاذفات " بي 52 " التي تُطلق صواريخ " كروز "، وذلك بخلاف السفن الحربية التي يعمل بها 23 ألف جندي أمريكي، فلا حاجة إذن لأن تستخدم الولايات المتحدة أراضي دولة أخرى، ويؤكد ذلك أيضاً تصريح وزير الخارجية السعودي، الذي أكد في القاهرة أن السعودية لم تتلق أية طلبات أمريكية تتعلق بالعمل العسكري ضد العراق .

ثالثاً : أنه حتى بعد إنتهاء الأزمة، كان العراق مهدداً بتوجيه ضربة عسكرية دون سابق إنذار، فضلاً عن السابقة الخطيرة التي أوجدها الولايات المتحدة في المنطقة، وهي الحديث عن تغيير نظام الحكم في العراق، وتوجيه دعوة إلى نظم الحكم في الدول المجاورة للمعاونة في إتمام هذه العملية .

إنفراج مؤقت للأزمة :

تصاعدت حدة التهديدات العسكرية، الأمريكية والبريطانية، وطلبت معظم الدول الغربية من رعاياها مغادرة العراق والكويت،

تحسباً لعمل عسكري بات وشيكاً، وعقد مجلس الأمن القومي الأمريكي اجتماعاً دائماً، وفي هذه الأثناء، أجاب الرئيس العراقي على رسالة الأمين العام للأمم المتحدة، وكانت إجابته بالموافقة على استئناف التعاون مع اليونسكوم، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت قبول الرسالة العراقية، وأعلن الرئيس كلنتون أن الرسالة غامضة و تحتوى على شروط، وبالتالي فإن العمل العسكري ضد العراق بات وشيكاً .

و كان مجلس الأمن قد عقد جتماع طارئ يوم السبت 14/11/1998م، وذلك لبحث الموقف من العراق في ضوء الرسالة التي تسلمها الأمين العام من القيادة العراقية، وخلال هذا الاجتماع دارت خلافات شديدة بين الأعضاء حول تقييم مضمون الرسالة، الأمر الذي أدى إلى انتهاء يوم السبت دون الوصول إلى قرار، وعاود المجلس اجتماعاته في اليوم التالي، وفي هذا اليوم، الأحد 15/11/1998م، أرسلت القيادة العراقية برسالتين إلى مجلس الأمن، أكد فيهما العراق تراجعاً عن قرار وقف التعاون دون شروط .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أعلن الرئيس كلنتون قبول الولايات المتحدة الأمريكية للصيغة الجديدة التي جاءت في رسالتيها إلى مجلس الأمن، والتي تفيد بأن العراق قد تراجع في مواجهته مع الأمم المتحدة دون قيد أو شرط، وقال الرئيس الأمريكي إن ذلك ليس كافياً، وإن هناك شروط إذا التزم بها العراق فإن تراجعها سيعتبر جيداً وهي (150) :

- 1- أن يسوّى العراق كل المسائل المتعلقة مع لجنة " يونسكوم " والوكالة الدولية للطاقة الذرية .
- 2- السماح لجميع المفتشين الدوليين بدخول كافة المواقع التي يرغبون في إجراء التفقيش عليها
- 3- أن يقوم العراق بتقديم كافة الوثائق المتعلقة بأسلحة الدمار العراقية، والتي تطلبها اللجنة .

4- قبول العراق الكامل بكافة القرارات الدولية، المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل العراقية .

5- أن يتمتع العراق عن التدخل في عمل الخبراء الدوليين .

وقد أعلن كلنتون أنه تحدث مع الأمين العام للأمم المتحدة، وأنه اتفق معه على أن تبقى القوات الأمريكية العاملة في الخليج، و يبقى التهديد باستخدام القوة ضد العراق، دون إنذار سابق، إذا لم يلتزم العراق بما تم الإتفاق عليه . وفي تصريحاته وصف كلنتون صدام حسين بأنه يُمثل عقبة في سبيل رفاهية شعبه، وأنه أكبر خطر على المنطقة والعالم، وقال إن الولايات المتحدة ستواصل العمل مع القوى العراقية الساعية إلى التغيير، بهدف الإطاحة بالنظام العراقي الحالي .
تفجر الموقف (51).

منذ أن أعلن العراق موافقته على استئناف تعاونه مع اللجنة الدولية، وتسليمه الكامل بالشروط الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى وقف العمل العسكري الذي كان مزماً قبل 1998/11/15م، أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا أنهما سيوجهان ضربة عسكرية ضد العراق دون سابق إنذار، وذلك إذا ما أبدى العراق عدم تعاون مع اللجنة الدولية.

وطوال الفترة من 1998/11/15م وحتى 1998/12/18م، ظلت الأجواء متوترة بين العراق واللجنة الدولية، واستمرت التهديدات الأمريكية /البريطانية ضد العراق، ورغم أن العراق قدم كافة التسهيلات التي يطلبها أعضاء اللجنة، أن اللجنة الدولية كانت، خلال هذه الفترة، تعمل على تعقيد الأمور بمطالباتها بالتفتيش على مواقع معينة بشكل متجدد، مثل موقفها الأخير بشأن تفتيش مقر حزب البعث، كما أنها تغالي في مطالباتها بوثائق معينة، مثل الوثائق الدالة على استخدام العراق لأسلحة بيولوجية في حربه مع إيران 1980-1988م .

ثم جاء تقرير ريتشارد بتلر الذي رفعه إلى مجلس الأمن 1998/12/15م، والذي أفاد بأن العراق يعرقل سير عمليات التفتيش، ولا يقدم التعاون اللازم بل وجاء أيضاً قرار سحب المفتشين الدوليين من العراق دون قرار من مجلس الأمن وذلك قبل يوم من بداية الأعمال العسكرية ضد العراق واستناداً إلى هذا التقرير، قامت الولايات المتحدة وبريطانيا بتوجيه ضربات عسكرية جوية بالصواريخ على العراق

على مدى أربعة أيام، 1998/12/19-1998/12/23م، وبالنظر إلى تلك العمليات العسكرية يمكن القول :

1- قامت الولايات المتحدة وبريطانيا بعمل عسكري ضد دولة، دون اللجوء إلى مجلس الأمن، تنفيذاً للمواثيق الدولية، وبالتالي فقد كانت تلك العمليات عدواناً يفتقد أية شرعية . ولا يمكن وصفه سوى بالتجاوز في حق النظام الدولي ومؤسساته .

2- هذا العمل العسكري لم يكن له برنامج معروف يحدد الغرض منه، وطبيعته، وميعاد نهايته، وكل ذلك كان فقط في علم الإدارة الأمريكية، الأمر الذي جعل النوايا الحقيقية محل شك، وزادت التكهانات حوله .

3- بالرغم من ذلك جاءت هذه العملية بمثابة لحظة كاشفة ربما ستعمل على تغيير الكثير من التصورات الخاصة بالنظام الدولي الجديد، وطبيعة التوازنات بداخله، ومدى قوة الإطار القانوني الذي يحوي تفاعلاته بل ومدى إحساس القوى الكبرى فيه بالمسؤولية الأخلاقية والتاريخية فإذا كانت روسيا قد عبرت عن رفضها بعصبية، وجاء رد فعلها عنيفاً، إى أن أياماً قلائل مرت، لتكشف أن الوزن النسبي لروسيا يتضاءل، فسحب السفراء كان عملاً مؤقتاً، وعدم حضور اجتماع حلف الناتو وقرار عدم التوقيع على المرحلة الثانية من اتفاقية ستارت، بدا أنها ليست قرارات، كما أن محور روسيا - الصين - الهند، لا يعني عودة الأحلاف في ظل العلاقات الغربية مع كل دولة من هذا المحور، وأن غرض روسيا من هذا التحرك هو دفع الغرب إلى إعادة تثمينها، كما أن ثمن استرضاء روسيا بدا بسيطاً في ظل تطورات الأوضاع في كوسوفا .

الصين استنكرت العمل العسكري ضد العراق، واعتبرت أن ذلك العدوان يهدد مستقبل التنظيم الدولي، إلا أن موقف الصين لم يكن له أي صدى في مسرح العمليات بالعراق .

فرنسا بدا موقفها سلبياً لدرجة تتناقض مع كل المواقف المسبقة، بحيث بدا أن هناك انقطاعاً كاملاً بين فرنسا قبل العدوان وخلالها، من حيث الموقف من العمل العسكري .

4- جاء رد الفعل على المستوى الإقليمي ليعبر عن غياب كامل، وباستثناء التصريحات ذات الغرض الإعلامي، فإن الدائرتين العربية والإسلامية، لم يكن لها على المستوى الرسمي أي رد فعل وبالرغم من أن النظام الإقليمي، بمستوياته العربي والإسلامي، قد تعرض لواحدة من أفسى الضربات التي استهدفت هيئته الدولية، من جراء هذا العدوان الذي عبر عن تدني غير مسبوق في مستويات الحصانة الأمنية والسياسية له، إلا أن ردود الفعل كشفت عن تساؤل احتمالات استجابة طاقاته الكامنة لعوامل الاستنفار المحتملة، وإذا كان ذلك الوضع قد جسده الدوائر الرسمية سواء كانت نظاماً قطرية أو مؤسسات جامعة، فإن ردود الفعل غير الرسمية، خاصة الشارع العربي، قد عبرت عن تألف الجماهير مع مثل تلك الانتهاكات .

وقد أعلنت الإدارة الأمريكية توقف الضربات العسكرية بعد اليوم الرابع لها، إلا أن الأعمال العسكرية استمرت بعد ذلك، في ضوء موقف العراق، الذي أعلن وقف تعاونه مع اللجنة الدولية، وإنهاء الحظر المفروض على النطاقيين الجنوبي والشمالي، لتدخل أزمة العراق في منعطف جديد، وفي مرحلة انتقل فيها العمل الدولي إلى مستوى جديد هو مستوى الإدارة الأمريكية وليس الأمم المتحدة.

حصاد نظام صدام :

حالة العراق في ظل العقوبات الدولية :إذلال شعب، وإنتهاك سيادة دولة :

خلال عام 1998م تعقدت العلاقات بين العراق من جهة والأمم المتحدة من جهة أخرى، وذلك بسبب تقييم كل من الطرفين لمستوى التعاون العراقي مع الهيئة فيما يتعلق بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، ثم ما يترتب على ذلك التقييم من نظر إلى مسألة العقوبات الدولية المفروضة على العراق، وعلى ذلك مرت السنة بين تأزم في أغلبها ووافق في قليل منها .

إلا أن تقارير اللجنة الدولية حول التعاون العراقي، والنتائج التي يربتها مجلس الأمن على تلك التقارير ليست هي كل المشكلة، وإن كانت هي الصوت الأعلى في وسائل الإعلام من بين هموم العراق، فهناك أثرين للوضع المتردى الذي بلغه العراق، شعباً ودولة، في ظل المسار

الذي تتخذه العقوبات الدولية عليه، فأولاً : بالنسبة للشعب العراقي، هناك كارثة إنسانية على أي مقياس وضعت، وثانياً : بالنسبة للعراق الدولة، هناك انتهاكات صريحة للأعراف والقوانين الدوليين في جميع ما يتصل بسيادة دولة على أراضيها، وهناك أخطار تتهدد مستقبل وحدة العراق، وفيما يلي تغطية لهاتين النقطتين .

أولاً : الشعب العراقي : حاجاته ومدى كفاية برنامج النفط مقابل الغذاء:

على مدى ثمانية أعوام، تزايد حدة معاناة المواطنين في العراق، و ذلك من جراء الحصار الاقتصادي المفروض على العراق ضمن العقوبات الدولية ضده، ويتعرض الناس هناك لعوامل فقر قاسية في مواردهم من الغذاء والدواء، فضلاً عن تآكل بنية المرافق الحيوية والعامّة، نتيجة تردى مستوى الصيانة وغياب قطع الغيار اللازمة لها .

إن هذا الوضع على وجه الخصوص هو الذي استثار الرأي العام العالمي، وحرك الجهات غير الرسمية، وخاصة منظمات حقوق الإنسان، للضغط من أجل رفع المعاناة عن هذا الشعب، مما أدى إلى إيجاد صيغة توفيقية بين المطالب الإنسانية لإنقاذ شعب، وبين مقتضيات سياسية تفرض عقوبات ضد نظام . وعلى ذلك ولدت اتفاقية النفط مقابل الغذاء، التي أبرمت بين العراق والأمم المتحدة منذ سنتين، بعد مفاوضات ممتدة عكست التصادم بين إرادة النظام العراقي وبين إرادة المنظمة الدولية حول بنود الإتفاق، و كيفية تنفيذه، وشروط هذا التنفيذ، وتقضى بالسماح للعراق ببيع جزء من نفطه يتم شراء غذاء ودواء بثمنه، على أن يتم بيع البترول وشراء المواد اللازمة وإتمام عملية توزيعها تحت إشراف الأمم المتحدة من خلال لجنة دولية (لجنة المقاطعة) خاصة بهذه المهمة .

وبعد انقضاء أربعة مراحل كاملة من هذا البرنامج، فإن الثابت من خلال الوضع البائس في العراق، وبشهادة كافة المنظمات المهتمة في العالم، خاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، أن الكميات المسموح بها تصديراً

قد ماتوا بسبب الحصار المفروض على العراق منذ ثمان سنوات (154).

- رداً على الشكوى الدائمة من العراق، كان بل ريتشاردسون المندوب الأمريكي الدائم في مجلس الأمن، قد نفى أن تكون هناك مشكلات في برنامج النفط مقابل الغذاء، ووصف شكوى العراق بأنها " حملات دعائية مبالغ فيها " (155)، لكن وخلال زيارة وفد " المجلس الوطني للكنايس الأمريكية " إلى العراق في أبريل من نفس العام، أعلن القس "رودني باجي" رئيس الوفد أنه صُدم بالآلام الشعب العراقي الخاضع للعقوبات الدولية، وقال إن المجلس يعمل دائماً على لفت انتباه الشعب الأمريكي إلى ما يعانيه العراقيون (156).

- صحيفة "كريستيان ساينس مونيتور" الأمريكية، وفي معرض تعليقها على اتفاقية النفط مقابل الغذاء، ذكرت أن العقوبات كلفت العراق 100 مليار دولار، و ان الوضع في العراق هو مأساة تتطلب حل فوري، حده الأدنى زيادة الكميات المسموح بتصديرها من البترول، وقالت أنه " يتعين على الضمير العالمي أن يستيقظ بعد طول ثبات " (157)

- عندما بدأت بوادر الأزمة الجديدة بإعلان العراق تجميد تعاونه مع اللجنة الدولية، ثم عاودت الولايات المتحدة وبريطانيا الحديث عن الخيار العسكري، قام وفد منظمة صوت البرية (منظمة بريطانية غير حكومية) بتنظيم اعتصام أمام " مركز بغداد للرقابة والتحقيق " التابع للجنة الدولية الخاصة، خلال الفترة من 10 إلى 14 أغسطس 1998م، وذلك احتجاجاً على موقف اللجنة الدولية ورئيسها ريتشارد بتلر، الذي يعمل على عرقلة مساعي رفع العقوبات عن العراق، وإعراباً عن التضامن مع شعب العراق فيما يُعانيه من جراء الحظر المفروض عليه، وأعلن " ميلان راى " رئيس المنظمة، أنه في نفس الفترة التي جرى فيها هذا الاعتصام في بغداد، تنظم المنظمة مظاهرات احتجاج واعتصامات أمام مقر مجلس الأمن في نيويورك، وأمام مقر الحكومة البريطانية في لندن، بهدف إعلان التضامن مع الشعب العراقي في مواجهة الحصار المفروض عليه (158).

واستيراداً، لا تغطي الحد الأدنى اللازم لبقاء المواطنين العراقيين أحياء، وقد أعلن المسؤولون في العراق دائماً عن شكوى العراق من عدم كفاية هذه الكميات، وعن قيام لجنة المقاطعة بعرقلة العديد من الاتفاقات المبرمة في إطار البرنامج لأسباب واهية (151).

كما تقوم الصحف العراقية و بشكل دائم بشن حملات ضد الولايات المتحدة وبريطانيا لقيامهما بدور مزدوج في تكريس المأساة العراقية : من خلال الضغط على مجلس الأمن بحيث تستمر العقوبات، وأيضاً من خلال استغلال عضويتها في لجنة المقاطعة بحيث تعيق تنفيذ الكثير من العقود التي يبرمها العراق لبيع البترول وشراء المواد اللازمة (152).

أما من ناحية المجتمع الدولي غير الرسمي، فإن هناك إجماع على خطورة الوضع المأساوي في العراق، وإجماع على ضرورة رفع العقوبات عن الشعب العراقي، بقطع النظر عن شكل نظامه الحاكم أو مستوى عمليات نزع السلاح، وفيما يلي نماذج لتلك المواقف :

في الولايات المتحدة :- أعلن جى سميث رئيس منظمة الإغاثة الخاصة " أميربكيرز " أن هناك معارضة شديدة لاتجاه مجلس الأمن إلى تمديد العقوبات على العراق في اجتماعه يوم 1998/4/27م، وأن المنظمة سوف تقوم بإرسال ما يزيد على 75 الف رطل من الأدوية وإمدادات المستشفيات إلى بغداد في نفس توقيت اجتماع المجلس (153)

- أعلن رامزى كلارك المدعى العام الأمريكي في إدارة "جونسون"، أن المؤسسة تعتزم تأسيس ائتلاف مع مؤسسات أمريكية وبريطانية كبرى يُسمى " تحدى عقوبات العراق"، كما تعتزم المؤسسة إرسال متطوعين وإمدادات طبية إلى العراق، وكذلك تنظيم أسبوع من الاحتجاجات في الولايات المتحدة (6 - 13 مايو) ضد قرار مجلس الأمن تمديد العقوبات المفروضة على العراق في المراجعة نصف السنوية 1998/4/27م. وقد بدأ هذا الائتلاف نشاطه بتوزيع منشور يوضح أن أكثر من 1,5 مليون عراقي - أكثرهم من الأطفال -

— مع تطور الأزمة الأخيرة، وسعى الولايات المتحدة إلى الترويج للخيار العسكري، عقب فشل محادثات طارق عزيز والأمين العام للأمم المتحدة، انضم عدد من أعضاء الكونجرس الأمريكي (2 من مجلس الشيوخ و 44 من أعضاء مجلس النواب) إلى عدد من أعضاء منظمات حقوق الإنسان و دينيس هاليداي، منسق الأمم المتحدة لبرنامج النفط مقابل الغذاء، في الوقوف ضد الحكومة الأمريكية و مجلس الأمن، وطالبوا بتخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، وذلك في رسالة بعثوا بها إلى الرئيس الأمريكي بل كلنتون، حيث أشاروا فيها إلى التدهور الخطير للوضع الإنساني في العراق، وطالبوا بضرورة الفصل بين العقوبات العسكرية والعقوبات الاقتصادية (159).

هذه نماذج من المواقف التي تعبر عن الجوهر الحقيقي لإرادة المجتمع الدولي، وغيرها الكثير من النماذج في مختلف دول العالم، والتي تطالب بالفصل بين مسار التعامل مع النظام العراقي وأسلحته، وبين المسار الذي يحتوى فقط على إنسان يطلب الخبز والدواء .
ثانياً : سيادة العراق بين ميثاق الأمم المتحدة وممارسات غير مشروعة:

قدم العراق العديد من الشكاوى إلى مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة، يُطالب فيها باتخاذ إجراءات من شأنها حماية وحدة العراق وأمنه القومي ضد بعض الممارسات من جانب أطراف معينة، على رأسها الولايات المتحدة، التي تقوم بأعمال عسكرية تستهدف عمق الأراضي العراقية، والتي بلغت ذروتها بالقصف الجوي لمواقع إدارات عراقية في منطقة الحظر الجنوبية في يونيو 1998م . ثم تركيا وقواتها التي تباشر عملياتها العسكرية بحرية تامة، وذلك بحجة مطاردة حزب العمال الكردستاني في شمال العراق .

وقد بعث محمد سعيد الصحاف برسالة إلى مجلس الأمن طالب فيها بوقف الأعمال العدوانية التي تقوم بها الولايات المتحدة ضد أراضي العراق (160)، وفي رسالة أخرى بعث بها الصحاف إلى رئيس مجلس الأمن، طالب

فيها المجلس باتخاذ الخطوات الكفيلة لضمان سيادة العراق ووحدة أراضيه واستقلاله السياسي، والتصدي لسياسة التآمر والتحرير التي تنتهجها واشنطنون ضد أمن العراق، وذلك في إشارة واضحة إلى ما نشرته صحيفة " وول ستريت جورنال " بشأن مخططات أمريكية ضد النظام العراقي (161)، وهي المخططات التي كشفت صحيفة " واشنطن بوست " الأمريكية تفاصيلها بعد ذلك (162)، والخاصة بتأليب المعارضة ضد نظام صدام حسين وإسقاطه بالتنسيق مع بريطانيا، وهو المخطط الذي تم ترجمته عملياً في صورة تنسيق وتعاون بين حزبي الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني المتحاربين، من خلال الاتفاق الذي وقع بين جلال طالباني ومسعود برازاني بوساطة أمريكية في واشنطن خلال شهر سبتمبر من هذا العام (163)، ثم تسليح منظمة " المؤتمر الوطني " العراقية المعارضة، والمقومة في لندن، وإرسالها إلى شم7Cل العراق7Cق للتعاون مع المعارضة الكردية (164).

و احتج العراق أيضاً لدى مجلس الأمن ولدى جامعة الدول العربية على الاتصال المباشر بين الولايات المتحدة والأكراد العراقيين، وذلك بمناسبة دخول وفد أمريكي برئاسة ديفيد ويلش مساعد وزير الخارجية الأمريكي، إلى العراق في منطقة الحظر الشمالية واجتماعه بالأكراد (165).

كما قدم العراق احتجاجاً لدى مجلس الأمن يطالب فيه بالتدخل لدى الحكومة الكويتية وذلك في واقعتين، الأولى تتعلق بقيام الكويت ببيع خمسة ناقلات بتروك عراقية، وقد ردت الكويت بأن هذه السفن مصنفة على أساس أنها غنائم حرب (166)، والثانية تتعلق بشكاوى العراق بأن الحكومة الكويتية أصدرت تصريحات من جانب واحد، تتناول ترسيم الحدود العراقية - الكويتية بشكل يهدد أمن وسيادة العراق (167).

أما تركيا، فلديها قوات عسكرية مقيمة بشكل شبه دائم في شمال العراق، وفي أكثر من مرة قامت قوات عسكرية تركية، يتراوح

أعدادها بين خمسة عشرة إلى خمسة وعشرين ألفاً، بالدخول إلى عمق الأراضي العراقية، الواقعة في منطقة الحظر الشمالية، ورغم شكوى العراق، ورغم تأكيدات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وكافة المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، على تأمين حدود العراق والحفاظ على وحدة أراضيه، إلا أن الانتهاكات التركية لا تزال قائمة، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الأراضي التركية كمعبر للاتصال بالأكراد العراقيين.

خاتمة :

شهدت الفترة ما بين 1997/10/14م إلى 1998/11/12م، ثلاث حلقات من التوتر الذي يصل إلى حد الأزمة، بين العراق ومجلس الأمن، الحلقة الأولى في أكتوبر 1997م، والتي بدأت عندما رفض العراق السماح للمفتشين الأمريكيين بدخول العراق، اعتراضاً على مواقف وتصريحات هؤلاء المفتشين، التي تعبر عن انحياز مبني لاستمرار فرض العقوبات على العراق، وعلاقتهم الثابتة بإسرائيل، وانتهت تلك الأزمة بتراجع العراق عن موقفه، أما الحلقة الثانية، فقد بدأت في 1997/11/26م، وذلك عندما أعلن العراق رفضه السماح للمفتشين الدوليين بدخول بعض المواقع و تفتيشها، باعتبارها إما قصور رئاسية تتعلق بسيادة الدولة، كرمز للنظام، أو مواقع حساسة، باعتبارها تتعلق بالأمن القومي العراقي، واتسمت هذه الحلقة بطول الفترة الزمنية التي استغرقتها (أربعة شهور)، وبتوسع نطاق الأصدقاء السياسية التي تحرك عليها أطراف الأزمة، سعياً للحصول على التأييد الدولي، وبارتفاع حدة التصعيد العسكري وتزايد الحشود العسكرية، الأمريكية والبريطانية في منطقة الخليج، وانتهت تلك الأزمة في 1998/2/23م، بتوصل الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، إلى صيغة اتفاق يقضي بقبول العراق غير المشروط بتفتيش كافة المواقع سابقة الذكر، مقابل وعود من الأمين العام بالعمل على سرعة إنهاء مهام التفتيش، وأن يقوم مجلس الأمن بعد ذلك بإجراء مراجعة شاملة للعقوبات المفروضة

في ضوء تقييم المجلس لمستوى التعاون العراقي مع اللجنة الدولية .

الحلقة الثالثة : بدأت في 1998/8/5م، عندما أعلن العراق قرار تجريد تعاونه مع اللجنة الدولية، ثم قراراً آخر يقضي بوقف كافة أشكال التعاون مع الأمم المتحدة باستثناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واشترط العراق أن تقوم الأمم المتحدة بتغيير ريتشارد بتلر وبعض أعضاء اللجنة الدولية، الذين يتهمهم العراق بالعمل كجواسيس لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل، واشترط أيضاً أن يقوم مجلس الأمن بمراجعة العقوبات الدولية المفروضة على العراق، والقيام بإغلاق الملفات التي تم الانتهاء منها، وعلى رأسها الملف النووي، وبطبيعة الحال رفض مجلس الأمن الشروط العراقية، كما أن العراق افتقد المساندة الدولية والإقليمية، والتي ظن النظام العراقي أنها مازالت قائمة شأن الأزمة السابقة، ومع مرور الوقت، تزايدت احتمالات، قيام الولايات المتحدة وبريطانيا بتوجيه ضربة عسكرية ضد العراق، وللمرة الثالثة، أعلن العراق في اللحظات الأخيرة تراجعاً عن قرار تجريد تعاونه مع اللجنة الدولية، وقبوله الكامل بمعاودة التعاون مع اللجنة وفق القرارات الدولية دون قيد أو شرط، وأضافت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا شرطاً جديداً يقضي بتوجيه ضربة عسكرية إلى العراق، دون سابق إنذار، في حالة قيام العراق بإثارة أية أزمات جديدة ، وبدا أن الأزمة قد انفجرت، وذلك في 1998/11/12م .

و بتحليل مسلسل الأزمات السابق ذكره، يمكن القول أن هناك بعض الحقائق الجوهرية، التي تشير للأزمات وتعمل على القابلية المستمرة للتوتر بين العراق ومجلس الأمن :

أولى هذه الحقائق أن الفترة التي خضع العراق خلالها لعمليات التفتيش، وفق القرارات الدولية لمجلس الأمن وهي ثمانية أعوام، هي فترة طويلة جداً، كما أن الآليات التي أتاحت للجنة الدولية بهدف تسهيل القيام بمهامها، هي آليات عالية التقنية سواء كانت أقمار صناعية أمريكية أو إسرائيلية، مخصصة لأعمال التجسس، أو أجهزة الرصد والتحقق التي زوّد

بها أعضاء اللجنة، البالغ عددهم 120 خبير يعملون في حرية تامة، فضلاً عن المعلومات التي يتطوع بتقديمها إلى اللجنة الدولية الدول التي كان لها مساهمة في بناء القدرات العراقية غير التقليدية، كل ذلك يجعل من مقولة أن هناك مزيداً من القدرات العراقية مثاراً للشك في الأهداف الحقيقية لأعضاء اللجنة، الأمر الذي تدعمه تصريحات وسلوكيات هؤلاء الخبراء، و يترتب على ذلك أن العراق يجد المبررات التي تشجعه على إثارة الأزمات، كما أن كثيراً من القوى الدولية ترى أن العراق محق في كثير من شكواه .

ثاني هذه الحقائق هي أن الذي يتعرض للعقاب والتأديب ليس النظام العراقي، وإنما الشعب العراقي، وإذا كان النظام العراقي يستغل بشاعة الوضع الإنساني في العراق، كورقة يحاول أن يكسب بها مزيداً من مبيعات النفط، أو التعاطف الدولي، فإن الحقيقة القائمة هي أن أجيالاً لم تصنع ذلك النظام ولا تملك تغييره، تتعرض للتجويع والإذلال والقتل، الأمر الذي يمثل عنصراً داعياً للتشكيك في مجمل عمليات الأمم المتحدة في العراق، كما يمثل منطقة تعاطف محتمل، يغذى القرارات العراقية التي تثير الأزمات .

أخيراً، فإنه من الثابت أن أعضاء اللجنة الدولية يقومون من خلال التقارير التي يرفعونها إلى مجلس الأمن، بالعمل فعلياً على استمرار العقوبات، وإذا كان سلوك هؤلاء الخبراء ليس فوق الشبهات، وإذا كانت الأمم المتحدة ليس لديها استعداد للتحقيق في الشكاوى العراقية ضدهم، في الوقت الذي تقف فيه الولايات المتحدة للعراق خصماً وحكماً، فلن يبقى أمام العراق سوى أن يدفع العلاقات بينه والأمم المتحدة إلى التوتر، والحد الأدنى الذي ينتظر أن يحصل عليه هو الإبقاء على المسألة العراقية في بؤرة الأجندة السياسية.

إن الأزمات التي أثارها العراق خلال هذا العام، والتي كانت وسائل الإعلام تستخدم مفهوم "الأزمة العراقية" لوصفها، هذه الأزمات وضعت كل التاريخ العراقي المعاصر في بؤرة التحليل، سواء تعلق الأمر بالشئون الداخلية في

العراق، أو بالنسبة للأطر الإقليمية التي يتحرك العراق داخلها، أو النظام الدولي الذي تحدثت القضية العراقية في ظل توازناته وقواعده وآلياته، وفق هذه الرؤية، فإن الأزمة العراقية ليست فقط أزمة العراق، وإنما هي أزمة شاركت في صنعها ثلاثة مستويات، كلاً منها ساهم في الأزمة إما إيجاباً بالحضور الفاعل، أو سلباً بالغياب الكامل :

المستوى الأول : العراق، باعتباره المسئول الأول عن الكثير من الكوارث التي لحقت بالمنطقة في التاريخ المعاصر، بداية من الحرب العراقية الإيرانية، والتي دامت ثمانية سنوات، استنزفت خلالها أرقاماً فلكية من الطاقات البشرية والاقتصادية والعسكرية التي خُصت من مقدرات الدول العربية وإيران، تلا ذلك قيام العراق باحتلال الكويت، وما ترتب عليه من استنزاف لبقية الموارد العربية إقتصادياً وعسكرياً، بل ومحو العراق نفسه من على خريطة الفاعلين في المنطقة، وإذا كان النظام العراقي مسئول عن القرارات الهوجاء التي اتخذها في الحالتين، فإن الشعب العراقي مسئول بعجزه عن إيجاد صيغة سياسية صحيحة، تمكنه من ممارسة نوع من الضبط والرقابة على أجهزة صنع القرار في النظام السياسي .

المستوى الثاني : وهو المستوى الإقليمي، ورغم تعدد الأطر التنظيمية الموجودة في المنطقة : جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس التعاون الخليجي، إلا أن هذه التنظيمات الشكلى عجزت عن إيجاد آليات تحول دون وقوع الحروب والمشكلات، التي كثيراً ما تنثور في المنطقة، وفي حالة العراق، فإن تلك المنظمات فشلت في احتواء الأزمات ابتداءً، ومن ثم عجزت عن القيام بأى دور بعد ذلك في منع وقوع المشكلات، من هنا فرضت الأطراف الخارجية آلياتها الخاصة، والتي تتغلب فيها المصالح الذاتية على أى اعتبار آخر .

المستوى الأخير ويتعلق بالنظام الدولي، سواء كان سلوك القوى الكبرى الرئيسية فيه، أو تنظيمه الدولي ممثلاً في هيئة الأمم المتحدة وآلياتها المختلفة، فالولايات المتحدة الأمريكية،

باعتبارها القوة الرئيسية فى النظام الدولى المعاصر، تتبنى القرارات الدولية التى يصدرها مجلس الأمن ضد العراق، وهى فى نفس الوقت لها مصالحتها الأكيدة فى منطقة الخليج (و كان لها الكثير من المكاسب التى جنتها مباشرة من حربى الخليج الأولى و الثانية)، ولها من الأسباب السياسية والاقتصادية ما يجعل لها تأثير ظاهر على الأمم المتحدة بهيئاتها المختلفة، وفى ضوء علاقة الولايات المتحدة بالأمم المتحدة على هذا النحو، تأتى اللجنة الدولية المكلفة بنزع أسلحة العراق، لتمثل أحد مناطق التقاطع بين الدولة والمنظمة، و بهذا المنطق، فمن الطبيعى أن يذهب فريق الخبراء الدولى إلى العراق، بتكليف من مجلس الأمن و بناءً على قرار دولى، ثم يصدر رئيس الفريق، ريتشارد بلتر، قراراً بسحب المفتشين الدوليين من العراق بتكليف من الولايات المتحدة الأمريكية، فى الأولى يتم للولايات المتحدة طابع الشرعية الدولية على أعمال التفتيش، وفى الثانية يتم للولايات المتحدة الالتفاف على المعارضة المحتملة فى مجلس الأمن، وفى النهاية فإن انتهاء الأزمات بين العراق والأمم المتحدة كان دائماً أمراً مرهوناً بقبول الولايات المتحدة للصيغة التى تنتهى بها الأزمة، وعلى الأمين العام أن يتقدم إلى الولايات المتحدة بشرح و تبرير لأسباب قبول الأمم المتحدة لصيغة التراجع العراقى.

(1) أنظر : د. نادية محمود مصطفى ، خبرة عملية تدمير القدرات العراقية فى مجال أسلحة الدمار الشامل ، سلسلة بحوث سياسية ، العدد (67) ، يوليو 1993م ، مركز البحوث و الدراسات السياسية ، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية .

(2) الحياة 1997/10/16م .

(3) الأهرام 1997/10/18م .

(4) الأهرام 1997/10/18م .

5 الحياة 1997/11/16م .

6 الأهرام 1997/11/17م .

7 الوفد 1997/11/16م .

8 الأهرام 1997/11/17م .

9 الحياة 1997/11/17م .

- 10 الأخبار 1997/11/19م .
- 11 الجمهورية 1997/11/22م .
- 12 الأخبار 1997/11/19م .
- 13 الجمهورية 1997/11/22م .
- 14 الأهرام 1997/11/23م .
- 15 الأهرام 1997/11/23م .
- 16 الوفد 1997/11/26م .
- 17 الوفد 1997/11/26م .
- 18 الأهرام 1997/12/10م .
- 19 الأهرام 1997/12/10م .
- 20 الوفد 1997/12/10م .
- 21 الأهرام 1997/12/12م .
- 22 الوفد 1997/12/14م .
- 23 الحياة 1997/12/14م .
- 24 الأهرام 1997/12/25م .
- 25 الأهرام 1998/1/1م .
- 26 الحياة 1998/1/16م .
- 27 الأهرام 1998/1/25م .
- 28 الأهرام 1998/2/1م .
- 29 الأخبار 1997/11/26م .
- 30 الأهرام 1997/2/1م .
- 31 الأهرام 1998/1/18م .
- 32 الوفد 1998/1/19م .
- 33 الجمهورية 1998/1/28م .
- 34 الأهرام 1998/2/1م .
- 35 الأهرام 1998/1/21م .
- 36 الأخبار 1998/1/19م .
- 37 الحياة 1998/1/17م .
- 38 الأهرام 1998/2/12م .
- 39 الحياة 1998/2/15م .
- 40 الأخبار 1998/2/12م .
- 41 الأهرام 1998/2/1م .
- 42 الأهرام 1998/2/1م .
- 43 الحياة 1998/2/9م .
- 44 الأهرام 1998/2/9م .
- 45 الأهرام 1998/2/5م .

46. الحياة 1998/2/7 م .
47. الأخبار 1998/2/10 م
48. الأهرام 1998/1/31 م .
49. الحياة 1998/2/17 م
50. الأهرام 1998/2/18 م .
51. الوفد 1997/11/26 م .
52. الأهرام 1998/2/19 م .
53. الأهرام 1998/1/18 م .
54. الأهرام 1998/2/19 م .
55. الأهرام 1998/2/10 م .
56. الأهرام 1998/2/2 م .
57. الأهرام 1998/12/20 م .
58. الحياة 1998/2/15 م .
59. الأخبار 1998/2/14 م .
60. الأهرام 1998/1/25 م .
61. الجمهورية 1998/2/14 م .
62. الأهرام 1998/2/17 م .
63. الأهرام 1998/2/17 م .
64. الحياة 1998/1/31 م .
65. الأهرام 1998/2/11 م .
66. الأخبار 1998/2/14 م .
67. الجمهورية 1998/2/14 م .
68. الوفد 1997/12/22 م .
69. الوفد 1997/12/22 م .
70. الأهرام 1998/1/28 م .
71. الأهرام 1998/2/3 م .
72. الأهرام 1998/2/5 م
73. الأهرام 1998/2/12 م
74. الأخبار 1998/2/9 م .
75. الأهرام 1998/2/12 م .
76. الأخبار 1998/2/18 م .
77. الأخبار 1998/2/18 م .
78. الحياة 1998/2/1 م .
79. الحياة 1998/2/2 م .
80. الأهرام 1998/2/3 م .
81. الأهرام 1998/2/14 م .
82. الأهرام 1998/2/2 م .
83. الوفد 1997/12/10 م .
84. الأهرام 1998/2/2 م .
85. الوفد 1997/12/10 م .
86. الأهرام 1998/2/2 م .
87. الأخبار 1998/2/10 م .
88. الأهرام 1998/2/11 م .
89. الأهرام 1998/2/11 م .
90. الأهرام 1998/2/14 م .
91. نقلاً عن : الأهرام 1998/2/25 م .
92. الأهرام 1998/2/28 م .
93. الأهرام 1998/2/25 م .
94. الأخبار 1998/2/26 م .
95. الأهرام 1998/2/26 م .
96. الحياة . . . 1998/3/1 م .
97. الأهرام . . . 1998/1/25 م .
98. الحياة . . . 1998/1/22 م .
99. الحياة . . . 1998/3/1 م .
100. لأهرام . . . 1998/8/18 م .
101. الحياة . . . 1998/3/1 م .
102. الأهرام . . . 1998/4/17 م .
103. الأهرام . . . 1998/4/26 م .
104. الأهرام . . . 1998/4/28 م .
105. الحياة . . . 1998/4/26 م .
106. الأهرام . . . 1998/4/28 م .
107. الأهرام . . . 1998/4/25 م .
108. الحياة . . . 1998/4/28 م .
109. الأهرام . . . 1998/4/30 م .
110. الأهرام . . . 1998/6/5 م .
111. الأهرام . . . 1998/6/20 م .
112. الحياة . . . 1998/6/8 م .
113. الأهرام . . . 1998/6/20 م .
114. الأهرام . . . 1998/7/4 م .
115. الحياة . . . 1998/4/10 م .
116. الوفد . . . 1998/8/3 م .
117. الأهرام . . . 1998/8/6 م .

- 148 . BBC . . . 1998/11/14 م .
- 149 . الجمهورية 1998/11/5 م .
- 150 . BBC 1998/11/15 م .
- 151 . وقع العدوان الأمريكي-البريطاني على العراق في الوقت الذي بدأ فيه إعداد التقرير في صورته النهائية للطباعة . ومن ثم كانت ضرورة تسجيل بعض الملاحظات عن مدلولات هذا العدوان وإن كان هذا لا ينفي أن هذا الحدث في حاجة لتحليل أكثر تفصيلاً
- ¹⁵¹ منها : تصريحات وزير التجارة و التموين العراقي :
- الحياة 1998/4/25 م .
- و كذلك تصريحات أوميد مبارك وزير الصحة العراقي :
- الوفد 1998/8/12 م .
- ¹⁵² الأهرام 1998/4/25 م .
- ¹⁵³ الحياة 1998/4/25 م .
- ¹⁵⁴ الحياة 1998/4/25 م .
- ¹⁵⁵ الأهرام 1998/4/28 م .
- ¹⁵⁶ الحياة 1998/4/12 م .

- 118 . الوفد 1998/8/12 م .
- 119 . الأهرام 1998/8/11 م .
- 120 . الأخبار 1998/8/8 م .
- 121 . الأهرام 1998/8/18 م .
- 122 . الأخبار 1998/8/8 م .
- 123 . الحياة 1998/8/8 م .
- 124 . الأهرام 1998/8/19 م .
- 125 . هذا في الوقت الذي ضغط فيه الكونغرس على الإدارة الأمريكية، لحملها على معارضة مشروع إنشاء محكمة دولية لمجرمي الحرب، باعتبار أن شروط الوقوع تحت طائلتها، تنسحب على بعض كبار المسؤولين في إسرائيل .
- 126 . الأخبار 1998/8/8 م .
- 127 . الحياة 1998/8/11 م .
- 128 . الأسبوع 1998/8/10 م .
- 129 . الأهرام 1998/8/21 م .
- 130 . الأهرام 1998/9/15 م .
- 131 . الأهرام 1998/9/15 م .
- 132 . الحياة 1998/10/8 م .
- 133 . الوفد 1998/11/7 م .
- 134 . BBC 1998/11/14 م .
- 135 . الحياة 1998/8/19 م .
- 136 . الأهرام 1998/8/20 م .
- 137 . الأهرام 1998/9/17 م .
- 138 . الأهرام 1998/9/17 م .
- 139 . الأهرام 1998/10/16 م .
- 140 . الحياة 1998/10/17 م .
- 141 . الأهرام 1998/10/8 م .
- 142 . حصاد اليوم الإخبارى، القسم العربى، هيئة الإذاعة البريطانية، 1998/11/5 م .
- 143 . الوفد 1998/11/11 م .
- 144 . حصاد اليوم الإخبارى، القسم العربى، هيئة الإذاعة البريطانية، 1998/11/5 م .
- 145 . الأهرام 1998/10/13 م .
- 146 . هيئة الإذاعة البريطانية، 1998/11/5 م .
- 147 . الأخبار 1998/11/9 م .

- 157 الأهرام 1998/4/12 م .
158 الأهرام 1998/8/11 م .
159 الحياة 1998/10/8 م .
160 الأخبار 1998/7/4 م .
161 الحياة 1998/6/1 م .
162 الوفد 1998/8/3 م .
163 الأهرام 1998/9/15 م .
164 الأهرام trch 1998/10/17 م .
165 الوفد 1998/8/12 م .
166 الحياة 1998/7/11 م .
167 الأخبار 1998/7/4 م .